

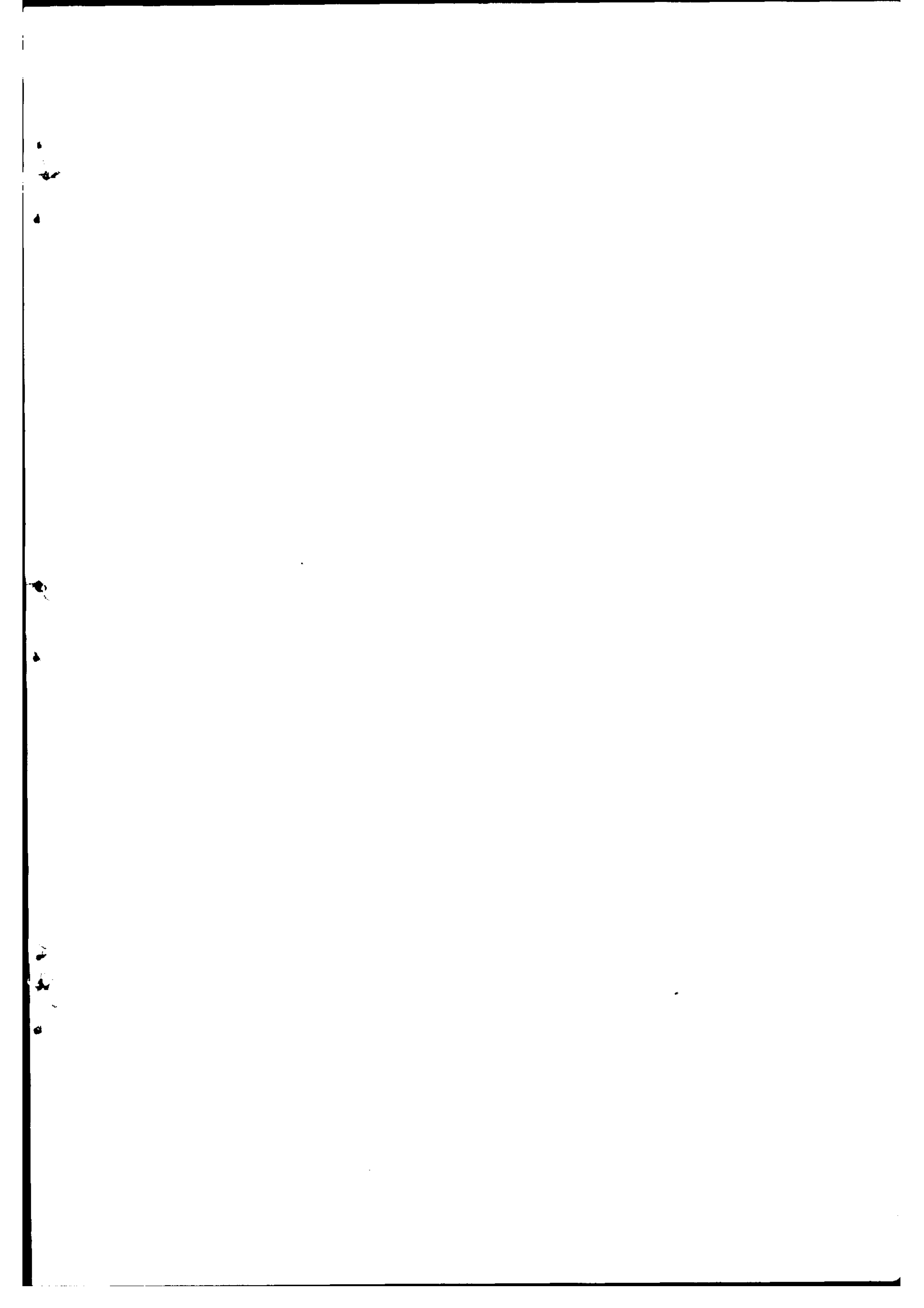
جامعة عين شمس
مركز بحوث الشرق الأوسط

الخصائص الاجتماعية والثقافية لسكان المناطق العشـــوائية

دراسة ميدانية مقارنة لمنطقتين عشوائيتين فى مدينة مصرية

اعداد
دكتور سعيد أمين ناصف
أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الآداب - جامعة عين شمس

٢٠٠٢



مقدمة:

تعد ظاهرة التحضر Urbanization من الظواهر التي تشهدها المجتمعات الإنسانية منذ بدايات القرن التاسع عشر. وقد بلغت هذه الظاهرة مداها في المجتمعات المتقدمة صناعياً خلال تلك الفترة، بحيث وصلت تلك المجتمعات إلى حالة قريبة من التشبع الحضري. في حين أن المجتمعات النامية أو ما يطلق عليها "مجتمعات العالم الثالث" لم تبدأ فيها ظاهرة النمو الحضري السريع إلا مع بدايات القرن العشرين، ثم ازدادت معدلاتها بشكل أكثر وضوحاً خلال النصف الثاني من القرن على وجه التحديد.

ولما كانت ظاهرة النمو الحضري في مختلف المجتمعات تصاحبها تغيرات في البنى الاجتماعية، وتنشأ عنها أنماط مستحدثة وقيم اجتماعية وأنساق ثقافية جديدة، فضلاً عن ارتباطها بظهور العديد من المشكلات: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية، فقد اتجهت جهود الباحثين والمهتمين بالدراسات الحضرية على اختلاف تخصصاتهم وتوجهاتهم النظرية والفكرية ومواقفهم الأيديولوجية إلى دراسة البنى الحضرية، وذلك بهدف التعرف على أنماط الحياة السائدة في تلك المجتمعات المحلية من ناحية، والكشف عن خصائصها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من ناحية أخرى. فضلاً عن الاهتمام بالتعرف على المشكلات الحضرية التي تواجهها هذه المجتمعات، وطبيعة التغيرات التي تنتج عنها على كافة الأصعدة والمستويات.

والواقع أن التحليل البنائي – التاريخي لظاهرة النمو الحضري الذي شهدته – وما تزال– تشهده البلدان النامية يؤكد على أن نموذج التحضر الذي عرفته تلك المجتمعات يختلف اختلافاً جوهرياً عن ذلك النموذج الذي شهدته أوروبا الغربية ليس فقط خلال القرن التاسع عشر، ولكن أيضاً خلال القرن العشرين. فبينما نشأت المدن الغربية وتطورت في ظل حركة تصنيع واسعة النطاق، ومن ثم ارتبط نمو وتطور هذه المدن بالتطور الصناعي الذي شهدته أوروبا الغربية خلال القرن التاسع عشر، والذي أدى إلى تحقيق فائض اقتصادي أسهم بدرجة عالية في نمو المدن وتطورها خلال تلك الفترة، فإن البيانات والمعطيات التاريخية تشير إلى أن المدن في البلدان النامية وبخاصة – العواصم – قد نمت وتطورت في ظل ظروف وعوامل أخرى مختلفة تماماً عن تلك التي نمت وتطورت في ظلها المدن الأوروبية. ومن ثم، فالمدينة في البلدان النامية لم تكتسب أهميتها ومكانتها على كافة الأصعدة

والمستويات نتيجة لنمو اقتصادي ذاتي حققته مجتمعاتها، بقدر ما ارتبط نموها وتطورها بالنمو الاقتصادي الموجه لخدمة الاقتصاديات الأجنبية في المقام الأول. حيث كانت تلك المدن – وما تزال- تمثل حلقة الوصل الأساسية بين مجتمعاتها من جانب، والعالم الخارجي من جانب آخر. ومن ثم كانت تؤدي وظائف مختلفة : سياسية واقتصادية وثقافية وتجارية.. إلخ. تلك الوظائف قد مكنتها من اكتساب مكانة متميزة على الصعيدين: المحلي والعالمي.

ولقد حرصت القوى الرأسمالية الأوروبية خلال المرحلة الاستعمارية على إنشاء وتطوير الموانئ في المستعمرات لتمثل حلقة الاتصال بين المستعمرات والمراكز الرأسمالية الصناعية، حيث ينقل من خلالها الفائض الاقتصادي (المواد الأولية والخامات) المنتج محلياً وتحويله إلى المراكز الصناعية الأوروبية. فضلاً عن أن المدن العواصم في تلك البلدان النامية كانت – وماتزال- تمثل مركزاً لإقامة الصفوات السياسية، وفيها تُرسم السياسات وتقام المشروعات الاقتصادية، وتنمو وتنتشر فيها المؤسسات الثقافية والتعليمية والإعلامية والقضائية. ومن ثم فإن تلك العواصم كانت – وما تزال – تحمل صفات وخصائص "التحضر التبعي" Urban Dependant.

غير أن النمو المتزايد للمدن الكبرى أو العواصم كان دائماً على حساب المناطق الريفية والأقاليم الحضرية الأخرى، الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة بينهما. ومن ثم أصبحت المجتمعات الريفية تمثل مناطق طرد سكاني ليس فقط للكفاءات الفنية والإدارية، ولكن أيضاً للقرويين غير المؤهلين الذين يتركون قراهم ويتجهون للمدن وبخاصة العواصم (مناطق الجذب) وذلك بسبب الفقر الشديد والبطالة وانخفاض مستوى الخدمات والمرافق، أو عدم وجودها أساساً في معظم المجتمعات الريفية، فضلاً عن أن المدينة تمثل أملاً بالنسبة لمعظم القرويين. بمعنى أن ثمة بريقاً للحياة الحضرية يجذب القرويين للاتجاه إليها.

وتحاول العديد من المجتمعات الآن، وبخاصة في العالم الثالث كما يشير أحد التحليلات الحديثة التغلب على المتطلبات الناتجة عن عمليات النمو السريع للسكان الحضريين. وأنه في الكثير من الحالات، يعتبر نمو المراكز الحضرية ليس أكثر من نتيجة لارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان الحضريين. كما أنه في الواقع، ثمة تأثيرات قوية للتدفق الهائل للسكان

الـــريفيين إلى هذه المراكز الحضرية لا يمكن بحال من الأحوال تجاهلها عند فهم وتفسير تلك الظاهرة. [١]

وبيـــنما كـــانت الهجرة الريفية هي المسئولة عن نمو المدن الأوروبية خـــلال القرن التاسع عشر، والتي جاءت نتاجاً للتطور الصناعي الذي شهدته تـــلك المجتمعات، فإن نمو المدن وبخاصة العواصم في البلدان النامية يرجع فـــي نســـبة ٥٠% منه إلى الزيادة الطبيعية للسكان الحضريين و ٥٠% لأثر الهجـــرة الـــريفية، والـــتي تعد انعكاساً لفاعلية وتأثير عوامل الطرد الريفي وعوامـــل الجـــذب الحضري، تلك العوامل هي الأخرى تمثل انعكاساً لعوامل وظروف بنائية عديدة متشابكة (اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية) [٢]

وتشير معظم الكتابات والتحليلات المعنية بظاهرة النمو الحضري الذي تشـــهده البلدان النامية إلى حقيقة أساسية مؤداها: أن هذا النمو يتميز بالطابع العشوائي (غير المخطط) حيث تشهد المدن الكبرى تزايداً مستمراً في أعداد الفقـــراء الحضـــريين الذيـــن لا يحصـــلون عـــلى الحد الأدنى من الخدمات الحضرية. فقد شهدت تلك المجتمعات نمواً حضرياً سريعاً لم تشهده من قبل، وذلـــك مـــع بداية النصف الثاني من القرن العشرين على وجه التحديد. ذلك الـــنمو قـــد جـــاء استجابة لعدد من العوامل من أهمها: السياسات والتوجهات الحضـــرية الـــتي تبنـــتها معظـــم حكومـــات تلك الدول (التحيز والمركزية الحضرية)، وطبيعة البنى الاجتماعية والثقافية والديموجرافية ذاتها.

ولا شك أن التغيرات التي شهدها العالم خلال القرن العشرين وبخاصة خـــلال النصف الثاني على كافة الأصعدة: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأيديولوجية تفوق كثيراً تلك التي شهدها خلال القرن التاسع عشر. وعـــلى الـــرغم مـــن وجود فروق جوهرية بين المجتمعات المتقدمة صناعياً والبـــلدان النامية من حيث معدل النمو الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي والـــثقافي، الأمـــر الذي يعكس التمايز والتباين البنائي بين النموذجين، إلا أن الظاهرة اللافتة للنظر تتمثل في أن تلك التغيرات قد ارتبطت بارتفاع معدلات التحضـــر ونمو أحجام المدن خلال هذا القرن بشكل لم يسبق له مثيل في كلا الـــنموذجين. الأمـــر الذي دفع الكثير من المتخصصين والمهتمين بالدراسات الحضرية إلى وصف هذا القرن بأنه قرن التحضر.

وتشـــير الـــبيانات الإحصـــائية الحديثة إلى أنه بينما كانت نسبة سكان المـــدن عـــلى مستوى العالم في بداية الخمسينيات تمثل حوالي ٢٩,٣% من إجمـــالي ســـكان العالم، فقد ارتفعت هذه النسبة خلال الستينيات والسبعينيات

والثمانيـــنيات حـــتى وصـــلت إلى ٤٥,٢%، وأنه من المتوقع أن تصل نسبة ســكان المـــدن على مستوى العالم خلال عام ٢٠١٠ إلى حوالي ٥٩,٥% من إجمـــالي الســـكان. حيث يشير تقرير الأمم المتحدة إلى أن هذه النسبة سوف ترتفع بحلول عام ٢٠٣٠ إلى ٦١% (٣) .

وتوضـــع بيانات إحصائية أخرى أنه ما بين عام ١٩٩٠ - ٢٠٢٥ من المـــتوقع أن يصـــل عـــدد الأشخاص الذين يعيشون في مناطق حضرية إلى الضـــعف، أي ما يزيد عن خمسة بلايين نسمة. وأنه لو حدث ذلك، فإن ثلثي ســكان العـــالم سيقطنون المدن، وأن ٩٠% من هذه الزيادة سوف تحدث في البلدان النامية. وتشير الإحصاءات الحديثة إلى أن نصف سكان البلدان النامية يعيشـــون بـــالفعل في مناطق حضرية، وأنه بحلول عام ٢٠٣٠ سوف يتزايد إجمـــالي هـــؤلاء السكان ليصل إلى ثلثي إجمالي سكان تلك المجتمعات. فقد أوضحت إحدى الدراسات الحديثة أن مدينة "مكسيكو سيتي باعتبارها" المنطقة العاصمية لا تمثل الآن فقط أعظم مدينة سكنية في المكسيك، ولكن أيضاً ربما عـــلى نطـــاق عـــالمي World- wide . حيث تشير التقديرات إلى أنه في عام ٢٠٢٠ ســـوف يصـــل سكان المدينة إلى حوالي ١٩ مليون نسمة. وأن زيادة حجمها السكاني ونطاقها المكاني يعد نتيجة لعمليات النمو السريع الذي شهدته المديـــنة خلال السنوات الأخيرة كانعكاس للتصنيع غير المتوازن من ناحية، والنمو السكاني من ناحية أخرى (٤) .

كمـــا تؤكـــد دراســـة أخرى على أن حوالي ٤٠% من هؤلاء السكان الحضـــريين والذين يبلغ عددهم ما يقرب من ١١٥ مليون نسمة يدخلون في فـــئات الفقراء الحضريين. ومن ثم تؤكد الدراسة على أن الإقليم سوف يواجه مجموعة من التحديات الخطيرة مثل مشكلة الأمن الغذائي Nutritional Security عـــلى مســـتوى القارة (أمريكا اللاتينية) وبخاصة المدن الضخمة، حيث تؤكد الـــبيانات الإحصائية على أن أمريكا اللاتينية في بداية التسعينات كانت تضم أربعة مدن ضخمة من بين ثلاث عشرة مدينة على مستوى العالم، يزيد عدد ســـكان كل منها عن عشرة ملايين نسمة، هذه المدن هي: سان باولو، ريودي جانيرو بيونس إيريس، ومكسيكو سيتي (٥).

وعـــلى صـــعيد القارة الأفريقية، فإن البيانات الإحصائية تؤكد على أن القـــارة تضم عدداً من المدن التي تجاوز عدد سكانها لأربعة ملايين نسمة في عـــام ١٩٩٥ مـــنها عـــلى ســـبيل المثال: لاجوس (١٠,٢٨٧,٠٠٠) نسمة، والقاهـــــرة (٩,٦٩٠,٠٠٠) نســـمة، وكنشاســـــا (٤,٢٤١,٠٠٠) نسمة،

كازابلانكا (٣,١٠١,٠٠٠) نسمة، وكاب تاون (٣,١٠١,٠٠٠) نسمة، وأديس أبابا (٢,٤٣١,٠٠٠) نسمة. وعلى الصعيد نفسه، تؤكد بيانات إحصائية أخرى علـى أنـه بحلول عام ٢٠١٥ سوف يصل عدد المدن الضخمة Megacities والتي يبلغ سكانها أكثر من ثمانية ملايين نسمة ٣٦ مدينة على مستوى العالم، ٢٣ مديـنة مـنها فـي آسيا. فمن المقدر على سبيل المثال أن يصل إجمالي سكان مدينة بومباي إلى(٢٦,٢٢) مليون نسمة، ومدينة كلكتا (١٣,٣١) مليون نسمة[٦].

وعلى الرغم من التقدم الذي حققته البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمـريكية خلال القرن العشرين على كافة المستويات، والذي صاحبه ارتفاع فـي معدلات النمو الحضري في تلك المجتمعات، إلا أن هذا النمو الحضري المتزايد، والتضخم الذي شهدته المدن في تلك المجتمعات قد صاحبه عدد من المشـكلات الحضرية التي أثارت اهتمام الباحثين والمتخصصين لدراسة تلك المشـكلات وتحديـد أبعادهـا وعوامـلها ووضـع التوصيات والاقتراحات لمواجهتها والحد من خطورتها.

وتشـير بعض التحليلات إلى أنه بالرغم من أن اسم الولايات المتحدة غالـباً ما يقترن بعمليات التحضر والتصنيع، إلا أنه لسوء الحظ فإن التحضر فـي أمـريكا قـد ارتـبط مـنذ بدايات القرن العشرين بعدد من المشكلات مـثل:(الإسـكان الفقير، والبطالة، والازدحام، ومشكلات المرور والتعصب Intolerance) . وأن تـلك المشكلات الحضرية أصبحت أكثر وضوحاً وتأثيراً خلال الأربعينيات والخمسينيات . هذا بالإضافة إلى مشكلات حضرية أخرى أصـبحت المـدن الأمـريكية تعـاني منها مثل : (الجريمة، وفقدان المأوى Homelessness، والمخـدرات، واليأس). وقد أظهرت العديد من الدراسات أن نمـط الحيـاة فـي معظـم المدن الأمريكية بدأ في التدهور بشكل ثابت منذ الستينيات كنتيجة لتقلص دور الحكومـة الفيدرالية [٧].

وتؤكـد تحـليلات أخـرى على أن بعض المدن في البلدان الرأسمالية المـتقدمة تسـير نحـو عمـلية شـبيهة بمـا يحـدث فـي العـالم الثالث Thirdworldization . وفـي هذه المدن فإن البنية التحتية الاجتماعية متدهورة. كمـا أن عملية التحضر الضخمة Mega-Urbanization، وتدهور البنية التحتية تعـد أحـد أجـزاء ما يحدث من أزمات على النطاق العالمي. وأن التغيرات السـريعة الـتي تـتعرض لهـا المدن الكبرى أو الضخمة وما يصاحبها من مشـكلات خطيـرة أصـبحت تمثل "كابوساً حضرياً Urban Nightmare غير

محـتمل وبخاصـة خـلال العقدين الماضيين، ليس فقط على مستوى البلدان الرأسـمالية المتقدمة صناعيا، ولكن أيضاً على مستوى البلدان النامية بعامة، والبلدان التي أخذت منحى رأسماليا Late Capitalism بصفة خاصة (٨).

والواقـع أنه إذا كان النمو الحضري المتزايد وما يعكسه ذلك النمو من مشـكلات حضرية أصبح يمثل ظاهرة عالمية، إلا أن ثمة فروقاً واختلافات بيـن البلدان المتقدمة صناعياً والبلدان النامية فيما يتعلق بحجم هذه المشكلات ومعدلاتها وعوامل تطورها وآثارها المختلفة. هذه الاختلافات هي نتاج لتباين معـدلات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية من ناحية، وخصوصية عملية التحضـر وما يرتبط بها من سياسات واستراتيجيات تتبناها حكومات البلدان النامية لمواجهة تلك المشكلات الحضرية من ناحية أخرى.

وتؤكـد كثير من التحليلات على أن التحضر في البلدان النامية يشتمل عـلى مجموعة من الأبعاد الأساسية تتمثل في : استراتيجيات المهاجرين من الـريف إلى المـدن، وسياسـات الهجرة، وخصائص ومشكلات سوق العمل الحضـري، والزيادة الطبيعية للسكان الحضريين بفعل عوامل بنائية وثقافية، وأيضـا اسـتراتيجيات الـبقاء لـدى فقـراء الحضر، والجهود التي يبذلها المخططون لمواجهة المشكلات الحضرية المتنامية من جانب، وإحداث التغير فـي المجتمع الحضري من جانب آخر (٩) . ناهيك عن المشكلات الحضرية المتـنامية والـتي تعـاني مـنها مدن البلدان النامية وخاصة المدن الكبرى والعواصـم والمتمثـلة فـي: الإسكان، والمشكلات البيئية، والفقر الحضري، والعـنف، والجـريمة، والمخـدرات، والـنمو المتزايد للضواحي، والبطالة، وتضـخم قطـاع الخدمـات والقطـاع غير المنتج، والنمو المتزايد للمناطق الحضـرية الفقيـرة والعشوائية... وغيرها من المشكلات الأخرى والتي تعد جـزءاً لا يتجزأ عن السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي المتخلف الذي يعكـس واقـع تلك المجتمعات . هذا، فضلاً عن الطرق والأساليب المختلفة الـتي سيسـتخدمها المسـئولون السياسيون المختصون بوضع وتنفيذ برامج وسياسـات الـتخطيط الحضري لمواجهة تلك المشكلات والحد من خطورتها على الصعيدين: الحضري والقومي.

وانطلاقـاً مـن ذلك، يمكننا القول بأن المشكلات الحضرية التي تعاني مـنها مـدن البـلدان النامية بشكل عام، والمدن المصرية بخاصة تعد نتاجاً لظـروف بـنائية (تاريخية ومعاصرة) مرت بها – وما تزال – تعيشها تلك الـدول. هذه الظروف البنائية تعبر عن واقع التخلف والتبعية والعلاقات غير

المتكافـــئة من ناحية، والسياسات والتوجهات التنموية من ناحية أخرى. ومن ثـــم فـــإن فهم وتحليل تلك المشكلات الحضرية يتطلب الرؤية الشمولية التي تنطـــلق من مقولة أساسية مؤداها: أن المشكلات الحضرية ليست بمعزل عن المشـــكلات الاجـــتماعية العامـــة التي تعاني منها تلك المجتمعات النامية من ناحيـــة، وأن المشكلات الحضرية هي نتاج لواقع وظروف مجتمعية (محلية). وأخرى خارجية (عالمية) من ناحية أخرى.

أولاً: موضوع الدراسة وأهميته:

تعتـــبر مشـــكلة النمو المتزايد للمناطق العشوائية في أغلب المجتمعات الحضـــرية عـــلى مســـتوى العـــالم من أهم المشكلات التي تعاني منها تلك المجـــتمعات، وذلـــك لأنها أضحت تمثل مصدراً للعديد من المشكلات، فضلاً عـــن كونها مناطق نشأت في الأساس بطريقة عشوائية وغير مخططة، ومن ثـــم فإنهـــا ذات طـــبيعة متخلفة من الناحية العمرانية. كما أنها تفتقر للمرافق والخدمـــات الحضـــرية الأساسية، إلى جانب أنها تضم بداخلها أعداداً متزايدة من المعدمين الريفيين (المهاجرين) والفقراء الحضريين.

وعلى الرغم من أن نمو هذه المناطق العشوائية أضحى يمثل ظاهرة عامـــة على مستوى المدن الكبرى في البلدان النامية، إلا أن مسمياتها تختلف مـــن مجـــتمع لآخـــر. ففي الهند يطلق عليها (أحياء الباسطى Bustees)، هذه المـــناطق تتحول خلال فترة قصيرة من مبان مؤقتة غالباً ما تكون قد صنعت مـــن الصـــفيح أو الكـــرتون أو الخشـــب إلى أحيـــاء دائمة تقع على الحدود الخارجيـــة للمناطق الحضرية. كما تنمو هذه الأحياء غالباً بجوار مشروعات البناء أو مناطق الفضاء البعيدة في مختلف أنحاء المدينة. وتعد الباسطى في الهند من أكثر المناطق الفقيرة Slums تدهوراً وتخلفاً على مستوى مدن العالم، وبخاصـــة المـــدن العواصم في البلدان النامية. ففي مدينة كلكتا يعيش حوالي ٥٠% مـــن سكانها في تلك الأحياء في ظروف سكنية واقتصادية وبيئية بالغة الســـوء. وغالـــباً مـــا تـــتألف الوحدات السكنية في هـــذه الأحياء من حجرة واحـــــدة ممـــا يخلق كثافة سكانية عالية في مناطق تفتقر تماماً إلى الخدمات الحضـــرية [١٠]. وفي حضر أمريكا اللاتينية تشكل المناطق العشوائية النمط الحضـــري المســـيطر، وتتخذ هذه الأحياء مسميات مختلفة منها: Callampa، Bariada Favelas، وربمـــا كـــانت أدق تـــرجمة عـــربية لتلك المسميات هي "مســـتوطنات واضعي اليد Squatter Settlements، أو المستوطنات العشوائية حيث أن سكانها قد أقاموا فيها بوضع اليد[١١].

وتشـــير الإحصـــاءات إلى أن عـــدد (الرانشيتو) أي الأكواخ في مدينة (كاركـــاس) والـــتي يشغلها (أي الأكواخ) ستة أشخاص أو أكثر بلغ في عام ١٩٧٦ (١٦٠ ألـــف رانشـــيتو)، وأن إجمـــالي الذين يقيمون حالياً في مدن الصـــفيح حوالـــي (١,٥ مليون نسمة). وهو رقم يجاوز ٣٥% من مجموع سكان العاصمة . وفي مدينة (كوالا لامبور) تشير الإحصاءات إلى أن ٣٣% مـــن سكان المدينة يقيمون في أحياء واضعي اليد وأنهم يزيدون بمعدل سنوي يصـــل إلى ٦,٥% حيث وصل عددهم في عام ١٩٩٠ حوالي ٢ مليون نسمة [١٢].

كمـــا تعكس الإحصاءات المتوافرة أيضاً مدى انتشار هذه الظاهرة في المدن الأفريقية. ففي تونس على سبيل المثال يعيش أكثر من ٢% من إجمالي ســـكان المديـــنة في الأكواخ في ظروف اجتماعية واقتصادية شديدة البؤس. وعـــلى الـــرغم من أن هذه الحالة تنطبق على معظم المدن المغاربية، إلا أن حـــدة الفقـــر والحرمان وطبيعة الضغوط النظامية تختلف من مرحلة لأخرى ومن نظام لآخر [١٣].

وبشـــكل عـــام، فـــإن تحليل معظم الكتابات والتحليلات المعنية بالنمو الحضـــري فـــي البلدان النامية يشير إلى التأكيد على طابعه العشوائي، الأمر الـــذي أدى إلى ارتفـــاع نسبة الفقراء الحضريين الذين يفتقرون إلى الخدمات والمرافق الحضرية الأساسية. حيث تشير الإحصاءات الحديثة إلى تزايد عدد الفقـــراء الحضـــريين في عام٢٠٠٠ إلى ما يزيد عن بليون نسمة . وأن آسيا تمـــثل أكبر تمركز للفقراء الحضريين في العالم. كما أن المدن الأفريقية تضم أعـــلى نســـبة من الفقر في العالم، فحوالي ١٤% من السكان الحضريين في مـــدن القـــارة يعيشون تحت خط الفقر. في حين تشير بيانات أخرى إلى أن حوالـــي ٣٥,٠٠٠ طفل يموتون يومياً لأسباب لها علاقة مباشرة بالفقر. وأن حوالـــي ١٣٠ مـــليون من الأطفال في البلدان النامية لا يحصلون على تعليم أساســـي منهم ٧٠% من الأطفال الإناث [١٤].

وفي السياق ذاته، تؤكد تحليلات أخرى على أن استمرار تدهور البيئة الحضـــرية يعـــد أحد المصادر الأساسية لتكريس الفقر . وأن أوضاع إسكان الفقـــراء أصـــبحت تســـتأثر باهتمام الباحثين والمتخصصين على اعتبار أن الإســـكان الفقيـــر (الرث) يعتبر نتيجة من نتائج الفقر، وسبباً لاستمراره في الوقت ذاته. وأن الكثير من المناطق الحضرية يطلق عليها أحزمة الفقر [١٥].

والواقـــع أن مشـــكلة الفقر الحضري أضحت تمثل مشكلة عالمية ليس فقـــط عـــلى مســـتوى مـــدن البلدان النامية، ولكن أيضاً على مستوى المدن المـــتقدمة. حيـــث تشير الإحصاءات إلى أن هناك أكثر من ٢٠% من سكان مديـــنة نيويـــورك يعيشون على عتبة الفقر، وفـــي أوروبا أيضاً فإن النمـــو الحضـــري يـــتزايد فـــي معـــدلاته، ففي مـــدينة لندن، هناك ما يقرب من (٤٠٠,٠٠٠) نســـمة بـــدون مأوى. أما في البلدان النامية فإن الأمر يبدو أكثر وضوحاً، فالإحصاءات تؤكد على أن أكثر من ٦٠% من السكان الحضريين يعيشـــون في مستوطنات عشوائية أو في مناطق حضرية فقيرة. وأن هؤلاء الفقـــراء الحضريين يفتقرون إلى النفوذ السياسي والخدمات التعليمية والرعاية الصـــحية والحمايـــة الكافيـــة، فضلاً عن افتقارهم للأمن الشخصي والدخل المنتظم. وأن هؤلاء السكان يعيشون في ظروف فقر مفرط Extreme Poverty ، فضـــلاً عن ارتفاع معدلات البطالة والمشكلات البيئية والتي تهدد الملايين من سكان هذه المدن[١٦].

وعـــلى الـــرغم مـــن أن مشـــكلة الفقر الحضري Urban Poverty التي تـــزايدت معدلاتها في مدن البلدان النامية خلال العقود الأخيرة أصبحت تمثل خطـــراً يهـــدد البنى الحضرية من ناحية، والاقتصاد الحضري والقومي من ناحيـــة أخرى، إلا أنها ليست فقط التحدي الخطير الذي يواجه حكومات تلك الـــدول. فـــثمة مشكلات حضرية أخرى لا تقل في درجة خطورتها عن تلك المشـــكلة، بل إن معظمها يرتبط بالفقر الحضري ويعد نتاجاً له . ويأتي على رأس هـــذه المشـــكلات : الـــنمو المتزايد والمتنامي للمناطق العشوائية أو ما يطـــلق عـــليها "مســـتوطنات واضعي اليد" ومدن الصفيح والأكواخ Shanty Towns . وكذلـــك الـــنمو المـــتزايد للمناطق الفقيرة أو الخربة. تلك المناطق تعـــاني مـــن تدهـــور واضـــح فـــي الأوضـــاع والظروف البيئية والسكنية والاجتماعية، فضلاً عن تدني المستوى الاجتماعي والثقافي لسكانها.

ولقـــد أصـــبحت مشكلة النمو المتزايد للمناطق العشوائية أحد التحديات الهامـــة والخطيرة التي تواجه حكومات البلدان النامية خلال العقود الأخيرة. وتـــبدو خطورتهـــا ليس فقط على الصعيدين: الاجتماعي والاقتصادي، ولكن أيضـــا على الصعيدين السياسي والأمني . حيث يرتبط بها مشكلات حضرية أخـــرى مـــنها: الجـــريمة والعـــنف والمخـــدرات وعمالة الأطفال والبطالة، والمشكلات البيئية، فضلاً عن النمو المتزايد للقطاع الاقتصادي غير الرسمي Informal Economic Sector [١٧] . ولاشـــك أن تلك المشكلات الحضرية تعبر

عن واقع التخلف والتبعية الذي تعيشه تلك البلدان في مرحلة ما بعد الاستقلال. ومن ثم فإن فهمها وتحليلها يتطلب وضعها في سياقها المجتمعي والعالمي، مع الوضع في الاعتبار أن عواملها وأسبابها متداخلة ومتشابكة.

ونظراً لخطورة مشكلة النمو المتزايد للمستوطنات العشوائية، فقد استقطبت جهود المنظمات والهيئات العالمية والإقليمية والمحلية المتخصصة وذلك لمعالجتها وإيجاد الحلول التي تسهم في إعادة ضبط عمليات النمو الحضري، وتدعيم الخطط والبرامج الحضرية من أجل الحفاظ على نوعية الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة التي تحظى بها المدن والمراكز الحضرية من ناحية، ولضمان الزيادة السكانية المبرمجة التي تتوافق وخطط المرافق والخدمات الحضرية التي تسعى البلدان النامية إلى تحقيقها من ناحية أخرى. ومن ثم أبدت المنظمات المتخصصة بما فيها هيئات الأمم المتحدة المعنية اهتماماً متزايداً خلال السنوات الأخيرة بدراسة مشكلات النمو السريع للمدن في البلدان النامية من حيث عوامله المختلفة ونتائجه المتعددة، وتقديم المساعدات والدعم لمواجهة تلك المشكلات . هذا بالإضافة إلى الاهتمام بإقامة العديد من المؤتمرات والندوات، وإجراء العديد من الدراسات والبحوث التطبيقية لتشخيص تلك المشكلات. كما وضعت منظمة الأمم المتحدة من خلال أجهزتها المتخصصة العديد من المشروعات للاهتمام بمشكلات الإسكان بشكل عام، ومشكلات السكن العشوائي على وجه التحديد في مدن البلدان النامية. حيث أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن عام ١٩٨٧سنة دولية لإيواء من لا مأوى لهم. وذلك من خلال إعداد برنامج عالمي لمعالجة مشكلات السكان الفقراء والمحرومين الذين يعانون من عدم وجود السكن المناسب والملائم لحياة إنسانية . ويهدف هذا البرنامج إلى مساعدة البلدان النامية على توفير وتحسين الأحوال الإسكانية والخدمية للسكان الفقراء. وتوفير المرافق والخدمات ولا سيما (المياه والمرافق الصحية)، والتخلص من النفايات مع وضع استراتيجيات وبرامج للمأوى والمستوطنات البشرية وحماية البيئة تحت إشراف مركز الأمم المتحدة وبالتعاون مع جميع البلدان النامية [١٨] .

وعلى صعيد آخر، نجد اهتماماً واضحاً من جانب بعض المنظمات العربية مثل منظمة المدن العربية وأجهزتها المتخصصة خلال السنوات الماضية (١٩٦٧-١٩٩١)، بالتعاون مع جامعة الدول العربية والمراكز العربية المختصة من خلال الجهود المبذولة لمعالجة كافة مشكلات المدن

العربية وتطويرها وإنمائها والحفاظ على هويتها وتراثها العربي والإسلامي. وقـد حققـت خـلال تلك الفترة مجموعة من الإنجازات من خلال برامجها التدريـبية والبحـثية والاستشارية ومؤتمراتها العلمية وندواتها المتخصصة. فضـلاً عـن الاهتمام بتخطيط المدن العربية في إطار خطط التنمية الشاملة بمستوياتها المختلفة، مع الوضع في الاعتبار المبادئ والأسس العلمية لتطوير وتـنمية المديـنة العـربية خلال العقدين الأخيرين على وجه التحديد نتيجة للـتغيرات الجذرية التي تعرضت لها البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمديـنة العـربية. ومـن أمثـلة الجهود التي بذلت من قبل هذه المؤسسات والهيـئات العـربية تقديم المساعدات المادية والعلمية لمختلف الدول العربية وبخاصـة فـي مجـال الإسـكان، فضلاً عن الاهتمام بحل مشكلات تدهور الخدمـات الاجتماعية ونقص المرافق والخدمات الحضرية العامة في بعض المـدن العـربية. ولعـل من أبرز مظاهر الاهتمام العربي بمشكلات المدينة العـربية، اختيار موضوع "أبعاد ومشكلات وحلول النمو العمراني الحضري فـي المديـنة العـربية" موضوعاً علمياً للمؤتمر العام الثامن لمنظمة المدن العـربية، والـذي عقد في مدينة الرياض خلال شهر مارس ١٩٨٦. وأيضاً نـدوة "معالجة ظاهرة السكن العشوائي وأحياء الصفيح بالوطن العربي" والتي عقـدت فـي مدينة الرباط (أبريل ١٩٨٥). ولا شك أن الأجهزة والمؤسسات العربية ذات العلاقة – ما تزال – تعطي اهتماماً كبيراً بمشكلات الإسكان في المـدن العربية وذلك من خلال برامجها العلمية المتنوعة بهدف التعرف على أبعـاد تلك المشكلات وعواملها ونتائجها على مستوى البنى الحضرية للمدن العربية [١٩].

وعـلى الـرغم مـن ذلك، لا تزال مشكلة النمو المتزايد للمستوطنات العشـوائية والأحياء الفقيرة في المدن العربية تمثل تحدياً هاماً يواجه الأنظمة السياسـية والمسئولين عن التخطيط والتنمية الحضرية على وجه الخصوص، نظـراً لمـا تعكسه تلك المشكلة من مشكلات اجتماعية حضرية أخرى تعبر بوضـوح عن واقع النمو الحضري العشوائي وغير المخطط، والذي يعكس بدوره واقع التخلف والتبعية بمستوياتها وأبعادها المختلفة.

غير أن حجم المشكلة ودرجة خطورتها ومعدلات انتشارها يختلف من مجـتمع عربي لآخر، ومن مدينة عربية لأخرى. هذه الأمور جميعها تتوقف على درجة ومستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي الذي حققه كل مجتمع من ناحيـة، وطـبيعة السياسات والتوجهات التنموية وبخاصة فيما يتعلق بالتنمية

الحضـــرية مـــن ناحية أخرى. فضلاً عن تباين واختلاف البنى الحضرية من حيـــث أهميـــتها ومكانـــتها على المستويين المحلي والعالمي من ناحية ثالثة، وتـــباين تأثيـــر العوامـــل والظـــروف الداخلية والخارجية على عملية النمو الحضـــري مـــن ناحية رابعة. ومن ثم فإن فهم وتحليل تلك المشكلة بأبعادها المختـــلفة يتطـــلب أن يضع الباحث في اعتباره أنها أصبحت تمثل سمة عامة عـــلى مســـتوى المـــدن العربية خلال العقود الأخيرة "العموميات الحضرية Urban Universalism مـــن جـــانب، والوعي بأن هناك خصوصية لكل مجتمع عـــربي ومديـــنة عربية (الخصوصيات الحضرية Urban Particularism) من جانب آخر.

وتشـــير الـــبيانات الإحصـــائية الحديثة الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبـــئة العامة والإحصاء لعام ١٩٩٦ إلى أن إجمالي المناطق العشوائية في محافظـــة القاهـــرة قد بلغ ٦٨ منطقة عشوائية، حيث بلغ إجمالي سكان تلك المناطق (٢,٠٩٨,٤٦٩) نسمة. وأن هذه المناطق العشوائية تنتشر في معظم أقســـام المحافظـــة (حـــلوان، السيدة زينب، شبرا، التبين، الساحل، المطرية، الزيـــتون، مديـــنة نصر، منشأة ناصر، البساتين، روض الفرج، حدائق القبة، الشـــرابية، المعـــادي). فـــي حيـــن بلغ إجمالي سكان المناطق العشوائية في محافظة الجيزة وفقاً لبيانات التعداد نفسه (٧٠٦,٩٥٣) نسمة تنتشر في أقسام: الهرم، والعمرانية، وإمبابة، والعجوزة، والدقي، والجيزة، وبولاق الدكرور.

غيـــر أن الأمر اللافت للنظر أن المشكلة لم تعد فقط تمثل خطراً يهدد العاصـــمة، وإنمـــا امتدت خطورتها على مســـتوى المحافظات الأخـــرى. حيـــث بلغ إجمالي عدد ســـكان المناطـــق العشوائية في محافظة القليوبية (٥٨٩,٣٤٣) نسمة، و (٧٨٣,١٢) نسمة في محافظة بني سويف، وحوالي (٣٢,٠٠٢) نســـمة في محافظة الفيوم، وحوالي (٦٤,٧٣٩) نسمة في محافظة أسـيوط، وحوالـــي (٧٣٢١) نسمة في محافظة سوهاج [٢٠]. ومن ثم لم تعد المشـــكلة خاصـــة فقـــط بالعاصمة، الأمر الذي يتطلب المزيد من الدراسات والبحوث المتخصصة لتلك المناطق.

ولقـــد أكـــدت العديـــد مـــن الدراســـات والبحوث التي تناولت مشكلة العشـــوائيات فـــي المـــدن المصـــرية على سمات وخصائص هذه المناطق وأوضـــاعها الســـكنية المتدهورة، وافتقارها إلى المرافق والخدمات الحضرية الأساســـية. بالإضـــافة إلى ربـــط المشكلة من حيث نموها وانتشارها بمشكلة الفقر الحضري ونمو وتضخم القطاعات الاقتصادية الهامشية (غير المنتجة)،

والهجرة الريفية – الحضرية، ومن ثم يمكننا القول أن نمو المناطق العشوائية وتزايد معدلاتها خلال السنوات الأخيرة لم يعد قاصراً فقط على المدن الكبرى (القاهـرة والإسـكندرية)، وإنما أصبح انتشارها على مستوى المدن الأخرى الإقـليمية (مراكز المحافظات) يمثل خطراً وتحديا يواجه المسئولين. وأن هذا الـنمو المتزايد يُعد نتاجاً لمجموعة من العوامل المتفاعلة والمتداخلة، بعضها يرتـبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الريفية المحيطة بتلك المدن من ناحية، والبعض الآخر يرتبط بالظروف البنائية الداخلية لهذه البنى الحضـرية ذاتها من ناحية أخرى. فافتقار المدن الكبرى وبخاصة فيما يتعلق بالإسـكان وفرص العمل، والتي أفرزت اتجاهات عكسية للهجرة (حضرية – ريفيـة)، أو حضرية – حضرية للمناطق الحضرية الإقليمية)، هذه التطورات قـد أسهمت في تحول اتجاهات الهجرة، فبدلاً من الاتجاه للعاصمة، أصبحت تـلك المراكز الحضرية (مراكز المحافظات) مناطق جذب لهؤلاء المهاجرين من ناحية، فضلاً عن نموها السكاني الداخلي المتزايد من ناحية أخرى.

وعـلى الرغم من خطورة المشكلة على الصعيدين: القومي والمحلي، إلا أنهـا – مـا تـزال – تمـثل حقلاً خصباً للعديد من الدراسات والبحوث الاجـتماعية المتخصصة. ومن ثم جاءت **الأهمية التطبيقية** للدراسة الراهنة والـتي تتمثل في التعرف على الظروف البنائية التي أسهمت في نشأة وتطور منطقـتين عشوائيتين في مدينة كفر الشيخ من ناحية، والكشف عن المشكلات المختـلفة الـتي تواجههـا تلك المنطقتين، والأساليب التي يمكن من خلالها مواجهـة تـلك المشكلات وذلك من خلال مجموعة التوصيات والاقتراحات التي تتوصل إليها الدراسة.

ثانياً: مفاهيم الدراسة

تحتوى الدراسة على مفهومين أساسيين هما:

١- المناطق العشوائية

٢- الخصائص الاجتماعية والثقافية

١- المناطق العشوائية:

يعتـبر مفهـوم المناطق العشوائية مفهوماً أساسياً في الدراسة، الأمر الـذي يفـرض على الباحث ضرورة وضع تعريف إجرائي يتناسب وطبيعة الدراسـة وأهدافهـا من جانب، وخصوصية التحضر في المجتمع المصري ومنطقـتي الدراسـة من جانب آخر. ومن ثم تحديد مجموعة من المؤشرات والسـمات الـتي تميز المنطقة العشوائية من حيث نشأتها وظروف تطورها

وخصائصـــها ومشكلاتها وبنيتها الايكولوجية والاجتماعية والثقافية من جانب ثالث.

والواقع أن مشكلة النمو المتزايد للمستوطنات العشوائية الحضرية تعد مشـــكلة معقـــدة ذات أبعاد وجوانب كثيرة متشابكة ومتداخلة، ومن ثم تعددت تعـــريفاتها، كمـــا تعـــددت المؤشـــرات والمعايير المستخدمة في تحديد هذه الـــتعريفات. ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل من أهمها: اختلاف التوجهات الفكـــرية والـــنظرية والمواقـــف الأيديولوجية للباحثين والمهتمين من جانب، وتـــباين الظروف المجتمعية والتوجهات السياسية والتنموية من مجتمع لآخر ومـــن مرحـــلة لأخـــرى من جانب آخر. فضلاً عن تنوع وتباين المؤشرات والمقاييس المستخدمة في التعريفات.

ولذلـــك هـــناك تعريفات تعتمد على المعيار القانوني ومن ثم ترى أن السكن العشوائي هو الذي يعتمد على مدى شرعية احتلال الأرض أو المسكن أو كـــليهما، فـــي حيـــن تركـــز تعريفات أخرى على أهم خصائص السكن العشوائي والتي تتمثل في عدم قانونيته ونشأته غير المنتظمة. وثمة تعريفات أخـــرى تؤكد على أن المناطق العشوائية تعد في واقع الأمر من بين الأحياء الحضـــرية المتخـــلفة عمـــرانياً وثقافيـــاً واجتماعياً. كما يشير مفهوم السكن العشـــوائي في بعض الكتابات والتحليلات أيضاً إلى المباني السكنية التي يقوم بتشـــييدها القطـــاع الخاص سواء على أرضه أو على الأرض المغتصبة من أراضـــي الدولـــة والتي غالباً ما تكون خارج كردون المدينة دون تخطيط أو تـــرخيص، وتتميز بأنها ذات مستوى منخفض بنائياً واجتماعياً واقتصادياً [٢١].

ويشـــير أحـــد التحـــليلات الحديثة إلى أن المستوطنة العشوائية يمكن تعريفها بأنها منطقة سكنية Residential Area نمت بدون حق قانوني أو بدون تصـــريح بـــناء من السلطات . وأنه نتيجة لذلك، فإن الخدمات والبنية التحتية عـــادة مـــا تكـــون غيـــر كافية. وأن ثمة خصائص ثلاثة تساعدنا على فهم المســـتوطنة العشوائية هي: الخصائص الفيزيقية والاجتماعية والقانونية، وأن تـــلك الخصـــائص مـــترابطة ويصـــعب فهـــم وتحليل أي منها بمعزل عن الخصائص الأخرى[٢٢].

ويســـتخدم مصـــطلح المســـتوطنة غير الرسمية Informal Settlement لوصـــف السكن الذي تـــم بناؤه بطريقة غير قانونية illegal وبدون مـــوافقة

من السلطات الخاصة بالتخطيط الحضري[٢٣]. بينما تميل تعريفات أخرى إلى التأكيد على أن المستوطنات العشوائية هي أشكال للمجاورات السكنية التي تمثل احتلالاً غير شرعياً للأراضي التي أقيمت عليها بدون تصريح أو ترخيص من الجهات المسئولة. وأن تلك الأراضي تكون أحياناً مملوكة ملكية خاصة، وأحيانا أخرى تكون ملكاً للوكالات الحكومية Government Agencies وفي كل الحالات، فإن هؤلاء الأشخاص ليس لديهم الحق الشرعي في احتلال تلك الأراضي ووضع أيديهم عليها[٢٤].

بينما تركز تعريفات أخرى على أن المستوطنات العشوائية على الرغم من اختلاف مسمياتها من مجتمع نام لآخر، ومن مدينة لأخرى، إلا أن المواد المستخدمة في بناء المساكن التي تضمها تلك المستوطنات تكاد تكون متشابهة. حيث صُنعت هذه المساكن من المواد الرديئة مثل: (الكرتون) وخردة المعادن، والصفيح، والخشب. وغيرها من المواد الأخرى[٢٥].

في حين ركزت تحليلات أخرى على مجموعة من المشكلات (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية والأمنية) التي تعاني منها المستوطنات العشوائية على مستوى مدن البلدان النامية بشكل عام. ومن تلك المشكلات: تدهور مستوى المرافق والخدمات الحضرية الأساسية أو عدم وجودها أساساً كخدمات المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي، والخدمات التعليمية والصحية، فضلاً عن مشكلات الفقر والجريمة والبطالة والمخدرات والعنف.. وغيرها من المشكلات البيئية المتنوعة[٢٦].

وثمة تحليلات أخرى انطلقت في تعريفاتها للمستوطنات العشوائية من التركيز على الظروف التي أسهمت في نشأة تلك المستوطنات وتطور أحجامها وأشكالها في مدن البلدان النامية بشكل عام. وقد أكدت تلك التحليلات على أن العديد من الحكومات القومية والإقليمية تحاول تحسين الظروف السكنية للفقراء، غير أن الوحدات السكنية التي تقدمها تفوق في أسعارها كثيراً الإمكانيات المادية لهؤلاء الفقراء. فضلاً عن أنه في كثير من الحالات فإن الإسكان العام الذي تقدمه تلك الحكومات تحصل عليه الطبقة الوسطى والطبقة العاملة. الأمر الذي يؤدي إلى نشأة المستوطنات العشوائية بواسطة هؤلاء الفقراء الذين لا يمكنهم الحصول على المسكن الذي تقدمه الحكومات. فهؤلاء لديهم وقت أطول وطاقة للعمل أكثر من ملكيتهم للأموال. لذلك يمكنهم بسهولة إقامة مسكن عشوائي أكثر من استئجار مسكن حكومي.

ومن ثم تؤكد تلك التحليلات على أن المستوطنات العشوائية تعبر بوضوح عن التوزيع غير العادل للدخول. وانطلاقاً من ذلك يرى هؤلاء أن المستوطنات العشوائية تمثل حلاً سهلاً لمشكلة السكن بالنسبة للفقراء الحضريين أكثر من أشكال السكن الأخرى، غير أن هناك الكثير من الجوانب السلبية مثل عدم وجود ملكية للأرض، لأن تلك المستوطنات غير قانونية في الأساس [٢٧].

يتضح من العرض السابق أنه ليس ثمة تعريفاً عاماً محدداً يمكن أن ينطبق بدرجات متساوية على المناطق العشوائية في كل المجتمعات وفي كل الظروف. حيث يركز كل تعريف على جوانب وأبعاد وخصائص معينة يعتبرها معايير أساسية لتعريف المنطقة العشوائية، ومن ثم يتجاهل أهمية الأبعاد والخصائص والمكونات الأخرى. ولذلك تعد هذه التعريفات جزئية، حيث تنظر للمشكلة من زاوية محددة تعكس إلى حد كبير اهتمامات الباحثين وتخصصاتهم الدقيقة. الأمر الذي يجعلنا نتناول المشكلة من زاوية نظرية مختلفة واضعين في الاعتبار أن نشأة المناطق العشوائية وتطورها لا يخلو من مضامين اجتماعية واقتصادية وسياسية. كما أن مشكلة المسكن لم تعد فقط قضية هندسية فنية، بقدر ما أصبحت قضية سياسية واقتصادية واجتماعية، فضلاً عن جوانبها الأمنية والبيئية. هذا بالإضافة إلى اعتبارات أخرى مثل :حجم الاستثمارات وأشكال توزيعه على قطاع الإسكان والتي تعكس المصالح الطبقية والأوضاع الاجتماعية المتباينة والمتناقضة على مستوى البنى الحضرية بشكل عام. ناهيك عن القوانين المنظمة لبناء المساكن، تلك القوانين التي تعبر في معظمها عن مصالح فئات اجتماعية معينة. وأخيراً، السياسات والتوجهات التنموية للحكومات وانعكاساتها على برامج وسياسات التخطيط والتنمية الحضرية وبخاصة في قطاع الإسكان.

وانطلاقاً من ذلك، يحدد الباحث **التعريف الإجرائي للمناطق العشوائية** بأنها: إحدى الأنماط السكنية التي ارتبط نموها وانتشارها بظاهرة التضخم الحضري الذي أصبحت تعاني منه المدن وبخاصة العواصم على مستوى البلدان النامية بشكل عام. وهي أنماط سكنية نشأت في معظم الأحيان نشأة غير قانونية بعيداً عن الإجراءات الرسمية وقوانين الإسكان وبرامج وسياسات التخطيط الحضري المنظم. وقد لعبت الجهود الذاتية دوراً أساسياً في نشأتها وتطورها. حيث أقيمت هذه المساكن في البداية بصفة مؤقتة وكحلول ذاتية مؤقتة لمشكلة السكن ثم تحول معظمها إلى مبانٍ دائمة تبدو

عشـــوائية من حيث التخطيط والبناء. وهي مساكن مشيدة على أراضٍ عامة مملــوكة لــلدولة، أو عـــلى أراضٍ زراعية على حدود المدينة، ويسكن هذه المـــناطق العشـــوائية الفقراء الحضريين أو القادمين من الريف. وتفتقر هذه المناطق للعديد من الخدمات والمرافق الأساسية.

٢- الخصائص الاجتماعية والثقافية:

تعـــني كلمة خصائص Characteristics من الناحية اللغوية الصفات أو العلامات سواء كانت سلوكية أو عقلية التي تميز شخصاً ما أو مجتمعاً ما أو جيلاً ما والتي تختلف من جيل لآخر ومن مجتمع لآخر[٢٨] . وثمة اختلافات بيـــن الباحـــثين حـــول معنى الخصائص من حيث المعايير والمؤشرات التي يعـــتمدون عليها من ناحية، وتباين التصنيفات التي يقدمونها من ناحية أخرى، بالإضـــافة إلى اخـــتلاف توجهـــاتهم الفكرية والنظرية من ناحية ثالثة. حيث يركز بعضهم على الخصائص العامة للسكان سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية، بينما يركز البعض الآخر على بعض تلك الخصائص.

وعلى الرغم من هذه الاختلافات، إلا أن ثمة اتفاقاً عاماً حول مجموعة مـــن الخصـــائص العامـــة تتمثل في: السن والنوع ومحل الميلاد والإقامة، والحالـــة الـــزواجية، والمستوى التعليمي، والوضع المهني ومستوى الدخل. وفـــي ضـــوء ذلك يرى الباحث أن **الخصائص الاجتماعية والثقافية لسكان المـــناطق العشـــوائية** تعني الخصائص النوعية والعمرية والحالة الاجتماعية والمســـتوى التعـــليمي والثقافي والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسكنية للسكان المقيمين في المناطق العشوائية.

ثالثاً: المستوطنات العشوائية : نماذج للدراسات والبحوث

لاشـــك أن الـــنمو المـــتزايد للمستوطنات العشوائية على مستوى مدن البـــلدان الـــنامية خلال العقود الأخيرة، والانعكاسات السلبية لذلك النمو على كافـــة المســـتويات ليـــس فقط على صعيد البنى الحضرية، ولكن أيضاً على الصـــعيد القومـــي، قـــد جعل تلك المشكلة تحظى باهتمام الباحثين والمهتمين بقضـــايا التحضـــر ومشـــكلاته على مستوى التخصصات المختلفة. ومن ثم ظهرت دراسات وبحوث وتحليلات عديدة تناولت العديد من تلك المستوطنات العشـــوائية فـــي كثير من مدن البلدان النامية. ويمكننا باختصار الإشارة إلى بعض هذه الدراسات والتحليلات للوقوف على أهم النتائج التي توصلت إليها.

توصـــلت إحدى الدراسات الحديثة التي تناولت المستوطنات العشوائية في ماليزيا عام ١٩٩٠ إلى مجموعة من النتائج نذكر منها[٢٩]:-

- أن متوسط حجم الأسرة في المسكن العشوائي يبلغ ٥,٢٦ شخص.
- أن ٨٥,٨% مـــن أفراد المجاورات العشوائية تقل أعمارهم عن ٤٠ سنة، وأن متوسط العمر لا يتجاوز ٣٧,٢ سنة.
- أن أغلـــبية ســـكان المستوطنات العشوائية ينتمون أساساً للمجتمعات الريفية والذين هاجروا المنطقة (كوتاكينا بالو Kota Kinabalu) للبحث عـــن وظـــائف. وأن معظمهـــم قد تركوا مجتمعاتهم الريفية لأسباب اقتصادية.
- انخفاض المستوى التعليمي للمقيمين في المستوطنات العشوائية بشكل عام.
- أن غالـــبية ســـكان المستوطنات غير مهرة ومعظمهم يعمل في مهن منخفضة الدخل.
- أن معدل البطالة مرتفع حيث يصل إلى ١٩,١% في منطقة الدراسة ككل.
- وُجـــد أن حوالي ٣٨,٥% من إجمالي ٦٧٥ مسكن عشوائي ينتمون إلى جماعات فقيرة جداً.
- أن حوالـــي٦١,٥%مـــن المقيمين في المستوطنات يعيشون فيها منذ أكـــثر مـــن خمـــس سنوات. وأن٧١,٩% منهم قد بنوا تلك المساكن بـــالجهود الذاتية. وأن حوالي٨٨,٦% من المساكن العشوائية أقيمت على أراضي الدولة.

ولقد أوضحت الدراسة التي أجراها (Lair Espinoza) عام ١٩٩٤ على بعـــض المســـتوطنات العشـــوائية في جواتيمالا أن حوالي ثلاثة ملايين من المقيميـــن حالياً في المنطقة العاصمية نصفهم على وجه التقريب يعيشون في مـــناطق هامشية غير مستقرة . وأكدت الدراسة في بياناتها على أنه يوجد في جواتيمـــالا في الوقت الحاضر أكثر من (٢٠٥) مستوطنة عشوائية أقيمت من خـــلال التعدي على الأراضي المحيطة بالمدينة العاصمة. وقد أكدت الدراسة أيضـــاً عـــلى أن مـــليون ونصـــف من السكان الذين يقيمون في مستوطنات عشوائية يعيشون في ظروف الفقر المطلق(٣٠) .

كمـــا أوضحت بعض الدراسات والتحليلات التي تناولت المستوطنات العشـــوائية فـــي بعض المدن الهندية (بومباي، كلكتا) على سبيل المثال أن ما يقرب من ٣٧% من المقيمين في المجاورات العشوائية بدون خدمات الطاقة، و ٦٦,٩% بـــدون ميـــاه نقية، و ٥٠% ليس لديهم دورات مياه خاصة. وأن

نقص الخدمات الضرورية يمكن أن يؤدي إلى الإصابة بالعديد من الأمراض مثل الكوليرا وأمراض الكبد[٣١].

وقد أوضحت دراسة أخرى طبيعة العلاقة بين عمليات التحضر السريعة التي تعرضت لها ماليزيا خلال العقود الثلاثة الماضية والتأثيرات الجوهرية التي تعرض لها الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمستوطنات العشوائية في (بينانج Penang) بالمقارنة بأوضاع سكان المستوطنات العشوائية في مدن البلدان النامية الأخرى. وأن تلك التأثيرات تشتمل على طبيعة المسكن، والأحوال والظروف المعيشية المتدهورة، وكذلك نقص فرص التوظيف وانخفاض مستوى الدخول، فضلاً عن نقص المرافق والخدمات الأساسية، ناهيك عن الفقر المدقع [٣٢].

وتعتبر دراسة "جوبي Gobbi" من بين الدراسات الهامة التي تناولت التغير الثقافي والتكامل الحضري في إحدى الأحياء التي تمثل نموذجاً هامشياً للثقافة الحضرية في مدينة "ريودي جانيرو" بالبرازيل. حيث توصل من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: وجود قدر كبير من التماسك، بل والالتحام الشديد بين الأسر، وسيادة العلاقات الاجتماعية التي تعتمد على محددات ومعايير أهمها علاقات الجيرة والولاء لثقافة المجتمع الصغير (الحي) على الرغم من أن هؤلاء السكان يعيشون في ظروف غاية في القسوة. وأن هذه الأحياء التي يسكنها الفقراء الحضريين تتميز بدقة التنظيم الاجتماعي، وذلك على العكس مما تذهب إليه بعض الآراء في هذا الصدد [٣٣].

وقدم "كوستيلو Costello" نموذجاً للدراسات الخاصة بمناطق التعديات "وضع اليد" في مدينة "أورو Oro-city" بالفلبين، حيث تنتشر الأحياء ذات الخصائص العمرانية السيئة والتي أقامتها على أرض مملوكة للغير شرائح اجتماعية معظمهم من الشباب المهاجرين حديثاً إلى المدينة. وأغلبهم يعملون في مهن مؤقتة وأعمال هامشية ليس لها علاقة بالعملية الإنتاجية. كما أن هذه الفئات تقع في أدنى درجات السلم الاجتماعي والمهني. وقد أسهموا بشكل خطير في مشكلات المدينة ومضاعفة هذه المشكلات[٣٤].

وإذا كانت الهامشية تعد إحدى السمات التي تميز البنى الاجتماعية – الاقتصادية المتخلفة، حيث تعبر بشكل واضح عن قضية اللامساواة وغياب

العدالـــة الاجتماعية والاقتصادية بمعناها الواسع، فإنها تمثل أيضاً تعبيراً عن ظاهرة التضخم الحضري، كما أنها تمثل كذلك انعكاساً للأوضاع الاجتماعية والاقتصـــادية المــتفاوتة في البنى الحضرية في تلك المجتمعات. ولذلك فثمة علاقة بين الفقر الحضري واتساع نطاق الهامشية الحضرية بمعناها الشامل: الاقتصـــادي والاجتماعي والثقافي والسياسي (٣٥). وفي هذا السياق نشير إلى إحدى الدراسات الميدانية التي تناولت الفئات المهمشة في المجتمع المصري، حيــث أوضــحت الدراســة أن الــباعة الجائــلين وعمال التراحيل مازالوا يتعرضـــون لظـــروف اجــتماعية واقتصادية متدنية، وتتعدد مستويات القوى المســيطرة على مقدراتهم من تجار الجملة ذوي النفوذ الاقتصادي والسياسي وأجهــزة الدولة الأمنية والتنظيمية، والسماسرة الذين يتدخلون في الصفقات . وأن القـــوى المسيطرة – المستغلة – تتلقى أفراد الشرائح الدنيا المهمشين بعد أن أنهكهـــم الحرمان وجردهم من القدرة على المقاومة، ويتم توظيف هؤلاء المهمشـــين لخدمة القوى المسيطرة اقتصادياً واجتماعياً . ويشير الباحث إلى أن الاســتغلال الذي تتعرض له هذه الفئات الفقيرة يــؤدي دوراً وظيفياً يدعم أوضاع القـــوى المسيطرة في كثير من البلدان النامية(٣٦) .

وفي دراسة أخرى لمجتمع "الزبالين" في إحدى المناطق العشوائية في مديــنة القاهرة، تبين أن الزبالين يتعرضون لاستغلال عمال البلدية، كما أنهم يضــطرون إلى تشــغيل أولادهم في المهنة ذاتها في سن مبكرة مما يُعرض حياتهم للمخاطر والإصابة بالأمراض.

كمـــا أوضـــحت الدراسة ذاتها أيضاً أن الزبالين يمثلون فئة اجتماعية تعيــش أوضاعاً اجتماعية وسكنية بالغة القسوة. حيث يتولى المجتمع تهميشها ســـواء مـــن حيث ظروف عملها أو طبيعة المهنة التي يقومون بها وما يحيط بها من مخاطر، الأمر الذي أدى إلى تقوقعها على ذاتها ومن ثم استغلالها من جـــانب كـــبار المعــلمين الذين يتاجرون بالسلع (قطع الغيار القديمة من أجل إعـــادة إنـــتاجها مـــرة أخرى)، مما زاد من سوء وقسوة أوضاعها المعيشية وظـــروفها الحياتية بشكل عام. فضلاً عن أن المنطقة العشوائية التي يقيمون فيها تفتقر إلى العديد من الخدمات والمرافق الأساسية (٣٧).

ولقـــد تـــناولت دراســـة أخرى البناء الاجتماعي لبعض مناطق النمو الحضـــري العشوائي في مدينتي المنيا والإسكندرية، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- تـبين أن معظـم المهـن والأعمال وخاصة الحرفية منها تأخذ طابعاً هامشـياً، فهـي تعتمد على الصور الطارئة والمؤقتة للعمل. كما أنها غير محددة المعالم وتفتقر إلى المهارات الفنية.
- انتشـار الأميـة بين سكان المنطقتين، وسيادة أنماط التفكير الذي يتسم بالقدريـة والتسليم والقبول بما هو أدنى وخلق اليأس والإحباط وفقدان القدرة على التغيير.
- عـلى الرغم من أن نمط الأسرة النووية هو النمط الأكثر انتشاراً على مسـتوى المنطقـتين إلا أن العلاقات تتجه نحو الخارج أكثر مما تميل ناحيـة الداخـل، أي أن الصلات التي تكونها الأسرة في نطاق الجيرة أكثر بكثير من تلك التي تتم بين جدران المسكن. وعلى الرغم من ذلك تنتشر المشاجرات بين الأسر داخل المنطقة العشوائية.
- أن معظم المساكن في منطقتي البحث أقيمت من خلال الاستيلاء على أراضي الغير وبخاصة في المنطقة الأولى (الإسكندرية).
- تؤثـر الاعتـبارات الايكولوجيـة تأثيـراً واضحاً في تشكيل طبيعة العمـران، وتحديد مظاهر الحياة والعيش المشترك، مع وضع عمليات التفاعل الاجتماعي في إطار من العزلة الفيزيقية والاجتماعية(٣٨).

نسـتخلص مما سبق، أن الدراسات والبحوث والتحليلات التي تناولت المسـتوطنات العشـوائية عـلى الصعيدين الإقليمي والمحلي قد ركزت على بعـض السـمات والخصائص التي تعد سمات عامة ومشتركة وبخاصة فيما يتعـلق بظـروف النشـأة والـتطور وعدم شرعيتها أو قانونيتها، وافتقارها لـلمرافق والخدمـات الأساسية، ومدى ارتباط تلك المشكلة بالفقر الحضري ونمـو وتضـخم القطاعات الاقتصادية الهامشية، فضلاً عن بعض الدراسات الـتي تـناولت بعـض الخصائص الاجتماعية والثقافية للسكان المقيمين في المسـتوطنات العشـوائية. ومـن ثم، فإن نمو وتطور المناطق العشوائية في المـدن المصرية لا يختلف كثيراً في ظروفه وعوامله وأسبابه عن ذلك النمو الـذي تشهده المستوطنات العشوائية في معظم مدن البلدان النامية بشكل عام. ذلك النمو المتزايد الذي يعد نتاجاً لمجموعة من العوامل المتداخلة والمتشابكة فبعضـها يرتـبط بالظـروف الاقتصـادية والاجتماعية للمجتمعات الريفية، والـبعض الآخر يرتبط بالظروف الداخلية للمجتمعات الحضرية ذاتها. ولذلك فـإن مشـكلة النمو المتزايد للمستوطنات العشوائية تعتبر مشكلة معقدة ذات أبعـاد مختـلفة تتميز بالتداخل والتشابك، وذلك لارتباطها بمشكلات حضرية

أخـرى كالفقر الحضري والجريمة والبطالة والأمية والإسكان.. وغيرها من المشـكلات الاجـتماعية الأخرى. ومن ثم فإن فهم وتحليل تلك المشكلة في جوانـبها المختلفة يتطلب النظر إليها من منظور شمولي يراعي التداخل بين هذه الأبعاد المختلفة، ومن ثم البعد عن النظرة الجزئية.

رابعاً المستوطنات العشوائية: مدخل نظري

نظـراً لخطـورة المشكلة وتعدد العوامل والظروف البنائية (التاريخية والمعاصـرة) والـتي أسهمت بدرجات متفاوتة في ظهورها وازدياد معدلاتها وانتشـارها فـي مـدن البـلدان النامية، فقد شكلت مجالاً خصباً للعديد من الدراسـات والبحوث الاجتماعية من ناحية، والتحليلات النظرية والفكرية من ناحيـة أخرى. ولذلك فإن التعرف على التفسيرات التي قدمها بعض منظري الـتحديث والتـبعية لعوامـلها وأبعادها يُعد مطلبا أساسيا. وذلك للكشف عن ملامح التباين بين تلك التفسيرات النظرية الحديثة Recent Theoritical Trends في تفسيرها لقضيتي التخلف والتنمية في البلدان النامية بشكل عام، ومشكلات الواقـع الحضري بشكل خاص. فإذا كانت **نظريات التحديث** Modernization Theories تنطـلق مـن مقولة أساسية مؤداها: أن مشكلات البلدان النامية هي نـتاج لعوامل وظروف داخلية تتعلق بالبنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لتـلك المجـتمعات، فإنهـا قد اهتمت بالتعرف على الخصائص الاجتماعية والـثقافية التي تميز فئات الهامشيين الحضريين والذين يشكلون الجيل الأول أو الـثاني مـن المهاجـرين من الريف إلى الحضر. ومن ثم يركز منظرو الـتحديث عـلى أنه ينبغي أن تتوافر شروط أساسية وخصائص معينة فيمن ينـتقل من الريف إلى الحضر لكي تتم عملية التحديث بنجاح. ومن بين تلك الشـروط: الإيمـان بـأن التغير ممكن، وجود الرغبة في التغيير، أن يكون الشـخص قـادراً على رؤية وإدراك البدائل والتكيف مع المواقف والظروف الجديـدة. وينتهي هؤلاء إلى القول بأن عدم توافر هذه الشروط والخصائص يـؤدي إلى ظهور الشخصية الهامشية. ومن ثم فإن المؤيدين لفكرة الهامشية الحضـرية يؤكـدون عـلى أن مدن الصفيح والمستوطنات العشوائية وأحياء واضـعي اليـد ليست سرطاناً ينبغي استئصاله، كما أنها ليست اضطراباً في النسيج الحضري، ولكن النمو الهائل في السكن غير الصحي الذي ينتشر في مـدن البـلدان الـنامية يخضع لقوانين محددة ويتفق مع منطق داخلي للنظام الحضـري، ويملأ فراغات وظيفية معينة، بمعنى آخر، فإن نمو تلك الأحياء يُعد نمواً وظيفياً (٣٩).

كمـــا تؤكد تحليلات أخرى على أن مفهوم الهامشية يعد أكثر المفاهيم السوســيولوجية تعــبيراً عــن واقــع الأحياء العشوائية. حيث إن سكان تلك المــناطق يمارســون أنشطة اقتصادية غير إنتاجية ولا تدخل ضمن القطاع الحديــث. كما أن هؤلاء السكان يعيشون - مكانياً- بمعزل عن المناطق التي تقيــم فيهــا الطبقــتان العــليا والوسطى التي تتوافر فيها المرافق والخدمات الحضــرية الأساســية. وعــلى الصعيد السيكولوجي فإن سكان تلك المناطق العشــوائية يعــبرون عن تصورات ورؤى للعالم تختلف عن تلك التي يعبر عــنها أبــناء الطبقــتين العليا والوسطى. كما أن لهم إطاراً ثقافياً مميزاً كما عبرت عن ذلك الكتابات التي تناولت مفهوم " ثقافة الفقر".

وعــلى الــرغم من أن بعض التحليلات قد اعتمدت في تفسيرها لنمو المســتوطنات العشوائية على مفهوم " القطاع غير الرسمي Informal Sector، حيــث تنطــلق مــن فكرة مؤداها: أن فرص العمل المتاحة في مدن البلدان الــنامية ليست كافية لمواجهة التدفق السكاني، مما يؤدي إلى ظهور مشكلات اقتصــادية واجــتماعية من أهمها: تضخم العاملين في القطاع الثالث، ونمو السكن العشوائي على أطراف المدن وفي المناطق الداخلية، وارتفاع معدلات الــبطالة، وتــزايد معــدلات الفقر الحضري، وتدهور الحياة الحضرية بشكل عــام. وعــلى الرغم من الانتقادات التي تعرضت لها هذه التحليلات، إلا أن الــبعض يرى أن هذا المفهوم - ما يزال - يعد وسيلة ملائمة لفهم العديد من الظواهــر مثل: الفقر الحضري، والسكن العشوائي، والاقتصاد غير الرسمي، وتعايش المهمشين في إطار الحياة الحضرية (٤٠).

والواقــع أن التحليلات التي تنطلق في تفسيرها للعوامل المسئولة عن نمو المستوطنات العشوائية من مقولة "الهامشية"، وتلك التي تنطلق من مقولة " الازدواجية الاقتصادية " أي "ثنائية الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الحديث، أو "الرســمي وغيــر الرســمي"، تعد تحليلات جزئية وتنظر للمشكلة من زاوية واحدة فقط. فالمشكلة أكثر تعقيداً وذات جوانب وأبعاد متعددة ومتشابكة. كما أن الواقــع الحضري في البلدان النامية يؤكد على عكس ذلك. فمسألة الفصل بين مناطق إقامة الطبقتين العليا والوسطى، والفقراء والمهمشين الذين يقيمون في المناطق الفقيرة والمستوطنات العشوائية تعد مسألة صعبة وتفتقر إلى أدلة واقعيــة. فالمســتوطنات العشــوائية لا تنتشر فقط على أطراف المدن أو في المــناطق الداخــلية، وإنمــا أصبحت المساكن العشوائية نمطاً منتشراً داخل الأحيــاء الســكنية الراقية ذاتها. حيث توجد العشش والأكواخ ومناطق وضع

اليد. ومن ثم لم تعد المدينة في البلدان النامية تتميز بهذه الازدواجية التقليدية (كما كان سائداً خلال المرحلة الاستعمارية).

وعلى صعيد آخر، فإن الحديث عن قطاع اقتصادي حضري هامشي (غير منتج) وآخر حديث (منتج) وكلاهما منفصل ومستقل تماماً عن الآخر، أصبحت هي الأخرى مقولة متحيزة أيديولوجيا، كما أنها تفتقر إلى أدلة واقعية. فالاقتصاد الحضري أصبح يضم أنماطاً إنتاجية متباينة تتميز بالتداخل والتمفصل Articulation، على الرغم من سيطرة وهيمنة النمط الرأسمالي التابع على بقية الأنماط الأخرى. الأمر الذي يعكس تمفصلاً وتداخلاً على الصعيدين الاجتماعي والثقافي داخل التكوين الاجتماعي الاقتصادي الحضري التابع.

وعلى الرغم من أهمية الإسهامات الفكرية التي قدمتها نظريات التحديث في تفسيرها لظاهرتي التخلف والتنمية في البلدان النامية خلال الخمسينيات والستينيات، إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات رغم تنوع مداخلها النظرية وأساليبها المنهجية ومن أهم تلك الانتقادات ما يلي:

١- أن مشكلة التخلف لا تكمن فقط في عدم قدرة البلدان الفقيرة على تحطيم خصائصها التقليدية، ولكنها تكمن أساساً في علاقات السيطرة والاستغلال التي تعرضت لها هذه المجتمعات على الصعيدين: الداخلي والخارجي. فعلى الصعيد الداخلي من جانب الطبقات المسيطرة سياسياً واقتصادياً وأيديولوجيا، الأمر الذي أفرز التناقضات الداخلية بين الأغنياء والفقراء. وعلى الصعيد الخارجي من جانب القوى الرأسمالية الاستعمارية (خلال المرحلة الاستعمارية)، ومن جانب القوى الرأسمالية العالمية من خلال علاقات التبعية بأشكالها المختلفة (مرحلة ما بعد الاستقلال).

٢- لقد تعرض نموذجا "التقليد والتحديث" لانتقادات كثيرة من أهمها وصف هذين النموذجين بأنهما نموذجان مجردان افتراضيان لا يعطيان صورة حقيقية وواقعية سواء بالنسبة للبلدان النامية أو البلدان المتقدمة. وأن تطبيق هذين النموذجين يعد مسألة نسبية. ومن ثم فإن واقع البلدان النامية في كثير من الحالات كان مخالفا للافتراضات النظرية التي انطلقت منها تلك النظريات.

٣- أن العلاقــة بين التقليدي والحديث ليست بالضرورة علاقة صراع دائم تتسـم بوجــود كــامل أو نفي كامل لأحدهما أو للآخر. فمن الممكن للعناصــر والمكونات التقليدية أن تتزامن وتتعايش في المجتمع الواحد خــلال مرحــلة معيــنة. كما أن المكونات الحديثة غالباً ما تسعى إلى الحفاظ على وجود العناصر والمكونات التقليدية وتضيف إليها دون أن تــنفيها تمامــاً أو تحــل محــلها. ومن ثم فليس بالضرورة أن تنتشر المســتوطنات العشــوائية فقط على أطراف المدن في البلدان النامية. وإنما أصبح انتشار هذه الأنماط السكنية داخل الأحياء الراقية ذاتها.

٤- أن معالجــة تلك النظريات لعملية التحديث قد اتسمت بالتبسيط الشديد واعتــبارها مجــرد عمــلية ميكانيكيــة تعــتمد على الانتقال التلقائي الاطرادي من مرحلة لأخرى وصولاً إلى المرحلة النهائية وهي التقدم والتــنمية وفقــاً للــنموذج الرأســمالي الغربي بوصفه نموذجاً مثالياً، وباعتــباره الــبديل الوحيد المطروح أمام تلك البلدان لتجاوز تخلفها. فضــلاً عــن ما تتضمنه تلك النظرة من تحيزات أيديولوجية واضحة تقــوم عــلى فكرة التفوق الغربي الذي لا يمكن منازعته، الأمر الذي يكفــل للمجتمعات الغربية استمرار التفوق على غيرها من المجتمعات الأخرى.

٥- لــم تســتطع نظريات التحديث الغربية أن تقدم تفسيراً شمولياً لبعض معطيــات الواقع مثل استمرار الفقر في البلدان النامية وتزايد معدلاته، وكذلــك لم تتمكن من تقديم تفسيرات شمولية بنائية للعوامل والظروف الــتي أفرزت مشكلة المستوطنات العشوائية في حضر البلدان النامية وتــلك العوامل والظروف التي أسهمت في تزايد معدلاتها وخطورتها خلال العقود الأخيرة. كما أن هذه النظريات قد تجاهلت عن عمد تأثير الأبعــاد الخارجيــة (القــوى العالمية) والتي أعاقت عملية التنمية في البــلدان النامية. وأن المعوقات السياسية والاقتصادية التي حالت دون تحقيــق تــنمية هذه المجتمعات لها جذور تاريخية (منذ بزوغ الثورة الصــناعية فــي أوروبا)، والتي أكدت على استمرارية الفقر العالمي Global poverty. وذلــك انطلاقــاً مــن أن العالم الأول تم تحديثه من موقــع القــوة العالمية Global Strength وأن البلدان النامية لا يمكن أن تدخــل مجــال التحديث من موقع الضعف العالمي Global Weakness. الأمــر الــذي أدى بهــذه النظريات إلى التأكيد على أن أسباب الفقر

العالمي تكمن في داخل البلدان الفقيرة ذاتها بدلاً من تحليل أسباب اللامساواة العالمية[٤١].

٦- وهناك انتقادات أخرى توجه للأطروحات والتحليلات التي قدمتها نظريات التحديث منها: أنه من الصعوبة النظر إلى المجتمعات التقليدية (النامية) أو المتقدمة على أنها مجتمعات متجانسة داخلياً. وأن مفهومي التقليدي والحديث لا يمكن استخدامهما دون أن نضع في الاعتبار الخصوصية البنائية (التاريخية والمعاصرة) لكل نمط منهما. ومن ناحية أخرى ليس بالضرورة أن يكون نموذج التحديث وفقاً لمسلمات وفرضيات هذه النظريات نموذجاً ناجحاً دائماً. فالتغيرات ليست باستمرار تغيرات تنموية، فقد تكون تغيرات حادة ذات نتائج سلبية وأن التقهقر التاريخي Historical Regression عادة ما يكون محتملاً [٤٢]. وأنه إذا كان التغير الاجتماعي يعد ظاهرة عامة، فلاشك أن معدلاته وسرعته واتجاهاته، ومن ثم آثاره تختلف من مجتمع لآخر ومن مرحلة لأخرى وفقاً لظروف وواقع كل مجتمع من ناحية، ومدى انفتاحه على العالم الخارجي من ناحية أخرى، ومدى تقبل المجتمع لتلك التغيرات وتفاعله معها أو رفضها ومقاومتها من ناحية ثالثة.

٧- وينتقد بعض المحللين نظريات التحديث في استخدامها لمفهوم التحديث والخلط بينه وبين مفاهيم أخرى مثل التصنيع والتحضر. حيث يؤكدون على أنه إذا كان التحديث وفقاً لتلك النظريات لا يعني أكثر من نمو المدينة أو زيادة التصنيع، فإنه يعد مفهوماً مضللاً. والمجتمع غير الحديث من وجهة نظر أصحاب هذه النظريات يعد مجتمعاً بدائياً. وبالتالي فالمجتمع الحديث هو النموذج الأفضل. وأن هذا الاستخدام يدفعنا إلى أن نطلق على بعض المجتمعات أنها مجتمعات "بربرية Barbarian" دون أن نستخدم هذا المصطلح القبيح Ugly Term [٤٣]. ومن ثم يعد كل من التحضر والتحديث عمليتين منفصلتين. غير أن الواقع يشير إلى أن ثمة علاقة بين النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات الناتج القومي لمجتمع ما عن طريق تطور التقنيات والذي يحدد التغير في الطريقة التي ينظم بها المجتمع نفسه [٤٤].

ومن جانب آخر، فإن الواقع يشير إلى أن التحديث والتصنيع والتحضر تمثل عمليات متداخلة ومتشابكة، وأن كلاً منها يؤثر في الآخر

ويـتأثر بــه من ناحية، وأن هذه العمليات يتوقف نموها وتأثيرها على درجة لـنمو الاقتصادي ومعدلاته من ناحية أخرى. وأن نمو وتطور كل منها يحدد مستوى ودرجة التغير الاجتماعي لمجتمع معين في مرحلة معينة، وما يفرزه هـذا الـتغير مـن مشكلات اجتماعية بشكل عام، ومشكلات حضرية بشكل خـاص. الأمـر الـذي يؤكد على أن النمو المتزايد للمستوطنات العشوائية والمـناطق الفقيرة في مدن البلدان النامية يعد انعكاساً لنمو حضري عشوائي وغيـر مخطـط، والـذي يعد بدوره انعكاساً لأوضاع وظروف تجسد واقع التخـلف والتـبعية الذي تعيشه تلك البلدان بشكل عام، ومجتمعاتها الحضرية بشكل خاص.

وعـلى الرغم من الانتقادات التي تعرضت لها نظريات التحديث فيما يتعلق بتفسير نشأة وتطور المستوطنات العشوائية في مدن البلدان النامية، إلا أن التفسـيرات التي قدمتها نظريات التبعية Dependency Theories لم تختلف كـثيراً عـن تـلك التي قدمتها نظريات التحديث. وعلى الرغم من أن بعض التحليلات التي تنطلق من مقولات التبعية قد أكدت على أنه من الصعوبة فهم أسـباب وعوامـل نمو المستوطنات العشوائية بمعزل عن التحولات العالمية والمحلية التي شهدتها البلدان النامية خلال العقود الثلاثة الماضية، إلا أن تلك التحـليلات تفسـر المشكلة في إطار السياسات الليبرالية التي نفذتها حكومات تـلك الـدول وبخاصة في المجال الاقتصادي مؤكدين على أن تلك السياسات أدت إلى تعميـق الازدواجيـة الاقتصادية " الاقتصاد المزدوج" مما نتج عنها ظهـور قطـاعين اقتصـاديين متعارضين أحدهما مستقر ودائم، والثاني قلق ومؤقـت. وأنـه مـن الطبيعي أن يكون القطاع الثاني من نصيب الهامشيين والفقراء من سكان أحياء أو مدن واضعي اليد.

غيـر أن مـنظري التبعية قد تجنبوا بصفة عامة استخدام مصطلحي " التقليدي والحديث" في تحليلاتهم لظاهرة تخلف مجتمعات الأطراف. ولذلك لم يوجهـوا اهـتمامهم لوصـف ازدواجية الأنماط الحديثة في المدن والأنماط التقـليدية فـي الريف. وأبدوا نفوراً من استخدام كلمة الازدواجية Dualism، مؤكديـن عـلى أنهـا أحـد المفاهيم الأساسية التي اعتمدت عليها النظريات الغـربية الجـزئية. وأنه إذا كانت الازدواجية في التراث الغربي تعني وجود كيـانين أو قطـاعين منفصلين ومستقلين تمام الاستقلال عن بعضهما (قطاع تقـليدي وقطـاع حديث)، فإن الازدواجية وفقاً للمقولات الأساسية لنظريات التـبعية تشـير إلى الوحـدة "الديالكتيكية" لقطاعين أو قطبين متناقضين. هذه

الوحدة تشتمل على علاقة المسيطر بالخاضع. ومن ثم فالازدواجيات التي تتضمنها البنى التابعة والمتخلفة تشير إلى هذا المعنى. فالأوضاع الداخلية لتلك المجتمعات تعبر عن ازدواجية قطاع رأسمالي مهيمن ذي توجهات خارجية، يستمد وجوده وفاعليته من الخارج، وقطاعات أخرى تقليدية (ما قبل رأسمالية) محلية متعايشة ومتداخلة مع القطاع الحديث المسيطر، وتعمل في خدمته وتتحدد في ظروف عمل ذلك القطاع المسيطر. تلك الازدواجية ترتبط ارتباطاً عضوياً في وحدة ديالكتيكية بازدواجية أكثر عمومية وشمولاً تتمثل في ازدواجية "المراكز – الأطراف"، تحكمها علاقات التبعية والاستغلال من جانب الطرف الأول، وخضوع وتخلف في الطرف الثاني في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي والعلاقات غير المتكافئة على كافة الأصعدة والمستويات.

وانطلاقاً من ذلك يؤكد منظرو التبعية على أن عدم التكافؤ على الصعيدين المحلي (التناقضات الطبقية، والتناقض والفجوة بين الريف والحضر على سبيل المثال)، والصعيد العالمي قد أسهم في تهميش أعداد كبيرة من السكان الحضريين وبخاصة الفقراء، الأمر الذي أدى إلى نمو العشوائيات الحضرية من ناحية، وتضخم قطاع الخدمات غير المنتج من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من أهمية التحليلات النظرية التي قدمها منظرو التبعية لفهم وتشخيص جوانب عديدة للبنى الاجتماعية – الاقتصادية للبلدان النامية، إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات من أهمها [٤٥]:

١- أن تركيز هذه النظريات على عملية التجارة والتبادل غير المتكافئ على الصعيد العالمي، وأيضاً التأكيد على أهمية النسق العالمي كوحدة أساسية للتحليل، ورفض الأنساق الصغرى، أدى إلى عدم فهم الديناميات والأبعاد الداخلية للبلدان النامية. كما أن الاهتمام المبالغ فيه بالأبعاد الاقتصادية والعلاقات المرتبطة بها أدى إلى إهمال دور وفعالية العلاقات الاجتماعية، وعدم التركيز على الأبعاد الثقافية ومنظومة القيم الاجتماعية السائدة في تلك البلدان. أو اعتبار المتغيرات الداخلية – رغم أهميتها – مجرد انعكاس ميكانيكي لتطور أشكال التبعية الخارجية.

٢- لقد اتسمت التحليلات التي قدمها معظم منظري التبعية لقضية الفقر العالمي بالتبسيط الشديد. حيث أكدوا على أن ثمة عاملاً وحيداً يمثل

السبب الأساسي للفقر العالمي وهو الرأسمالية العالمية وتوجهاتها الاستغلالية. ومن ثم نظروا إلى البلدان الفقيرة على أنها تمثل ضحايا دون إعطاء أهمية كبيرة للعوامل الداخلية (السياسية والاقتصادية والثقافية) باعتبارها مسئولة أيضا عن ازدياد معدلات الفقر واستمراريته في تلك البلدان كانعكاس للتناقضات الاجتماعية والطبقية الداخلية.

٣- لقد جاءت معالجة منظري التبعية لمشكلة الفقر الحضري في البلدان النامية انطلاقاً من مقولة: إن التحضر في تلك البلدان قد جاء ليس لنمط خاص بالرأسمالية، ولكن نتيجة للتنمية التابعة. ومن ثم جاء مصطلح "التحضر التابع". حيث أوضحت تلك التحليلات العلاقات القوية (غير المتكافئة) ليس فقط بين (المراكز والمحيطات)، ولكن أيضا على المستوى المحلي بين المراكز التابعة (العواصم) والمجتمعات الريفية (هامش الهامش) (٤٦). ولذلك فالفقر الحضري الذي تتزايد معدلاته في مدن البلدان النامية هو نتاج للتفاعل بين العوامل والمتغيرات الخارجية والداخلية، على الرغم من تأكيدهم على أن تأثير العوامل الخارجية يفوق كثيراً تأثير العوامل الداخلية، وأن العوامل الداخلية المسببة للفقر الحضري هي امتداد وانعكاس ميكانيكي لتأثير العوامل الخارجية (التاريخية والمعاصرة).

ولا شك أن تباين التفسيرات والتحليلات التي قدمها منظرو التحديث والتبعية لمشكلة النمو المتزايد للمستوطنات العشوائية في مدن البلدان النامية قد عبرت بشكل واضح عن الاختلافات النظرية والأيديولوجية بين الاتجاهين من ناحية، واختلاف الأساليب المنهجية لكل منهما من ناحية أخرى. تلك الاختلافات التي انعكست بشكل واضح على تصوراتهم لإمكانية مواجهة تلك المشكلة وحلها، فقد ذهب "جون تيرنر" إلى القول بأن السكن ليس مجرد مأوى، ولكنه عملية تعتمد بدرجة كبيرة على النشاط الإنساني، ومن ثم يستوجب ذلك ضرورة النظر إلى المسكن في ضوء الوظيفة التي يؤديها وفقاً لخصائصه الوظيفية. ويذهب إلى أنه من الصعوبة إشباع الحاجات السكنية جميعها بسبب تغيرها طبقاً لدورة حياة الأسرة، أو طبقاً لحياة المهاجر داخل المدينة. بالإضافة إلى أن الناس في مجال السكن على وجه الخصوص لديهم حاجات متنوعة لانهاية لها وأولويات وإمكانيات متباينة مما يجعل من الصعوبة على الحكومات تلبيتها أو وضعها في الاعتبار. ومن ثم فإن مواجهة هذا الموقف من وجهة نظره تتطلب ترك عملية السكن لمن يستعملون المساكن، أي أنه يؤكد على أن هؤلاء (سواء كانوا أفراداً أو من

خـــلال هيــئات محلية) فإنهم هم الذين يحددون احتياجاتهم السكنية. ومن ثم يوصــــي تيرنر الحكومات بإقرار واحترام النظام السكني القائم حتي ولو كان عشوائياً، والعمل على تدعيمه وتطويره بما يحقق احتياجات السكان(٤٧).

والواقـــع أن الاقـــتراحات الـــتي قدمهـــا " تيرنر" وغيره من منظري الـــتحديث لمواجهـــة المستوطنات العشوائية تعد رؤية جزئية للمشكلة، حيث تنطـــلق من فكرة الإصلاح، وتتضمن دعوة للحكومات لتطوير تلك المناطق، أكثر من الدعوة إلى تبني الحلول الجذرية للمشكلة. فضلاً عن أنه بدلاً من أن يـــبحث فـــي الجذور البنائية لنشأة المشكلة والعوامل المسئولة عن تطورها، ومـــدى ارتـــباطها بالمشـــكلات الحضرية الأخرى كالفقر الحضري والبطالة والجـــريمة.. وغيـــرها، فقـــد ركـــز اهتمامه على كيفية المحافظة على تلك المناطق ومطالبة الحكومات بدعمها وتطويرها وإصلاحها.

وفـــي المقابل، فقد جاءت تصورات منظري التبعية حول أسباب الفقر الحضري ونمو العشوائيات في مدن البلدان النامية كرد فعل لما قدمه منظرو التحديث من ناحية، وممارسات البنك الدولي في مجال تطوير العشوائيات من ناحيـــة أخـــرى. فقـــد عبر " بيرجس" من خلال وصفه لتلك التوصيات بأنها وســـيلة لتثـــبيت الأوضـــاع الراهـــنة والدفـــاع عن الظروف العامة للتطور الرأســـمالي. ولقد أشار إلى أن التحليلات التي قدمها تيرنر وغيره تخلو تماما مـــن أيـــة إشـــارة للبعد الطبقي والتناقضات الاجتماعية ومصالح الامبريالية العالميـــة. بالإضـــافة إلى أن تـــلك التحـــليلات المتحيزة قد تجاهلت مصالح السياسيين وأصحاب النفوذ والسلطة واستغلالهم لسكان هذه المناطق. ومن ثم فقـــد أفـــرغت تـــلك الاقتراحات مشكلة المستوطنات العشوائية من مضمونها السياســـي. وتعتبر سياسة " إزالة المستوطنات العشوائية" هي أكثر السياسات راديكاليـــة. غيـــر أن تـــلك السياسة قد تعرضت للعديد من الانتقادات خلال الســـنوات الأخيـــرة، وبخاصة أن أسباب الإزالة في كثير من الأحيان لم تكن تتعـــلق بتحســـين الظروف السكنية للفقراء الحضريين، بقدر ما كانت تتصل بـــأهداف أخـــرى كإخلاء الأرض من أجل المضاربة عليها، وتحقيق أرباح عالية، أو إقامة أبراج سكنية ضخمة ذات تكثيف رأسمالي مرتفع. وفي أحيان أخرى جاءت الإزالة بهدف تحويل تلك الأراضي إلى حدائق عامة(٤٨).

وعـــلى صعيد آخر، فإن الاتجاهات نحو مشكلة العشوائيات في الدولة ذاتهـــا قد تختلف من مدينة لأخرى، ومن مرحلة لأخرى وفقاً لأهمية المدينة

ومكانتها على المستوى المحلي من جانب، ووفقاً لتباين واختلاف التوجهات السياسية والأيديولوجية للحكومات المتعاقبة من جانب آخر. الأمر الذي ينعكس بدرجة أو بأخرى على طبيعة السياسات والتوجهات التي تتعلق بالتنمية والتخطيط الحضري من جانب ثالث.

وانطلاقاً من ذلك، يمكن القول أنه إذا كان الفقراء والمهمشون في مدن البلدان النامية الأكثر فقراً يعيشون في ظروف مادية واقتصادية واجتماعية وبيئية وسكنية بالغة السوء بالمقارنة بغيرهم ممن ينتمون إلى الطبقتين العليا والوسطى على اختلاف فئاتهم وشرائحهم الاجتماعية، فإن الأمر قد لا يختلف كثيراً بالنسبة لهذه الفئات في مدن البلدان الأكثر غنى. فقد وضع "جوزيف ويزنيسكي" مصطلح "العالم الرابع Fourth world" للإشارة إلى المهمشين وفئات المنبوذين والمستبعدين في الدول الغنية. ويرى أن هذه الفئات والتي ينكرها أصحاب الثراء أصبحت تشكل عبئاً وضغطاً على الاقتصاد الحضري والمرافق والخدمات الحضرية. وعلى حد قوله، بدلاً من أن نُقيم ظروفهم التي يعيشون فيها والتي تتسم بالفقر وأن نقدر هذه القيم والظروف ونقبلهم كما هم، نحاول أن نعزلهم، وفي بعض الأحياء أن نحطمهم (٤٩).

نخلص مما سبق، أنه على الرغم من الإسهامات النظرية والتحليلات التي قدمتها نظريتا التحديث والتبعية لمشكلات البلدان النامية، وعلى الرغم من الجدل والمناظرات التي استخدمت بين النظريتين خلال العقود الأخيرة، إلا أن أياً من النظريتين لم تلق قبولاً كاملاً. ولقد حاول أحد المحللين (Billet) أن يقيم جسراً لتلك الفجوة القائمة بين تلك المناظرات وذلك عن طريق تقييم الأسباب الكامنة وراء الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها البلدان النامية. وقد اعتمد تقييمه على التحليل النظري والإمبريقي للعلاقات القائمة بين الأشكال الخارجية للتنمية الرأسمالية وتطبيقات هذه النماذج ليس فقط على نظريات التحديث أو نظريات التبعية، ولكن أيضاً على الدول الأقل نمواً Less Developed Societies في العالم. وقد تمثل الهدف من التحليل في:

١- تقييم الدرجة التي يمكن عندها تطبيق كل من نظريتي التحديث والتبعية على ما يحدث في البلدان النامية.
٢- تقييم لماذا يتسبب تدفق رأس المال الخارجي في إحداث مشكلات اقتصادية كبيرة في البلدان النامية(٥٠).

ومـــن جـــانب آخـــر، فقد حاول أحد المشروعات البحثية إعادة تفسير مجموعـــة مـــن التحديات Challenges التي تتعلق بنظريتي التحديث والتبعية وبخاصة فيما يتعلق بالموضوعات التالية:

١- استمرار الهامشية Marginalization فيما يسمى بالعالم الثالث.
٢- النمو المتأخر لما يسمى بالعالم الرابع.
٣- ازديـــاد الهامشية في بلدان مثل (تايوان وكوريا الشمالية) باعتبار أنهما يكسبان خصائص المجتمعات الأساسية Core Societies

وعـــلى الرغم من أن مدخل النسق العالمي The World System قد تأثر بكـــل مـــن نظريتي التحديث والتبعية، إلا أنه لم يستطع إلا أن يفسر مظهراً واحـــداً من هذه المشكلات. فإذا كان مدخل النسق العالمي المتأثر بالتبعية قد قـــدم مجموعـــة من الأدلة التي تستطيع أن تفسر الهامشية المتزايدة، فإنه لم يســـتطع أن يفســـر النمو المتأخر للمجتمعات التي لم تصل حتى إلى مستوى عـــالٍ مـــن التـــبعية. كما أنه لم يستطع تفسير تزايد دخول بلدان مثل (كوريا وتـــايوان) كمجـــتمعات أساســـية. ومن جانب آخر، فإن نظريات التحديث قد أغفـــلت اثنين من هذه المظاهر الثلاثة. وتعد نقطة الانطلاق في إعادة تفسير تلك المظاهر مرتكزة على مفهوم التنافس في السوق العالمي، وذلك من خلال بعديـــن: الأول، ويتمـــثل فـــي التركيز على إعادة النظر في نظرية التنمية، والثاني، يتمثل في التركيز على البحوث الأمبريقية [٥١].

وانطلاقـــاً مـــن ذلـــك، فـــإن طرح مشكلة النمو المتزايد للمستوطنات العشـــوائية والمشـــكلات الحضرية الأخرى، ومحاولة إيجاد حلول لها يختلف باخـــتلاف طبيعة البناء الاجتماعي والتنظيم السياسي والتوجهات الأيديولوجية لكـــل دولة والإمكانيات والموارد المتاحة في كل مجتمع من ناحية، والتنظيم الاجـــتماعي لـــلفقراء الحضريين، ودرجة الوعي بمشكلة التدهور الحضري ومـــدى التـــناقض بيـــن القـــرية والمديـــنة من ناحية أخرى. وهذا يعني أن المشكلات الحضرية التي تعاني منها مدن البلدان النامية وبخاصة (العواصم) والمدن الكبرى هي مشكلات معقدة ومتشابكة ذات أبعاد وجوانب متعددة. كما أنهـــا نـــتاج لعوامل وظروف داخلية وأخرى خارجية. ومن ثم فإن مواجهتها والتصـــدي لهـــا يتطـــلب وضعها في سياقها التاريخي والمعاصر من جانب، والسياق المجتمعي والعالمي من جانب آخر.

يبقى القول، أنه على الرغم من تعدد الاتجاهات النظرية وتباين المواقف الأيديولوجية حول مشكلة العشوائيات في مدن البلدان النامية بصفة عامة، والمدن المصرية بصفة خاصة، وبالرغم من تباين وتنوع التفسيرات والتحليلات التي قدمتها الدراسات والبحوث حول أبعاد المشكلة وعوامل نشأتها وظروف تطورها وازدياد خطورتها على الصعيدين: الحضري والقومي وبخاصة خلال العقود الأخيرة، فإننا نجد أن الرؤية الشمولية التي تنطلق من التحليل البنائي التاريخي تعد مدخلاً نظرياً مناسباً لفهم التطورات التي طرأت على التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية المتخلفة خلال مراحل تاريخية مختلفة، تلك التغيرات التي ما تزال تتعرض لها هذه التشكيلات في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة من جانب، كما تمكننا هذه الرؤية الشمولية أيضاً من تشخيص عمليات التداخل والتفاعل بين الأنماط الإنتاجية المختلفة وما تفرزه هذه العمليات من ظروف وآليات تنعكس بشكل واضح على البنى الحضرية في تلك البلدان من جانب آخر. فضلاً عن أن تلك الرؤية تمكننا من الكشف عن أهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والظروف البيئية لسكان هذه المناطق والذين يمكن أن نطلق عليهم الفقراء الحضريين بكل ما تتضمنه كلمة الفقر من دلالات ومضامين. فضلاً عن أشكال القهر والاستغلال المختلفة التي تتعرض لها هذه الفئات ليس فقط على الصعيدين: الاقتصادي والاجتماعي، ولكن أيضاً على الصعيدين: السياسي والثقافي. بالإضافة إلى الأوضاع البيئية والسكنية المتدهورة التي يعيشون في ظلها، والتي تنعكس دون شك على أوضاعهم الصحية وأحوالهم وظروفهم المعيشية بشكل عام.

خامساً:- أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نجملها فيما يلي:

١- التعرف على العوامل والظروف التاريخية والمعاصرة التي أفرزت مشكلة النمو العشوائي في مدن البلدان النامية بعامة من خلال التحليل البنائي لخصوصية التحضر في تلك المجتمعات من ناحية، وخصوصية التحضر في المجتمع المصري من ناحية أخرى.

٢- التعرف على إسهامات الاتجاهات النظرية الحديثة وبخاصة (التحديث والتبعية) لفهم تلك المشكلة وتفسير عوامل نشأتها وظروف تطورها في مدن البلدان النامية، وذلك بهدف التوصل إلى مدخل نظري يتناسب وطبيعية المشكلة من ناحية، وخصوصية التحضر في تلك البلدان من ناحية أخرى.

٣- الكشف عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لعينة من السكان المقيمين في منطقتي الدراسة وذلك من خلال مجموعة من المحاور الأساسية مثل: السن والنوع والحالة التعليمية والحالة الاجتماعية والظروف السكنية والأوضاع الاقتصادية والمهنية.

٤- التعرف على أنماط العلاقات القرابية والاجتماعية السائدة، وأساليب الضبط الاجتماعي الأكثر انتشاراً، وكذلك بناء القوة والسلطة.

٥- التعرف على موقف السكان من بعض القضايا المجتمعية (المشاركة في الانتخابات، والعنف والإرهاب).

٦- التعرف على أهم المشكلات التي يعاني منها السكان في منطقتي الدراسة، ومدى إمكانية مواجهة تلك المشكلات على المستويين : الحكومي والأهلي.

وانطلاقاً من تلك الأهداف تم صياغة مجموعة من التساؤلات الأساسية تسعى الدراسة الميدانية للإجابة عليها نجملها فيما يلي:

١- ما هي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لسكان المناطق العشوائية (عينتي الدراسة) في مدينة كفر الشيخ؟ وهل ثمة فروق بين المنطقتين فيما يتعلق بالخصائص التالية: البناء الاقتصادي والمهني والظروف السكنية، والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية؟

٢- ما طبيعة العلاقات القرابية والاجتماعية بين السكان سواء داخل المدينة والمنطقة، أو فيما يتعلق بالموطن الأصلي؟

٣- ما هي الأساليب الأكثر انتشاراً فيما يتعلق بحل الخلافات والنزاعات بين السكان في منطقتي الدراسة؟

٤- ما طبيعة السلطة ومحددات القوة الأكثر انتشاراً في منطقتي الدراسة؟

٥- ما هو موقف السكان من بعض القضايا المجتمعية كالمشاركة في الانتخابات والعنف والإرهاب.

٦- ما مدى اهتمام الحكومة بمنطقتي الدراسة والعوامل المسئولة عن عدم اهتمامها من وجهة نظر المبحوثين؟

٧- ما هي أهم المشكلات التي يعاني منها السكان في منطقتي الدراسة؟ وما هي الأساليب الأكثر فعالية لمواجهة تلك المشكلات؟

وثمة تساؤلات أخرى فرعية نجملها فيما يلي:

١- هـل توجـد علاقـة ارتـباطية دالة إحصائياً بين السن ومدى الارتباط بالموطن الأصلي؟
٢- هـل ثمـة علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين السن والأشخاص الذين تم اللجوء إليهم لحل الخلافات التي تواجه المبحوثين في منطقتي الدراسة؟
٣- هـل هـناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثين والأشخاص الذين يلجأون إليهم لحل مشكلاتهم الأسرية؟
٤- هـل هـناك علاقـة ارتـباطية ذات دلالة إحصائية بين سن المبحوثين وأساليب حل الخلافات والمشكلات التي تحدث منطقتي الدراسة؟
٥- هـل توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين سن المبحوثين وتحديدهم لأصحاب القوة والنفوذ في مناطق إقامتهم؟
٦- هـل هناك علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين سن المبحوثين والمشاركة في الانتخابات؟
٧- هـل توجـد علاقـة ارتـباطية دالـة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثين ومدى استعدادهم للمشاركة في المشروعات الخاصة بمناطق إقامتهم؟
٨- هل توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين المستوى التعليمي للمبحوثين وآرائهـم حـول مدى انتشار العنف والإرهاب بين الشباب في المناطق العشوائية؟

سادساً: الاستراتيجية المنهجية للدراسة

انطلاقـاً مـن طبيعة موضوع الدراسة وتحقيقاً لأهدافها وللإجابة على تساؤلاتها من جانب، وانطلاقاً من معطيات المدخل النظري والرؤية الشمولية لخصوصية التحضر في البلدان النامية بعامة والتحضر في المجتمع المصري بخاصـة مـن جـانب آخـر، فإننا نرى أن الأسلوب الذي يتناسب والدراسة الراهـنة يتمثل في أسلوب التحليل البنائي – التاريخي كأسلوب أساسي وذلك للكشف عن الظروف البنائية والتاريخية التي أفرزت تلك المشكلة من ناحية، وتـلك المسئولة عن تطورها وتزايد معدلاتها خلال مراحل أخرى من ناحية أخرى.

بالإضـافة إلى الاعـتماد عـلى التحـليلات الكمية والكيفية لمعطيات الدراسة الميدانية. إلى جانب الاعتماد على الأسلوب المقارن وذلك من خلال

مقارنة النتائج على مستوى منطقتي الدراسة بهدف التعرف على السمات العامة المشتركة، وكذلك الفروق النوعية.

وفيما يتعلق بمجالات الدراسة، فيمكن تصنيفها إلى مجالات ثلاثة هي:

١ - المجال المكاني:

فقد تم اختيار منطقتين عشوائيتين في مدينة كفر الشيخ هما: منطقة القنطرة البيضاء، ومنطقة منشأة ناصر. وهاتان المنطقتان تمثلان امتداداً عشوائياً للمدينة. حيث نشأتا بطريقة غير قانونية، الأمر الذي يؤكد على أن ثمة أوجه شبه عديدة بين نشأة تلك المنطقتين العشوائيتين وبين نشأة العديد من المناطق العشوائية على مستوى حضر البلدان النامية بشكل عام، كما أشارت إلى ذلك العديد من الدراسات والبحوث والتحليلات التي تناولت العشوائيات في تلك البلدان النامية. وأن تلك المناطق بشكل عام تفتقر إلى الخدمات الحضرية الأساسية. ومن جانب آخر فقد جاء اختيار مدينة كفر الشيخ استجابة للحاجة إلى البعد عن المدن الكبرى (القاهرة والإسكندرية) والتي حظيت بنصيب كبير من الدراسات والبحوث الاجتماعية على المستويين: الفردي والمؤسسي. بالإضافة إلى عدم إجراء بحوث متخصصة على منطقتي الدراسة على الرغم من أنهما أصبحتا تمثلان واقعاً حضرياً هامشياً ملموساً. الأمر الذي يتطلب ضرورة التعرف على هذا الواقع وتحليله والكشف عن مشكلاته الأساسية التي يعاني منها على كافة الأصعدة والمستويات: البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن الظروف السكنية المتدهورة.

- وصف منطقتي الدراسة:

المنطقة الأولى : القنطرة البيضاء

تبعد المنطقة عن مدينة كفر الشيخ (عاصمة محافظة كفر الشيخ) حوالي كيلو متراً طولاً. ويحدها من الغرب مدينة كفر الشيخ ومن الشرق أراض زراعية لقرى تابعة للمحافظة. ومن الشمال يحدها ترعة كبيرة تسمى "ميت يزيد"، ومن الجنوب يحدها أراض زراعية لقرى مجاورة تسمى "كفر عسكر، وعزبة حفيظة". وقد نشأت هذه المنطقة في بداية الستينيات على نظام عشش عشوائية ومساكن مؤقتة، تحولت بعد ذلك إلى مبان معظمها تم تشييده بالطوب اللبن والطوب الأحمر، إلى جانب بعض المساكن الخرسانية التي بناها أصحابها الذين سافر معظمهم للخارج خلال السبعينيات. أما عن التخطيط العمراني لهذه المساكن فيغلب عليه الطابع العشوائي. ويتضح ذلك

في نمط المساكن ومستويات ارتفاعاتها المتباينة. فضلاً عن عدم وجود شوارع واسعة مستقيمة ومنظمة. كما أن المنطقة تفتقر تماماً للكثير من المرافق والخدمات الحضرية الأساسية (الصرف الصحي والخدمات الثقافية). كما أن الخدمات التعليمية قليلة، حيث يوجد بالمنطقة مدرسة واحدة تعمل بنظام الفترتين، ويرجع تاريخ إنشائها إلى بضع سنوات قليلة، وقد أنشئت بالجهود الذاتية. ووفقاً لبيانات المركز الإحصائي بالمحافظة عام ١٩٩٦ فقد وصل عدد سكان المنطقة إلى (٤٤٥٠ نسمة). ومعظمهم نزحوا للمنطقة من القرى المجاورة التابعة للمحافظة أو من المحافظات الأخرى القريبة وبخاصة للعمل في مصنع الغزل والنسيج المجاور للمنطقة أو في مصنع الزيوت. وتضم المنطقة أنماطاً سكنية تتراوح ما بين: المساكن الخرسانية، والبيوت التقليدية ذات الطابع الريفي، والعشش المتجاورة والمتداخلة مع الأنماط السكنية الأخرى، والتي تشير بوضوح إلى عشوائية البناء والتنظيم الأيكولوجي والعمراني. ونظرا لقرب المنطقة من المدينة وتداخل حدودها معها، فإن أسعار الأراضي في تزايد مستمر، حيث بلغ سعر القيراط المباني ما بين (٢٥-٣٠ ألف جنيه).

المنطقة الثانية: منشأة ناصر

تمثل إحدى المناطق العشوائية في مدينة كفر الشيخ، وهي أحدث من المنطقة الأولى من حيث النشأة، حيث ترجع بداية تكوينها إلى حقبة السبعينيات، وتقع غرب المدينة، وتفصلها عن المدينة ترعة الزبالة غرب، ومن الشرق يحدها أراض زراعية تابعة لإحدى القرى (روينا) ويحدها من الشمال طريق مرصوف يربط مدينة كفر الشيخ بمركز قلين، ومن الجنوب يحدها طريق آخر مرصوف يربط بين مدينة كفر الشيخ ومركز دسوق والقرى التابعة له. أما فيما يتعلق بعدد سكان المنطقة، فتشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ١٩٩٦ إلى أن عدد سكان المنطقة يبلغ حوالي (٣٤٠٠ نسمة). ومعظم هؤلاء السكان قد نزحوا للمنطقة من القرى المجاورة وبخاصة لقرب المنطقة من المدينة من ناحية، ومن ثم للعمل في القطاعات المختلفة كعمال وموظفين من ناحية أخرى. أما عن نمط المساكن فهي حديثة، ومقامة بشكل متناثر وسط المزارع ومعظمها مكون من طابق أو طابقين، باستثناء بعض المباني المكونة من ٤-٥ طوابق. وتفتقر المنطقة إلى خطة حضرية منظمة. فليس ثمة تخطيط منظم من حيث أنماط المساكن وتخطيط الشوارع. فضلاً عن افتقارها للمرافق

والخدمـــات الحضـــرية الأساســـية وبخاصـــة الصحية والتعليمية والترفيهية والثقافية والأمنية.

٢- المجال البشري(العينة):

تـــم اختيار عينة غير عشوائية على مستوى منطقتي الدراسة. وقد جاء هـــذا الاختيار بطريقة مقصودة أو غرضية Purposive. وقد تم اختيار حالات الدراسة من خلال عدد من الزيارات الميدانية للباحث للمنطقتين حيث روعي فـــي اخـــتيار العينة اعتبار أساسي يمثل في نمط المسكن. وأن تكون الأنماط الســـكنية المختـــلفة متضـــمنة فـــي العينة. وقد اختار الباحث (٦٥أسرة) من المـــنطقة الأولى (القنطرة البيضاء)، و(٤٠ أسرة) من المنطقة الثانية (منشأة ناصـــر). وتمثـــلت وحدة التحليل في أرباب الأسر لإنجاز المقابلات الميدانية على مستوى المنطقتين.

٣- المجال الزمني:

قـــام الـــباحث بجمـــع البيانات الميدانية خلال الفترة من (مارس وحتى يوليـــة ١٩٩٨)، وقـــد ساعد الباحث في إجراء المقابلات ومراجعة البيانات الميدانيـــة الأســـتاذ/حسام الخولي الذي يعمل مشرفاً للتدريب الطلابي بالمعهد العـــالي لـــلخدمة الاجـــتماعية بمدينة كفر الشيخ، وهو من أبناء المدينة ومن المقيمين بها.

أمـــا عـــن **أدوات جمـــع البيانات**، فقد اعتمدت الدراسة على استمارة للمقابلة والتي تم تصميمها واختبارها Pre-Test وتعديلها قبل التطبيق النهائي. وتضمنت الاستمارة عدداً من المحاور الرئيسية هي: البيانات الأولية، والبناء الاقتصادي والمهني، الظروف السكنية الظروف الأسرية والعلاقات القرابية، الضـــبط الاجـــتماعي وأســـاليب مواجهـــة الخلافـــات، فضلاً عن بناء القوة والســـلطة، والمشـــاركة السياســـية والاجتماعية والموقف من بعض القضايا المجـــتمعية (العنف والإرهاب)، إلى جانب أهم المشكلات التي تواجه السكان فـــي المنطقـــتين. وقـــد تضـــمن كل محور من هذه المحاور على عدد من التساؤلات الفرعية.

وفيمـــا يتعـــلق بأسلوب **تحليل البيانات الإحصائية**، فقد استخدم الباحث النســـبة المـــئوية ودلالـــة النسبة الحرجة لمعرفة الفروق بين المنطقتين على المـــتغيرات الـــواردة بـــالجداول. كما استخدم الباحث أيضاً معامل الارتباط. بالإضـــافة إلى التحليلات الكيفية للكشف عن أبعاد المشكلة وجوانبها المختلفة وعواملها وانعكاساتها المختلفة.

سابعاً: نتائج الدراسة ومناقشتها:

سوف نناقش أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة من واقع البيانات والتحليلات الإحصائية الواردة بالجداول وذلك لتوضيح أوجه التشابه والسمات العامة والمشتركة بين المنطقتين من ناحية، والفروق والاختلافات ذات الدلالة الإحصائية من ناحية أخرى، وكذلك الكشف عن طبيعة العلاقة بين بعض المتغيرات التي تم تحديدها ضمن تساؤلات الدراسة.

١- الخصائص الاجتماعية والثقافية لعينتي الدراسة:

يمكن تحديد بعض الخصائص الاجتماعية والثقافية لعينتي الدراسة في الجوانب التالية: السن، النوع، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية. ويمكننا التعرف على هذه الخصائص، وأوجه الشبه والفروق بين المنطقتين فيما يتعلق بتلك الخصائص من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (١)

خصائص عينتي الدراسة من حيث: السن والنوع والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية

العينة / المتغيرات	القطرة البيضاء		منشأة ناصر		النسبة الحرجة	مستوى الدلالة*
	ك	%	ك	%		
١- السن:						
٢٥ - ٣٠	١٢	١٨,٥	٤	١٠,٠	١,٦	–
٣٠-٣٥	١٠	١٥,٤	٦	١٥,٠	٠,٠٥	–
٣٥-٤٠	١٠	١٥,٤	٧	١٧,٥	٠,٢٥	–
٤٠-٤٥	١٢	١٨,٥	٧	١٧,٥	٠,١٢	–
٤٥-٥٠	٨	١٢,٣	٩	٢٢,٥	١,٢٤	–
٥٠-٥٥	٨	١٢,٣	٤	١٠,٠	٠,٣٢	–
٥٥-٦٠ فأكثر	٥	٧,٦	٣	٧,٥	٠,٠٢	–
المجموع	٦٥	١٠٠%	٤٠	١٠٠%		
٢- النوع:-						
ذكر	٤٩	٧٦,٦	٢٩	٧٥,٥	٠,١٢	–
أنثى	١٦	٢٣,٤	١١	٢٤,٥	٠,١٢	–
المجموع	٦٥	١٠٠%	٤٠	١٠٠%		
المستوى التعليمي:						
- أمي	٤٠	٦١,٥	٢٠	٥٠,٠	١,٠٤	–
- يقرأ ويكتب	٤	٦,٢	٣	٧,٥	٠,١٣	–
- الابتدائية	١	١,٥	٢	٥,٠	٠,٩٤	–
- الإعدادية	٣	٤,٦	٤	١٠,٠	٠,٩٧	–
- تعليم متوسط	٩	١٣,٨	٩	٢٢,٥	١,٠٣	–
- تعليم فوق المتوسط	٦	٩,٢	٢	٥,٠	٠,٧١	–
- جامعي	٢	٣,٢	–	–	١,٠٣	–
المجموع	٦٥	١٠٠%	٤٠	١٠٠%		
٣- الحالة الاجتماعية						
- أعزب	١	١,٥	٣	٧,٥	١,٤١	–
- متزوج بواحدة	٤٧	٧٢,٣	٣٣	٨٢,٥	١,٢٥	–
متزوج بأكثر من واحدة	١٠	١٥,٤	٢	٥,٠	١,٤٦	–
أرمل	٦	٩,٣	١	٢,٥	١,٢٢	–
مطلق	١	١,٥	١	٢,٥	٠,٢٩	–
المجموع	٦٥	١٠٠%	٤٠	١٠٠%		

يتضـــح من البيانات الإحصائية الواردة في الجدول السابق عدم وجود فــروق ذات دلالـــة إحصائية فيما يتعلق بمتغير السن. ومن ثم هناك سمات

---

* مستوى الدلالة: ٠,٠٥ (من ١,٩٦ _ ٢,٥٧).
: ٠,٠١ (٢,٥٨ فما فوق).
: أقل من ١,٩٦ لا توجد دلالة.

وخصائص عامة مشتركة بين المنطقتين تتمثل في أن فئات الشباب (من ٢٥ -٣٠ سنة)، (من ٣٠-٤٥ سنة) هي أكثر الفئات تمثيلا للعينة في المنطقة الأولى، بينما جاءت الفئة من (٤٥-٥٥ سنة) في المرتبة الثانية. كما جاءت الفئة من (٣٥-٥٠ سنة) هي أكثر الفئات تمثيلاً للعينة أيضا بالنسبة للمنطقة الثانية. وهذا يعني أن الشباب هم أكثر الفئات الاجتماعية توجها للإقامة في المناطق العشوائية سواء أولئك الذين تركوا قراهم واتجهوا للمدن بحثا عن فرص عمل أو عن مسكن يتناسب وإمكانياتهم وظروفهم المادية. وتحدث هذه الهجرة الريفية - الحضرية كما أشارت معظم البحوث والدراسات الميدانية الإقليمية والمحلية تحت تأثير كل من عوامل الطرد الريفي، وعوامل الجذب الحضري. وعلى صعيد آخر، تشير هذه البيانات أيضا إلى أن هذه المناطق لا يسكنها فقط الشباب الريفيون الذين تركوا قراهم لسبب أو لآخر، ولكن أيضا الشباب الذين يقيمون في أحياء سكنية أخرى داخل المدينة ثم يتزوجون ويكونون أسراً نووية، ومن ثم ينفصلون عن أسرهم الأصلية ويستقلون عنها. وطالما أن الأحياء السكنية التي يقيمون فيها قبل الزواج لا يجدون فيها المسكن الذي يتناسب وإمكانياتهم المادية، فإنهم لا يجدون سوى المناطق العشوائية وبخاصة تلك المقامة على حدود المدينة، حيث يستطيعون تدبير مساكن (شقة أو حجرة أو عشة) يستقرون فيها بصفة مؤقتة في البداية، ثم بعد ذلك تتحول إلى مساكن دائمة مستقرة نتيجة لظروف وضغوط يمارسها هؤلاء السكان على المسئولين. وقد تبين من التحليل البنائي - التاريخي لنشأة وتكون المناطق العشوائية على مستوى مدن البلدان النامية بعامة، والمدن المصرية، ومنطقتي الدراسة على وجه الخصوص أن هذه المناطق نشأت وتطورت بهذه الكيفية.

وفيما يتعلق بمتغير النوع، يتضح من البيانات الواردة بالجدول عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المنطقتين. حيث كانت السمة العامة والمشتركة على مستوى المنطقتين تتمثل في أن فئة الذكور قد احتلت المرتبة الأولى في تمثيل العينة على مستوى منطقتي الدراسة بنسبة ٦ر٧٦ % من إجمالي العينة في المنطقة الأولى و ٥ر٧٥% من إجمالي العينة في المنطقة الثانية. ومن ثم تؤكد هذه النتيجة على ما أشرنا إليه قبل قليل من أن فئة الشباب من الذكور هي أكثر الفئات العمرية إتجاها للإقامة في تلك المناطق سواء النازحين من القرى أو الذين ينتقلون من أحياء سكنية حضرية أخرى. وهذا يعد أمراً طبيعياً وبخاصة أن وحدة الدراسة هي الأسرة وأن العينة تضمنت فقط أرباب الأسر الذين غالباً ما يكونوا من

الذكـــور باســـتثناء بعـــض الأسر على مستوى العينة التي تم اختيارها من المنطقـــتين. في حين جاء تمثيل فئة الإناث في العينة في المرتبة الثانية على مســـتوى منطقـــتي الدراســـة وذلك بواقع (١٦) حالة من إجمالي العينة في القـــنطرة البيضاء، و(١١) حالة من إجمالي العينة في منشأة ناصر. وبالرغم مـــن ذلـــك فإن ثمة فرقاً واضحاً بين المنطقتين في تمثيل الإناث في عينتي الدراســـة، ويمكـــن تفســـير ذلك في ضوء ما أشارت إليه البيانات الخاصة بالحالـــة الاجـــتماعية حيث بلغ إجمالي عدد الأرامل (٦) حالات في المنطقة الأولى بالمقارنة بحالة واحدة فقط في المنطقة الثانية.

وبالنســـبة للمســـتوى التعـــليمي لعينتي الدراسة، يتضح من البيانات الـــواردة فـــي الجـــدول نفســـه عـــدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المنطقـــتين. وأن هـــناك سمات عامة ومشتركة بين المنطقتين تتمثل في أن أكـــثر من نصف إجمالي العينة على مستوى المنطقتين تقع في فئة المستوى التعـــليمي الأول (أمي)، بنسبة (٦١,٥%) من إجمالي عينة المنطقة الأولى و (٥٠%) مـــن إجمـــالي عيـــنة المنطقة الثانية. ويمكننا تفسير ذلك في ضوء إعتـــبارين أساســـيين همـــا: أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة على مستوى المنطقـــتين ممـــن تـــركوا قـــراهم واتجهوا لهذه المناطق العشوائية للإقامة والاســـتقرار فيهـــا، ومـــن الطبيعي أن يكون هؤلاء من العمال الزراعيين الأميـــين الذين يفتقرون إلى المؤهلات التي تمكنهم من الالتحاق بالقطاعات الاقتصـــادية الرســـمية Formal Economic Sectors في المدن (٣٨). ومن ثم يتجه معظمهم إلى قطاع الخدمات أو القطاعات الهامشية غير المنتجة. وهذا يعـــني أن المســـتوى التعليمي يلعب دوراً أساسياً في تحديد المستوى المهني والمعيشـــي. وعـــلى صـــعيد آخر، فإن الإمكانيات المادية والمهنية لهؤلاء المهاجرين الريفيين لا تمكنهم من الاستقرار في المناطق الحضرية الأخرى وبخاصـــة ذات المســـتوى المـــرتفع، ومن ثم يتجهون للإقامة في المناطق العشوائية التي تتناسب وهذه الإمكانيات. الأمر الذي يؤكد على أن الظروف الماديـــة والمســـتوى التعـــليمي يمثلان متغيرات أساسية في تحديد اتجاهات المهاجـــرين الـــريفيين نحو العمل والإقامة بصفة خاصة، وتصوراتهم حول القضـــايا المجتمعية والمشكلات الاجتماعية بصفة عامة. وهذا ما ستوضحه الدراسة الميدانية لاحقاً.

ومـــن جانب آخر، يمكن القول أنه بالرغم من عدم وجود فروق دالة إحصـــائيا بيـــن المنطقـــتين فيمـــا يتعلق بالمستوى التعليمي للمبحوثين، فإن الـــبيانات الإحصائية الواردة بالجدول تشير إلى وجود بعض الاختلافات عند

بعـض المتغيرات التعليمية وبخاصة عند المستويات: الابتدائية، والإعدادية، والتعـليم المتوسط حيث ترتفع نسبتها في منشأة ناصر بالمقارنة بنسبتها في القنطرة البيضاء. في حين ارتفعت نسبة الحاصلين على تعليم فوق المتوسط والجامعي في القنطرة البيضاء عنها في منشأة ناصر.

وفيما يتعلق **بالحالة الاجتماعية** للمبحوثين، يتضح من الجدول السابق عـدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المنطقتين. وأن هناك سمة عامة مشـتركة بيـن المنطقتين تتمثل في أن فئة المتزوجين بواحدة قد جاءت في المرتبة الأولى على مستوى عينتي الدراسة بواقع (٤٧) حالة بنسبة (٣ر٧٢ %) بالنسبة للمنطقة الأولى، و (٣٣) حالة بواقع (٥ر٨٢%) بالنسبة للمنطقة الثانية. وعلى الرغم من عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين المنطقتين، فإن النسـب الـواردة بـالجدول تشـير إلى وجود بعض الفروق بين المنطقتين وبخاصـة عـند مسـتوى المتغيرات: متزوج بأكثر من واحدة حيث ترتفع نسبتها في المنطقة الأولى (٤ر١٥%) عنها في المنطقة الثانية (٥%) وربما يمكـن تفسـير تـلك الاخـتلافات إلى حـد ما في ضوء تفاوت المستوى الاقتصـادي والمـادي بيـن سـكان المنطقتين وذلك لارتفاع نسبة الهجرة الخارجية في المنطقة الأولى بالمقارنة بالمنطقة الثانية.

ولا شـك أن التعرف على **الموطن الأصلي** لعينتي الدراسة والعوامل المسـئولة عن تركهم لهذا الموطن واتجاههم للإقامة في المناطق العشوائية واتجاهـات الهجـرة والمـدة التي أقاموها في المناطق العشوائية يمثل أحد الجوانـب الهامـة في الدراسة الراهنة، وتتضح أهمية ذلك من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول التالي:-

جدول رقم (٢)

الموطن الأصلي وأسباب تركه واتجاهات الهجرة، ومدة الإقامة في المنطقة العشوائية.

العينة / المتغيرات	القنطرة البيضاء		منشأة ناصر		النسبة الحرجة	مستوى الدلالة
	ك	%	ك	%		
١- الموطن الأصلي:						
- قرية	٣٩	٦٠,٠	٢٥	٦٢,٥	٠,٨١	-
- مدينة	٢٠	٣٠,٨	٧	١٧,٥	١,٣٦	-
حي آخر في مدينة كفر الشيخ	٦	٩,٢	٨	٢٠,٠	١,٤٢	-
المجموع	٦٥	%١٠٠	٤٠	%١٠٠		
٢- أسباب ترك الموطن الأصلي						
- البحث عن عمل	٢٦	٣٤,٢	١٥	٢٥,٠	١,١٦	-
- البحث عن حياة أفضل	٢٣	٣٠,٣	١١	١٨,٣	١,٦٠	-
ضيق بالحياة في الموطن السابق	١٤	١٨,٤	١٦	٢٦,٧	١,١٦	-
- تشجيع الأهل والأقارب هنا	٤	٥,٣	٦	١٠,٠	١,٠٤	-
- الهجرة من مدن القناة	٢	٢,٦	٥	٨,٣	١,٥٠	-
- تعليم الأبناء	٧	٩,٢	٧	١١,٧	٠,٤٨	-
المجموع	٧٦	%١٠٠	٦٠	%١٠٠		
٣- اتجاهات الهجرة للمنطقة:-						
جيت هنا على طول	٥٢	٨٠,٠	٣٦	٩٠,٠	١,٢١	-
سكنت في حي آخر	١٣	٢٠,٠	٤	١٠,٠	١,٢١	-
المجموع	٦٥	%١٠٠	٤٠	%١٠٠		
٤- مدة الإقامة في المنطقة:						
أقل من سنة	٦	٩,٢	٢	٥,٠	٠,٧١	-
سنة إلى ٥ سنوات	٧	١٠,٨	٣	٧,٥	٠,٥٠	-
٥-١٠ سنوات	١٢	١٨,٥	٨	٢٠,٠	٠,١٧	-
١٠-١٥ سنة	٩	١٣,٨	٧	١٧,٥	٠,٤٦	-
١٥-٢٠ سنة فاكثر	٣١	٤٧,٧	٢٠	٥٠,٠	٠,٢١	-
المجموع	٦٥	%١٠٠	٤٠	%١٠٠		

يتضح من البيانات الإحصائية الواردة بالجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المنطقتين فيما يتعلق **بالموطن الأصلي** للمبحوثين. وأنه على الرغم من ذلك، فإن البيانات الواردة بالجدول تشير إلى وجود سمات عامة مشتركة بين المنطقتين تتمثل في أن معظم المبحوثين على مستوى المنطقتين ينتمون إلى أصول ريفية. حيث بلغت نسبتهم (٦٠ %) بواقع (٣٩) حالة من إجمالي العينة في القنطرة البيضاء، و(٥ر٦٢%) بواقع (٢٥) حالة من إجمالي العينة في المنطقة الثانية. في حين تشير البيانات أيضاً إلى أن (٨ر٣٠%) من إجمالي العينة في المنطقة الأولى كانوا يعيشون في مجتمعات حضرية ثم اتجهوا للإقامة في هذه المناطق، وأن (٥ر ١٧%) من إجمالي العينة في المنطقة الثانية قد أتوا إليها أيضا من مجتمعات حضرية أخرى. في حين جاءت نسبة الذين كانوا يعيشون في أحياء سكنية

أخــرى فــي مديـــنة كفر الشيخ قبل انتقالهم للإقامة والاستقرار في منطقتي الدراســة فــي المرتــبة الثالثة، حيث بلغت (٩٫٢%) من إجمالي العينة في المــنطقة الأولى، و(٢٠%) مــن إجمالي العينة في المنطقة الثانية. ويمكن تفســير ذلك في ضوء بعض العوامل والمتغيرات منها: الزواج والاستقلال عــن الأسرة الأم التي ينتمون إليها، والبحث عن مسكن يتناسب وإمكانياتهم الماديــة، فضــلاً عــن البحث عن فرص عمل في المصانع المجاورة لتلك المــناطق. وهــذا ما يؤكد على ظاهرة الحراك المكاني والانتقال من منطقة حضــرية إلى مــنطقة حضــرية أخرى سواء بين المدن وبعضها، أو على مستوى المدينة الواحدة من منطقة سكنية إلى منطقة أخرى. بمعنى آخر، أن عوامل الطرد ليست فقط قاصرة على المجتمعات الريفية، ولكن أيضا يمكن أن تكــون مؤثــرة عــلى مستوى المناطق الحضرية ذاتها وبخاصة الأحياء الشــعبية والفقيرة المنتشرة في منطقة وسط المدينة نتيجة لازدحامها وارتفاع كثافتها السكانية.

وانطلاقا من ذلك، يمكن القول أن المناطق العشوائية ليست فقط مجرد أمــاكن لإيــواء المهاجــرين الــريفيين الذين ينزحون إلى المدن والمراكز الحضــرية بطريقة عشوائية غير منظمة، ولكنها أيضا مناطق جذب للفقراء الحضــريين الذيــن يقيمــون في أحياء سكنية أخرى قد تكون أكثر ازدحاما وبخاصــة مــناطق وسط المدينة ومناطق الإسكان الشعبي والمناطق الفقيرة بصفة عامة، الأمر الذي يدفع هؤلاء السكان إلى ترك أماكن إقامتهم الأصلية والاتجــاه إلى المناطق العشوائية وبخاصة تلك المقامة على حدود المدينة أو فــي المساحات الزراعية المجاورة. وهذا ما أشرنا إليه في موضع سابق في سياق الحديث عن مجتمعي الدراسة. حيث أوضحنا أن البدايات الأولى لنشأة المنطقــتين قد تمثلت في إقامة العشش والمباني المؤقتة، تلك المباني تحولت بعــد فــترة إلى مســاكن دائمة شيدت معظمها من الطوب الأحمر أو اللبن، وبعضــها تم بناؤه بالطوب الأحمر والخرسانة. وأن المنطقتين تشتركان في ســمات وخصــائص عامة تتمثل في تداخل الأنماط السكنية المتباينة والتي تؤكد على الطابع العشوائي من حيث التخطيط ونظم البناء. الأمر الذي يؤكد عــلى تباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكان تلك المناطق. حيــث نجــد تداخــلا وتجــاورا لأنماط سكنية متباينة (المنازل ذات الطابع الــريفي، والمساكن ذات الطابع الحضري الشعبي الفقير، والعمارات السكنية مــتعددة الطوابق، فضلا عن وجود أنماط سكنية أخرى كالعشش والحجرات المستقلة وبخاصة تلك المقامة في الشوارع وعلى أسطح بعض المنازل).

وفيما يتعلق **بالأسباب والعوامل المسئولة عن ترك الموطن الأصلي** والاتجاه إلى المناطق العشوائية والاستقرار فيها، يتضح من البيانات الواردة بالجدول السابق عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين منطقتي الدراسة فيما يختص بهذا المتغير. إلا أن البيانات والنسب الإحصائية الواردة بالجدول تشير إلى وجود اختلافات وفروق بين المنطقتين فيما يتعلق بأهمية وأولوية تلك العوامل، على الرغم من أن المنطقتين قد شكلتا منطقتي جذب للسكان سواء من المجتمعات الريفية المجاورة، أو من المجتمعات الحضرية الأخرى بالمحافظة، أو لهؤلاء القادمين من الأحياء السكنية الأخرى في مدينة كفر الشيخ. فبينما جاءت نسبة الذين أتوا للإقامة والاستقرار في المنطقة الأولى بدافع البحث عن عمل (٣٤ر٢%) بواقع (٢٦) حالة من إجمالي عينة الدراسة في المرتبة الأولى إحتلت نسبة الذين قدموا للمنطقة الثانية بسبب ضيق الحياة في الموطن السابق (٢٦,٧%) بواقع (١٦) حالة المرتبة الأولى في ترتيب العوامل والأسباب على مستوى المنطقة. وبينما جاءت نسبة الذين تركوا موطنهم الأصلي واتجهوا للإقامة في المنطقة الأولى بدافع البحث عن حياة أفضل (٣٠ر٣%) بواقع (٢٣) حالة من إجمالي عينة الدراسة في هذه المنطقة في المرتبة الثانية، فإن عامل البحث عن عمل احتل المرتبة الثانية بنسبة (٢٥%) بواقع (١٥) حالة من إجمالي العينة في المنطقة الثانية. وتشير البيانات والإحصاءات الواردة بالجدول إلى أن ثمة فروقا أخرى بين المنطقتين فيما يتعلق بالمتغيرات: ضيق بالحياة في الموطن السابق، وتشجيع الأهل والأقارب، والهجرة من مدن القناة، وتعليم الأبناء.

ويتضح من ذلك أن عوامل الطرد الريفي على وجه التحديد وبخاصة أن معظم الذين استقروا في منطقتي الدراسة ينتمون إلى أصول ريفية في الأساس كما أشرنا في موضع سابق، قد شكلت هذه العوامل أهم العوامل الأساسية التي دفعت هؤلاء السكان لترك قراهم والاتجاه إلى هذه المناطق العشوائية التي أقيمت على أطراف المدينة وحدودها الخارجية ومن ثم الإقامة والاستقرار فيها. حيث تمثلت تلك العوامل في افتقار المجتمعات الريفية لفرص العمل، ومن ثم تدني الظروف الاجتماعية والاقتصادية وانخفاض المستوى المعيشي بشكل عام في تلك المجتمعات وعلى مستوى هؤلاء المهاجرين على وجه التحديد. ولذلك تمثلت العوامل المسئولة عن ترك هؤلاء السكان لقراهم والتحول للإقامة في هذه المناطق العشوائية كما تشير بيانات الجدول في (البحث عن عمل، وبخاصة أن هناك مصنعين مجاورين لمنطقتي الدراسة أحدهما للزيوت والآخر للنسيج، وكذلك جاء

المتغيران الثاني والثالث (البحث عن حياة أفضل، وضيق بالحياة في الموطن السابق) من أهم العوامل والأسباب التي دفعت هؤلاء المبحوثين على مستوى منطقتي الدراسة لترك قراهم والإقامة في هذه المناطق. ولا شك أن هذه العوامل الثلاثة من وجهة نظر المبحوثين على مستوى منطقتي الدراسة تعد أهم عوامل الجذب التي دفعتهم إلى ترك موطنهم الأصلي والاتجاه للإقامة في تلك المناطق أملاً في تحقيق هذه الأهداف. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت الهجرة الريفية - الحضرية وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بتأثير وفعالية عوامل الطرد الريفي والتي تعد نتاجا لظروف وعوامل كثيرة متداخلة ومتشابكة تتعلق بالواقع الاجتماعي الريفي في البلدان النامية بعامة والمجتمع المصري بخاصة. وكذلك عوامل الجذب الحضري والتي تعد هي الأخرى نتاجا لعدد من العوامل المتداخلة والمتشابكة تتعلق بالواقع الحضري في تلك البلدان والتي تمثل إنعكاساً في الوقت ذاته لسياسات التخطيط الحضري (المركزية الحضرية) أو ما يطلق عليه سياسات التحيز الحضري، الأمر الذي يزيد الفجوة بين المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية على وجه العموم والعاصمة ومراكز المحافظات الإقليمية على وجه الخصوص. غير أن الأمر الهام يتعلق بأن هذه الهجرات الريفية الحضرية للمدن والمراكز الحضرية قد لعبت - وما تزال - دورا خطيراً في ظهور ونمو وتضخم المناطق العشوائية والأحياء السكنية الحضرية الفقيرة بكل ما تتضمنه من مشكلات بيئية واجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وأمنية وسكنية. تلك المشكلات وارتفاع معدلاتها أصبحت تمثل أحد أهم التحديات التي تواجه الحكومة والنظام السياسي بصفة عامة، والمسئولين عن التخطيط والتنمية الحضرية في المجتمع المصري بصفة خاصة. ومن ثم فإن إهتمامنا بإبراز دور الهجرة الريفية الحضرية في نمو المناطق العشوائية يعد محوراً أساسياً في الدراسة الراهنة. حيث يمثل هذا الدور والتأثير للهجرة الريفية سبباً رئيسياً في نمو تلك المناطق، ليس فقط على صعيد الحضر المصري، ولكن أيضاً على مستوى مدن البلدان النامية بشكل عام.

وعلى صعيد آخر، يتضح من البيانات الواردة بالجدول ذاته فيما يتعلق **باتجاهات الهجرة للمنطقة** عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين منطقتي الدراسة على مستوى المتغيرات الواردة بالجدول. ومن ثم تشير البيانات الإحصائية الواردة بالجدول إلى سمة عامة مشتركة بين المنطقتين تتمثل في أن معظم المبحوثين على مستوى المنطقتين قد أتوا لتلك المناطق

مباشرة من موطنهم الأصلي، حيث جاءت نسبة الذين أجابوا (جيت هنا على طــول) (٨٠%) بواقــع (٥٢) حالة في القنطرة البيضاء، و (٩٠%) بواقع (٣٦) حالــة بالنسبة لإجمالي عينة المنطقة الثانية. بينما أكدت نسبة قليلة من عينــتي الدراســة على أنهم قد أقاموا في أحياء سكنية أخرى في مدينة كفر الشــيخ لفــترة مؤقتة ثم انتقلوا للإقامة بشكل دائم في مناطق سكنهم الحالية. وجــاءت نسبتهم (٢٠%) بواقع (١٣) حالة بالنسبة للقنطرة البيضاء، و(١٠ %) بواقع (٤) حالات بالنسبة لمنشأة ناصر.

ونســتخلص من ذلك نتيجة هامة مؤداها: أنه إذا كانت الهجرة الريفية إلى المــدن قــد تــتم عــلى مراحل كما تشير إلى ذلك العديد من الدراسات والــبحوث الــتي تــناولت تــلك الظاهرة في كثير من البلدان النامية بعامة والمجتمع المصري بخاصة، حيث يقيم المهاجر لفترة مؤقتة في منطقة معينة وبخاصــة تــلك المــناطق التي يقيم فيها أصدقائه أو بعض أقاربه أو بعض الأفراد الذين ينتمون إلى قريته (ومن ثم تعتبر هذه المنطقة بالنسبة له محطة ترانزيت) حتى يتمكن من تدبير مسكن وعمل، ثم ينتقل إلى منطقة إستقراره الــنهائي (ظاهــرة الحراك المكاني داخل المدينة)، فإن البيانات والمعطيات الميدانيــة للدراســة الراهنة قد أكدت عكس هذه النتيجة، حيث جاءت نسبة الذين إتجهوا لمنطقتي الدراسة بشكل مباشر في المرتبة الأولى (٨٠%، ٩٠ %) على التوالي. ومن ثم فإن هذه المسألة تعد مسألة نسبية، أي أنها تختلف مــن مديــنة لأخرى ومن مرحلة لأخرى. الأمر الذي يصعب معه تعميمها على كل المدن وفي كل الظروف والمراحل.

وهــذا الأمــر تؤكده أيضاً البيانات الإحصائية الواردة بالجدول نفسه والــتي تتعلق **بمدة الإقامة في منطقتي الدراسة**، فعلى الرغم من عدم وجود فــروق ذات دلالة إحصائية بين المنطقتين بالنسبة لجميع المتغيرات الواردة بــالجدول. فإن السمة العامة والمشتركة على مستوى منطقتي الدراسة تتمثل فــي أن كلتا المنطقتين قد استقبلت المهاجرين إليها منذ ما يقرب من (١٥-٢٠ ســنة)، حيث جاءت نسبة الذين أقاموا في المنطقة الأولى منذ هذه الفترة (٤٧٫٧%) بواقــع (٣١) حــالــة مــن إجمالي عينة المنطقة، و (٥٠%) بواقــع (٢٠) حالة من إجمالي العينة في المنطقة الثانية. ويتضح من ذلك أن منطقــتي الدراسة لا تعدا مناطق حديثة من حيث النشأة، حيث يرجع تاريخ نشأة المنطقة الأولى إلى بداية الستينات، والمنطقة الثانية إلى السبعينات. في حيــن جاءت الاختلافات والفروق بين المنطقتين فيما يتعلق بهذا الجانب عند مســتوى المــتغيرات التالية:(أقل من سنة، سنة إلى خمس سنوات، ٥-١٠

ســنوات، ١٠-١٥ ســنة)، وهي فروق محدودة وبنسب متقاربة جاءت على الــنحو الــتالي (٩,٢%، ١٠,٨%، ١٨,٥%، ٨,١٣%) بالنســبة للقــنطرة البيضــاء)، و (٥%، ٧,٥%، ٢٠.٠%، ١٧,٥%) بالنســبة لمنشأة ناصر) على التوالي.

٢- الأوضاع الاقتصادية والظروف السكنية:

لا شك أن التعرف على الظروف الاقتصادية لعينتي الدراسة وبخاصة تــلك الــتي تتعلق بالمهن والأنشطة التي يمارسونها يعد أمراً هاماً لارتباطها بالظــروف والأحوال السكنية التي يعيشون في ظلها من ناحية، ويلقي الضوء عــلى بعــض المشــكلات التي يعاني منها هؤلاء السكان من ناحية أخرى، وكذلك مشكلات المناطق العشوائية التي يقيمون فيها من ناحية ثالثة. ويمكننا توضيح ذلك من واقع البيانات الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم (٣)
المهن الحالية والمهن السابقة والمهن الإضافية للمبحوثين

العينة / المتغيرات	القنطرة البيضاء		منشأة ناصر		النسبة الحرجة	مستوى الدلالة
	ك	%	ك	%		
١- المهنة الحالية:						
- عامل فني	١٢	١٨,٥	٤	١٠,٠	١,٠٦	-
- أعمال تجارية	٢	٣,١	٢	٠,٠٥	٠,٤٤	-
- أعمال كتابية	٤	٦,٢	-	-	١,٤٤	-
- موظف حكومة أو قطاع خاص	١٤	٢١,٥	٨	٢٠,٠	٠,١٧	-
- شرطة أو قوات مسلحة	١	١,٥	٤	١٠,٠	١,٧٩	-
- بالمعاش	٥	٧, ٧	٣	٧,٥	٠,٠٣	-
- أعمال خدمات	٢٠	٣٠,٨	١٣	٣٢,٥	٠,١٦	-
- لا يعمل (عاطل)	٧	١٠,٧	٦	١٥,٠	٠,٥٩	-
المجموع	٦٥	%١٠٠	٤٠	%١٠٠		
٢- المهنة السابقة:						
- عامل فني	٨	١٢,٣	٣	٧,٥	٠,٧٠	-
- أعمال تجارية	٥	٧,٧٠	١	٢,٥	١,٠٠	-
- أعمال كتابية	١	١,٥	-	-	٠,٧٠	-
- موظف حكومة أو قطاع خاص	٢	٣,١	٦	١٥,٠	٢,٠٠	٠,٠٥
- شرطة أو قوات مسلحة	١	١,٥	٤	١٠,٠	١,٧٩	-
- بالمعاش	١	١,٥	٣	٧,٥	١,٣٧	-
- أعمال خدمات	١٠	١٥,٢	١٣	٣٢,٥	١,٨٧	-
- لا يعمل (عاطل)	١٣	٢٠,٠	٣	٧,٥	١,٥٥	-
- العمل الحالي	١٥	٢٣,٣	٤	١٠,٠	١,٥٤	-
- العمل الزراعي	٩	١٣,٩	٣	٧,٥	٠,٩٠	-
المجموع	٦٥	%١٠٠	٤٠	%١٠٠		
٣- المهن الإضافية:						
نعم	٦	٩,٢	٤	١٠	٠,١٦	-
لا	٥٩	٩٠,٨	٣٦	٩٠	٠,١٢	-
المجموع	٦٥	%١٠٠	٤٠	%١٠٠		

يتضح من البيانات الإحصائية الواردة بالجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين منطقتي الدراسة فيما يتعلق **بالمهن الحالية** التي يمارسها المبحوثون. إلا أن البيانات ذاتها تشير إلى وجود بعض الفروق على الرغم من أنها غير دالة إحصائيا. فعلى مستوى العمل الفني، كانت نسبة الذين يشتغلون في هذا القطاع (١٨,٥%) بواقع (١٢) حالة من إجمالي عينة الدراسة في القنطرة البيضاء، بينما جاءت نسبتهم (١٠%) بواقع (٤) حالات فقط من إجمالي العينة في منشأة ناصر. وقد تركزت معظم الأعمال الفنية التي يمارسها المبحوثون على مستوى منطقتي الدراسة في أعمال (السباكة، الكهرباء، الصيد، الخراطة، الميكانيكا، سمكرة السيارات، أعمال البياض، وأعمال المحارة والدهان، والنجارة). وبينما جاءت نسبة الذين يعملون في قطاع الشرطة والقوات المسلحة (١,٥%) في القنطرة البيضاء، بلغت نسبة الذين يعملون في هذا القطاع (١٠%) من إجمالي عينة الدراسة في منشأة ناصر. وعلى صعيد آخر تشير البيانات إلى أنه رغم اختلاف نسبة العاطلين على مستوى عينتي الدراسة، حيث بلغت نسبتهم (١٥%) في منشأة ناصر، بالمقارنة بنسبتهم في القنطرة البيضاء والتي بلغت (١٠,٧%)، إلا أن ارتفاع نسبة البطالة في منطقتي الدراسة على وجه التحديد، وعلى مستوى المدن المصرية والمجتمع المصري على وجه العموم يعد أحد المؤشرات الخطيرة والتحديات التي تواجهها الحكومة والمسئولين. وذلك لما ينتج عنها من مشكلات اجتماعية كثيرة ومتنوعة بدءاً من الانحرافات السلوكية والأخلاقية مروراً بالجريمة بأنماطها المختلفة، وصولا إلى حوادث العنف والتطرف والإرهاب. ومن ثم فإن استيعاب هذه الطاقات البشرية والتي يمثل الشباب قطاعاً كبيراً فيها وتحويلهم من قوى مستهلكة وعالة على الاقتصاد الحضري والقومي إلى طاقات منتجة يمثل مطلبا ضروريا لنجاح التنمية واستمرارها على كافة الأصعدة والمستويات. وثمة مهن أخرى يمارسها المبحوثون على مستوى عينتي الدراسة مثل: الأعمال التجارية والأعمال الكتابية، والوظائف الحكومية والقطاع الخاص، فضلا عن المحالين للمعاش. وقد جاءت نسب هذه المهن والأنشطة متقاربة في بعضها ومتساوية في البعض الآخر.

وعلى الرغم من الفروق الواضحة بين النسب على مستوى المنطقتين، وعلى الرغم كذلك من أنها غير دالة إحصائيا، إلا أن هناك سمات عامة مشتركة تتمثل في : ارتفاع نسبة العاملين في قطاع الخدمات بالمقارنة بنسبة العاملين في المهن الأخرى على مستوى عينتي الدراسة. حيث إحتل هذا

القطـــاع المرتـــبة الأولى مـــن حيـــث عدد العاملين فيه على مستوى عينتي الدراســـة. ففي القنطرة البيضاء جاءت نسبة العاملين في هذا القطاع (٣٠,٨ %) بواقع (٢٠) حالة من إجمالي عينة الدراسة بالمنطقة، و (٣٢,٥%) بواقع (١٣) حالـــة في منشأة ناصر. ولا شك أن قطاع الخدمات يعد قطاعاً هامشيا غيـــر منتج. حيث تركزت معظم الأنشطة التي يمارسها المبحوثون وذلك من واقـــع الـــبيانات الميدانيـــة عـــلى مستوى منطقتي الدراسة في أعمال (البيع المـــتجول فـــي الشـــوارع أو عـــلى الأرصفة، والعمل كعمال خدمات (سعاة وفراشـــين) فـــي المصانع المجاورة أو في بعض الهيئات الحكومية في مدينة كفر الشيخ). ويمكننا تفسير ذلك في ضوء مجموعة من الاعتبارات والعوامل مـــن بيـــنها: أن معظـــم المقيميـــن فـــي منطقتي الدراسة والذين عبروا عن أوضـــاعهم وظـــروفهم المهـــنية من خلال تمثيلهم في عينتي الدراسة، وكما أوضحنا في موضع سابق ينتمون إلى أصول ريفية وقد تركوا قراهم واتجهوا للإقامـــة فـــي هذه المناطق بحثا عن فرص عمل ومسكن يتناسب وظروفهم وإمكاناتهم المادية المتواضعة، وكذلك أملاً في تحقيق مستوى معيشي أفضل. لكـــن نظـــراً لأن معظـــم هـــؤلاء يفتقرون إلى المقومات والشروط اللازمة للالـــتحاق بالقطاعـــات الاقتصـــادية الرســـمية المنتجة (الصناعية والحرفية والـــتجارية)، والـــتي تتطـــلب مؤهلات علمية وقدرات ومهارات معينة، فإن قطـــاع الخدمـــات الهامشـــي وغير المنتج والذي لا يتطلب مثل هذه الشروط والمهـــارات يظـــل هو القطاع الوحيد الذي يستوعب مثل هؤلاء المهاجرين. الأمـــر الـــذي يـــؤدي إلى تضـــخمه ومن ثم يصبح قطاعا هامشياً بالمقارنة بالقطاعات الاقتصادية الحضرية المنتجة أو الرسمية. غير أن هذه السمة تعد ســـمة عامـــة ليـــس فقط على مستوى منطقتي الدراسة العشوائيتين (القنطرة البيضـــاء ومنشأة ناصر) ولكنها أصبحت تمثل سمة عامة على صعيد المدن المصـــرية، والمدن الكبرى في البلدان النامية بشكل أكثر عمومية. حيث تضم منطقـــتي الدراســـة فقـــراء يعـــانون مـــن تدهور أوضاعهم المهنية والمادية والمعيشية بشكل عام.

ومـــن الأهميـــة أن نتعرف على المهن السابقة للمبحوثين على مستوى منطقتي الدراسة وذلك للكشف عن مدى الاستمرارية في الأنشطة الاقتصادية والأعمال التي كان المبحوثون يمارسونها قبل إقامتهم في المنطقة العشوائية، وما إذا كانت هذه المهن قد تغيرت أو استمرت بعد الإقامة في المنطقة؟

وتوضـــح الـــبيانات الـــواردة في الجدول السابق والتي تتعلق **بالمهنة الســـابقة** أن هـــناك فـــروقا ذات دلالة إحصائية خاصة عند مستوى ٠,٠٥

بالنسبة للمتغير (موظف حكومة أو قطاع خاص)، كانت لصالح منشأة ناصر.

بينما تؤكد البيانات الواردة بالجدول على عدم وجود أية فروق أخرى ذات دلالة إحصائية بين المنطقتين فيما يتعلق بالمهن السابقة للمبحوثين. على الرغم من الإختلافات الواضحة بين النسب الإحصائية الخاصة بكل متغير من المتغيرات الواردة في الجدول. فبينما جاءت نسبة الذين أجابوا بأن مهنتهم السابقة هي نفس المهنة الحالية في القنطرة البيضاء في المرتبة الأولى (٢٣,٣%) على مستوى المنطقة، نجد أن أعمال الخدمات جاءت في المرتبة الأولى بالنسبة للعينة في منشأة ناصر (٣٢,٥%). وبينما جاءت نسبة العاطلين في المرتبة الثانية بالنسبة للقنطرة البيضاء (٢٠.%) من إجمالي العينة، جاءت نسبة الذين يعملون بالحكومة والقطاع الخاص في المرتبة الثانية بالنسبة لترتيب المهن السابقة في منشأة ناصر (١٥%) من إجمالي العينة. وتشير البيانات الإحصائية أيضا إلى وجود فروق على مستوى المهن السابقة الأخرى التي كان يمارسها المبحوثون على مستوى منطقتي الدراسة وهي (العمل الفني، الأعمال التجارية، الأعمال الكتابية، العمل في قطاع الشرطة أو القوات المسلحة، والمحالين على المعاش)، أما الذين أجابوا بأن مهنهم السابقة هي المهن التي يمارسونها حاليا والتي لم تتغير بعد الإقامة في المنطقة العشوائية فقد جاءت نسبتهم (٢٣,٣%) من إجمالي عينة الدراسة في القنطرة البيضاء بالمقارنة بنسبة الذين لم يغيروا مهنهم في منشأة ناصر والتي بلغت (١٠%) من إجمالي العينة في المنطقة. وكذلك مهنة العمل الزراعي والتي سجلت نسبة مرتفعة بالنسبة لعينة الدراسة في القنطرة البيضاء (١٣,٩%) بالمقارنة بنسبتهم في منشأة ناصر (٧,٥%). وهذا يعني أن قطاعاً كبيراً من سكان المنطقة قد وفدوا إليها من المناطق الريفية، ثم تحولوا إلى مهن أخرى بعد الاستقرار في المنطقة العشوائية.

وعلى الرغم من هذه الفروق والاختلافات بين المنطقتين، إلا أن السمة العامة المشتركة تتمثل في أن معظم المهن الحالية التي يمارسها المبحوثون لا تختلف كثيرا عن تلك المهن التي كانوا يقومون بها في المراحل السابقة باستثناء بعض المهن على مستوى كل منطقة وبخاصة العمل الزراعي كمهنة سابقة والتحول إلى أنشطة ومهن أخرى.

وفيما يتعلق **بالمهن الإضافية** التي يمارسها المبحوثون على مستوى منطقتي الدراسة، فإن البيانات الواردة في الجدول ذاته تشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في هذا الجانب. فالنسب الإحصائية الواردة في الجدول متقاربة إلى حد كبير سواء الذين أجابوا بأنهم يمارسون مهناً إضافية

عـــلى مســـتوى منطقـــتي الدراســـة، أو الذين أجابوا بأنهم لا يمارسون مهناً إضـــافية غير مهنهم الأصلية. فبينما كانت نسبة الذين أجابوا بأنهم يمارسون مهـــناً إضافية في القنطرة البيضاء (٩,٢%)، جاءت نسبة الذين أجابوا بنفس الإجابـــة (١٠%) في منشأة ناصر. ومن ثم فالفرق بين النسبتين يعد محدوداً لـــلغاية. وقد تبين من تحليل استجابات المبحوثين فيما يتعلق بالمهن الإضافية الـــتي يمارســـونها قـــد جاءت على النحو التالي: سائق تاكسي، سائق سيارة ميكـــروباص، عـــامل في ورشة نجارة، عامل في ورش ميكانيكا في المنطقة الصـــناعية بمدينة كفر الشيخ، ساعي في مكتب محامي، وممرض في عيادة خاصة. ولا شك أن الظروف الاقتصادية والمستوى المعيشي لهؤلاء السكان، فضـــلا عـــن ضـــيق المعيشة وتزايد الأعباء الأسرية والضغوط المادية التي يتعرضون لها تعد من العوامل الأساسية التي تدفعهم لممارسة أعمالاً إضافية لـــزيادة دخـــلهم لمواجهـــة الأعباء المعيشية المتزايدة والارتفاع المستمر في الأســـعار والمصـــروفات الخاصة بتعليم الأبناء والدروس الخصوصية. وقد اســـتخلص الـــباحث هذه الأسباب من واقع استجابات المبحوثين الذين أكدوا على قيامهم بأعمال إضافية على مستوى عينتي الدراسة.

وفـــي هـــذا الســـياق، فإنـــه من الأهمية التعرف على مستويات دخول المبحوثين على مستوى منطقتي الدراسة وذلك للتعرف على مدى ارتباط تلك الدخـــول بـــالمهن التي يمارسونها من ناحية، ومدى الفروق والاختلافات في مســـتويات الدخـــول على مستوى المنطقتين من ناحية أخرى، بالإضافة إلى الكشـــف عن أوجه التشابه بين تلك المستويات من ناحية ثالثة. وعلى الرغم مـــن التحفظ على أن البيانات الخاصة بمستوى الدخل قد لا تعبر في كثير من الأحيـــان عـــن الواقع الفعلي للمبحوثين، إلا أنها تعد مؤشراً هاماً نستطيع من خلاله التعرف على مستويات المعيشة والظروف المادية التي يعيش في ظلها هـــؤلاء السكان وبخاصة إذا ما تعلق الأمر بسكان المناطق الحضرية الفقيرة بعامة والعشوائية على وجد التحديد. ويمكننا توضح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (٤)
إجمالي الدخل الشهري للمبحوثين

العينة / المتغيرات	القنطرة البيضاء		منشأة ناصر		النسبة الحرجة	مستوى الدلالة
	ك	%	ك	%		
أقل من ١٠٠ جنيه	٧	١٠,٨	٣	٧,٥	٠,٥٤	-
- ١٥٠	١٥	٢٣,٨	٩	٢٢,٥	٠,١٤	-
- ٢٠٠	٤	٦,٢	٥	١٢,٥	١,١٣	-
- ٢٥٠	٦	٩,٢	٤	١٠,٠	٠,١٢	-
- ٣٠٠	٩	١٣,٨	-	-	٢,٢١	٠,٠٥
- ٣٥٠	٧	١٠,٨	٢	٥,٠	٠,٩٣	-
- ٤٠٠	٢	٣,١	٤	١٠,٠	١,٣٣	-
- ٤٥٠	٦	٩,٢	٥	١٢,٥	٠,٤٨	-
- ٥٠٠	٤	٦,٢	٦	١٥,٠	١,٤٩	-
- ٥٠٠ فأكثر	٥	٧,٧	٢	٥,٠	٠,٤٨	-
المجموع	٦٥	١٠٠%	٤٠	١٠٠%		

يتضح من البيانات الواردة بالجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ بالنسبة لإجمالي الدخل الشهري فقط بالنسبة للفئة (٢٥٠-٣٠٠ جنيه) حيث كانت الدلالة الإحصائية لصالح القنطرة البيضاء. أما باقي الفئات فلم تظهر عندها أية فروق دالة إحصائيا بين المنطقتين. وعلى الرغم من ذلك، فإن النسب الواردة بالجدول تشير إلى سمة عامة تتمثل في أن الفئة الثانية (من ١٠٠-١٥٠ جنيه) قد إحتلت المرتبة الأولى في توزيع الدخول على مستوى المبحوثين في منطقتي الدراسة. حيث كانت نسبتهم(٢٣,٨%) بواقع(١٥) حالة بالنسبة للقنطرة البيضاء، و (٢٢,٥ %) بواقع (٩) حالات بالنسبة لمنشأة ناصر. وهذا يدل على أن مستويات الدخول لدى الغالبية العظمى من المبحوثين على مستوى منطقتي الدراسة تعد منخفضة إلى حد كبير. الأمر الذي يؤكد البيانات الواردة بالجدول رقم (٣) والذي يتعلق بالمهن الحالية للمبحوثين حيث جاءت نسبة (أعمال الخدمات) في المرتبة الأولى على مستوى منطقتي الدراسة، (٣٠,٨%)، (٣٢,٥%) على التوالي بالنسبة للمنطقتين. وهذا يعني أن ثمة علاقة بين العمل في هذا القطاع الهامشي غير المنتج وبين انخفاض مستويات الدخول مما ينعكس بشكل واضح على الظروف المادية والمعيشية لهؤلاء المبحوثين.

وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك فروقا واضحة بين المنطقتين فيما يتعلق بإجمالي الدخل الشهري حيث جاءت هذه الفروق على النحو التالي: بينما احتلت الفئة (٢٥٠-٣٠٠) المرتبة الثانية في ترتيب مستوى الدخل بالنسبة للقنطرة البيضاء بنسبة (١٣,٨%) إحتلت الفئة (٤٥٠-٥٠٠) المرتبة

الـثانية فـي ترتيب مستوى الدخل بالنسبة لمنشأة ناصر بنسبة (١٥%) وفي حيـن جـاءت نسـبة (الفئة ٣٠٠-٣٥٠) في المرتبة الثالثة بالنسبة للقنطرة البيضـاء بنسـبة (١٠,٨%)، والتي تتساوى مع الفئة الأولى (أقل من ١٠٠ جـنية) بنسـبة١٠,٨%) في المنطقة ذاتها، كانت نسبة الفئات (٤٠٠-٤٥٠، ١٥٠-٢٠٠جنية) (١٢,٥%) بالنسبة للمنطقة الثانية، حيث جاءت في المرتبة الـثانية. وأن ثمـة فـروقاً أخرى على مستوى المنطقتين فيما يتعلق بالفئات الأخرى الواردة بالجدول.

ويتضـح مـن ذلـك، أنـه إذا كانت هناك بعض الفروق في مستويات الدخـول على مستوى منطقتي الدراسة، فإن هذه الفروق ربما يمكن تفسيرها فـي ضوء تباين واختلاف بعض المهن السائدة على مستوى المنطقتين وهذا مـا تؤكـده الـبيانات الـواردة بالجدول الخاص بتوزيع المهن على مستوى منطقـتي الدراسـة. ومن جانب آخر، يمكن القول أن هناك سمة عامة على مسـتوى كـل منطقة تتمثل في الازدواجية والتناقض بين مستويات الدخول: فـالدخول إما مرتفعة إلى حد ما، أو منخفضة إلى حد كبير، ويمكننا توضيح تـلك الفـروق إذا قسمنا مستويات الدخول على مستوى كل منطقة إلى ثلاث فـئات: دخـول منخفضة (أقل من ١٠٠-٢٠٠ جنية)، ودخـول متوسطة (مـن ٢٠٠-٤٠٠ جـنيه)، ودخـول مرتفعة من (٤٠٠-٥٠٠جنية فأكثر). ووفقـا لهـذا التصنيف يتضح ما يلي: أن إجمالي نسبة الدخل المنخفض (أقل من ١٠٠-٢٠٠ جنية) تشكل أعلى نسبة للدخول على مستوى المنطقتين حيث جاءت (٤٠,٨% بالنسبة للمنطقة الأولى، و ٤٢,٥% بالنسبة للمنطقة الثانية). وأن نسـبة الدخـل المتوسـط (من ٢٠٠-٤٠٠ جنية) تشير إلى الفروق بين المنطقـتين، حيث جاءت على النحـو التالي (٣٦,٩%) بالنسبة للمنطقة الأولى، و (٢٥%) بالنسـبة للمـنطقة الثانية. أما فئة الدخل المرتفع (٤٠٠-٥٠٠ فأكثر) فقد جاءت على النحو التالي: (٢٣,١%) بالنسبة للمنطقة الأولى و (٣٢,٥%) بالنسـبة للمـنطقة الـثانية. وربما يرجع التفاوت في معدلات الدخول على مستوى منطقتي الدراسة إلى تباين المهن الأساسية التي يمارسها المـبحوثون من ناحية، وتباين المهن الإضافية من ناحية أخرى، مما ينعكس على مستويات الدخول ومن ثم على الظروف المعيشية والأسرية والسكنية.

والواقع أن للظروف الاقتصادية والمهنية والمستوى المعيشي للمبحوثين تأثيـر واضـح عـلى ظروفهم السكنية، ويمكننا التعرف على ذلك من واقع البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (٥)
الظروف السكنية من حيث: نوعية المسكن وطبيعته والمواد المستخدمة في البناء

العينة / المتغيرات	القنطرة البيضاء		منشأة ناصر		النسبة الحرجة	مستوى الدلالة
	ك	%	ك	%		
١- نوع المسكن:						
- ملك	٢٢	٣٣,٩	١٠	٢٥,٠	٠,٨٦	–
- ايجار	٢٧	٤١,٥	١٨	٤٥,٠	٠,٣٢	–
- وضع يد	١٦	٢٤,٦	٧	١٧,٥	٠,٧٧	–
- مشاركة	–	–	٥	١٢,٥	٢,٦٣	٠,٠١
المجموع	٦٥	%١٠٠	٤٠	%١٠٠		
٢- طبيعة المسكن:						
- بيت من بابه	٣٨	٥٨,٥	١٧	٤٢,٥	١,٤٣	–
- شقة داخل بيت	١٠	١٥,٤	١٢	٣٠,٠	١,٦٠	–
- حجرة أو حجرتان في منزل	١٢	١٨,٥	٦	١٥,٠	٠,٤٢	–
- حجرة فوق السطوح	٣	٤,٦	٢	٥,٠	٠,٨	–
- عشة	٢	٣,٠	٣	٧,٥	٠,٩٥	–
المجموع	٦٥	%١٠٠	٤٠	%١٠٠		
٣- المواد المستخدمة في البناء:						
- الطوب الأحمر والمسلح	٣٥	٥٣,٨	١٩	٤٧,٥	٠,٥٦	–
- الطوب الأحمر والخشب	١٥	٢٣,١	٩	٢٢,٥	٠,٠٦	–
- الحجارة والخشب	٣	٤,٦	٤	١٠,٠	٠,٩٧	–
- الطوب اللبن والخشب	٧	١٠,٨	٥	١٢,٥	٠,٢٤	–
- الصفيح والخشب والكرتون	٥	٧ر٧	٣	٧,٥	٠,٠٣	–
المجموع	٦٥	%١٠٠	٤٠	%١٠٠		

يتضح من الجدول السابق أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ فيما يتعلق بنوع السكن بالنسبة للمتغير (مشاركة)، كانت هذه الفروق لصالح منشأة ناصر. بينما باقي المتغيرات الأخرى لم تتضح عندها أية فروق إحصائية ذات دلالة. وعلى الرغم من ذلك، فإن النسب والبيانات الإحصائية الواردة بالجدول تشير إلى وجود فروق بين المنطقتين تتعلق بنوعية السكن المنتشر في كل منطقة. وعلى الرغم من ذلك فثمة سمات عامة مشتركة بين المنطقتين تتمثل في: ارتفاع نسبة السكن الإيجار على مستوى المنطقتين، حيث يحتل هذا النمط المرتبة الأولى في ترتيب الأنماط السكنية على مستوى المنطقتين وإن كان هناك اختلافا محدوداً في نسبة كل منطقة. حيث جاءت نسبة هذا النمط على النحو التالي: (٤١,٥%) بواقع (٢٧) حالة في القنطرة البيضاء، و(٤٥%) بواقع (١٨) حالة بالنسبة لمنشأة ناصر. يلي هذا النمط في الترتيب (الملك) حيث جاءت نسبته (٣٣,٩%) بواقع (٢٢) حالة في القنطرة البيضاء، و (٢٥%) بواقع (١٠) حالات في منشأة ناصر.

بينما جاء النمط الثالث (وضع اليد) في المرتبة الثالثة على مستوى ترتيب الأنماط السكنية في المنطقتين، حيث كانت نسبته (٢٤,٦%) بواقع (١٦) حالة في القنطرة البيضاء، و (١٧,٥%) بواقع (٧) حالات في منشأة ناصر. أما نمط المشاركة، فقد جاء في المرتبة الرابعة بالنسبة لمنشأة ناصر، بينما لم يمثل هذا النمط في عينة الدراسة في القنطرة البيضاء.

وفيما يتعلق **بطبيعة المسكن**، تشير البيانات الواردة في الجدول ذاته إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المنطقتين. وعلى الرغم من ذلك فإن البيانات والنسب الإحصائية تؤكد وجود بعض الفروق رغم عدم دلالاتها الإحصائية فيما يتعلق بطبيعة المساكن المنتشرة على مستوى المنطقتين، وتبدو هذه الفروق واضحة بالنسبة لجميع المتغيرات الواردة بالجدول. فبينما جاءت نسبة المتغير الأول (بيت من بابه) في المرتبة الأولى بالنسبة للمنطقة الأولى بنسبة ((٥٨,٥%)، جاءت نسبته أيضا في المرتبة الأولى بالنسبة للمنطقة الثانية بنسبة (٤٢,٥%)، ورغم الفروق بين النسبتين، إلا أن إنتشار هذا النمط يمثل سمة عامة على مستوى المنطقتين وذلك من خلال استجابات المبحوثين (عينتي الدراسة). وهي في معظمها بيوت مكونة من طابق واحد ومعظمها مكون من غرفتين أو ثلاثة أقيمت بالجهود الذاتية وأغلبها ذات طابع ريفي في الأساس. وبينما جاء النمط الثالث (حجرة أو حجرتان في منزل) في المرتبة الثانية بالنسبة للمنطقة الأولى بنسبة (١٨,٥%)، جاء النمط الثاني (شقة داخل بيت) في المرتبة الثانية بالنسبة للمنطقة الثانية بنسبة (٣٠ %). وفي حين جاء النمط الثاني (شقة داخل بيت) في المرتبة الثالثة بالنسبة للمنطقة الأولى، بنسبة (١٥,٤%)، جاء النمط الثالث (حجرة أو حجرتان في منزل) في المرتبة الثالثة بالنسبة للمنطقة الثانية بنسبة (١٥%) من إجمالي عينة الدراسة في المنطقة. أما باقي المتغيرات الأخرى (حجرة فوق السطوح، وعشة) فقد جاءت نسبتها متقاربة على مستوى المنطقتين كالتالي: (٤,٦%، و ٣%) بالنسبة للمنطقة الأولى، و(٥% و ٧,٥%) بالنسبة للمنطقة الثانية. ومن ثم تعكس تلك الأنماط السكنية المتباينة مستوى التباين في الظروف الاقتصادية والاجتماعية لسكان هذه المناطق بشكل عام.

ويرتبط بطبيعة المسكن ومكوناته خاصية أخرى تتعلق بالمواد المستخدمة في عملية بناء المساكن المنتشرة في المناطق العشوائية بشكل عام ومنطقتي الدراسة على وجه التحديد. فعلى الرغم من أن البيانات الواردة بالجدول ذاته لا تشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المنطقتين

فيمـا يتعـلق بـنوعية المـواد المسـتخدمة في بناء المساكن التي يقيم فيها المـبحوثون عـلى مستوى عينتي الدراسة، إلا أن النسب الإحصائية الواردة بالجدول تشير إلى وجود فروق على الرغم من وجود سمات عامة ومشتركة بيـن المنطقتين. فالسمة العامة المشتركة بين المنطقتين تتمثل في أن المتغير الأول (الطـوب الأحمـر والمسلح) قد إحتل المرتبة الأولى في ترتيب المواد المسـتخدمة في بناء مساكن المبحوثين على مستوى المنطقتين، حيث جاءت نسـبته (٥٣,٨%) بواقـع (٣٥) حالة بالنسبة للقنطرة البيضاء، و (٤٧,٥%) بواقـع (١٩) حالة بالنسبة لمنشأة ناصر. وربما يمكن تفسير هذه الفروق في ضـوء هجـرة بعض المبحوثين في المنطقة الأولى إلى الدول العربية خلال السـبعينات والثمانيـنات واسـتثمار جزء من عائداتهم ومدخراتهم في إقامة مسـاكنهم الخرسـانية الحديثة بالمقارنة بالمنطقة الثانية. أما المساكن المقامة بـالطوب الأحمـر والخشب فقد جاءت في المرتبة الثانية بفارق محدود على مسـتوى المنطقـتين :(٢٣,١%) فـي القنطرة البيضاء، و(٢٢,٥%) بالنسبة لمنشأة ناصر. كما جاءت المساكن المقامة بالطوب اللبن والخشب في المرتبة الثالـثة عـلى مسـتوى المنطقتين بفارق محدود أيضاً (١٠,٨) في المنطقة الأولى، (١٢,٥%) فـي المـنطقة الـثانية. أما المساكن المقامة من الحجارة والخشب فقد جاءت نسبتها (٤,٦%) بالنسبة للمنطقة الأولى في حين ارتفعت نسـبتها فـي المـنطقة الـثانية إلى (١٠%). ومن السمات العامة التي تميز المنطقـتين أيضا والتي لا تعكس الفروق بينهما أن المساكن المبنية بالصفيح والخشـب والكـرتون جـاءت نسـبتها متساوية إلى حد كبير على مستوى المنطقـتين (٧, ٧%) بالنسـبة للمـنطقة الأولى، و (٧,٥%) بالنسبة للمنطقة الثانية.

ومـن ثـم تضـم المنطقتان العشوائيتان أنماطاً سكنية متباينة متجاورة ومتداخـلة اسـتخدم فـي بنائها مواد مختلفة تتراوح بين (المواد الخرسانية، والكـرتون والصـفيح والحجارة والخشب) مما يعكس الطابع العشوائي لهذه المـناطق من ناحية، وتباين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لهؤلاء السكان من ناحية أخرى.

وإذا كـان المسكن من حيث طبيعته والمواد المستخدمة في بنائه يحتل أهميـة خاصـة عند دراسة المناطق العشوائية وفهم عوامل وظروف نشأتها وتطورهـا عـلى المسـتويين الاجـتماعي والايكولوجي، فإن التعرف على المـرافق والخدمـات المرتبطة بالإقامة في المسكن لا يقل من حيث الأهمية وذلـك للكشـف عن خصائص تلك الأحياء السكنية والمشكلات التي يواجهها

ســـكانها فيما يتعلق بهذه المرافق والخدمات. ويمكننا توضيح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (٦)

المرافق والخدمات السكنية والمشكلات المرتبطة بها

المتغيرات / العينة	القنطرة البيضاء		منشأة ناصر		النسبة الحرجة	مستوى الدلالة
	ك	%	ك	%		
١- مصدر الإضاءة:						
- توصيلات كهرباء عمومية	٣٩	٦٠,٠	١٧	٤٢,٥	١,٥٧	-
- خط من الجيران	-	-	٥	١٢,٥	٢,٦٣	٠,٠١
- الكيروسين	٢٦	٤٠,٠	١٨	٤٥,٠	٠,٤٥	-
المجموع	٦٥	%١٠٠	٤٠	%١٠٠		
٢- مصدر المياه:						
- توصيلات عمومية	٣٢	٤٩,٢	٢٠	٥٠,٠	٠,٠٧	-
- طلمبة بالمنزل	٨	١٢,٣	١٢	٣٠,٠	٢,٠٢	٠,٠٥
- طلمبة أو حنفية بالمنطقة	٢٥	٣٨,٥	٨	٢٠,٠	١,٧٨	-
المجموع	٦٥	%١٠٠	٤٠	%١٠٠		
٣- المشكلات الخاصة بالمرافق:						
- انقطاع التيار الكهربائي	٦	٨,٢	٤	٥,٧	٠,٤٣	-
- ضعف التيار الكهربائي	٥	٦,٨	٣	٤,٣	٠,٤٨	-
- عدم وجود كهرباء	٢٧	٣٧,٠	١٩	٢٧,١	٠,٩٦	-
- انقطاع المياه	١٨	٢٤,٧	١٦	٢٢,٩	٠,١٩	-
- ضعف المياه	٦	٨,٢	٨	١١,٤	٠,٤٩	-
- طفح المجاري	١٠	١٣,٧	١٣	١٨,٦	٠,٦٠	-
عدم وجود دورة مياه خاصة	١	١,٤	٧	١٠,٠	١,٨٢	-
المجموع	٦٥	%١٠٠	٤٠	%١٠٠		

يوضح الجدول السابق أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين منطقتي الدراســـة عـــند مستوى ٠,٠١ فيما يتعلق **بمصدر الإضاءة**، حيث جاءت هذه الفـــروق فقط بالنسبة للمتغير (خط من الجيران) وكانت لصالح منشأة ناصر. نظـــرا لعـــدم تمثيل هذا المتغير بأية نسبة إحصائية في استجابات المبحوثين بالنســـبة للقنطرة البيضاء. الأمر الذي يشير إلى انتشار هذا النمط من مصادر الإضـــاءة فـــي المـــنطقة الثانية، وربما عدم انتشاره في المنطقة الأولى. وما يؤكـــد عـــلى ذلك، وجود فروق واضحة بين المنطقتين فيما يتعلق بالمصادر الأخـــرى للإضـــاءة الواردة بالجدول ذاته. فبينما احتلت (توصيلات الكهرباء العموميـــة) المرتـــبة الأولى من حيث ترتيب مصادر الإضاءة على مستوى المـــنطقة الأولى بنســـبة (٦٠%) من إجمالي عينة الدراسة بالمنطقة، نجد أن المصـــدر الثالث (الكيروسين) قد احتل المرتبة الأولى من حيث ترتيب هذه المصـــادر بالنسبة للمنطقة الثانية بنسبة (٤٥%) وذلك بالمقارنة مع نسبة هذا المصـــدر بالنسبة للمنطقة الأولى والتي بلغت (٤٠%). في حين جاء المصدر

الأول (توصيلات كهرباء عمومية) في المرتبة الثانية بالنسبة لترتيب المصادر في المنطقة الثانية بنسبة (٤٢,٥%). ويمكننا تفسير هذه الفروق في ضوء بعض العوامل والمتغيرات منها: قدم المنطقة الأولى من حيث النشأة (الستينات) ومن ثم دور الضغوط التي مارسها سكان هذه المناطق على المسئولين لتزويد المنطقة بالكهرباء بالمقارنة بالحداثة النسبية للمنطقة الثانية (السبعينات). وعلى الرغم من هذه الفروق بين المنطقتين، إلا أن السمة العامة والمشتركة بينهما تتمثل في توافر التوصيلات الكهربائية في كل منهما وإن كانت بنسب مختلفة، الأمر الذي يؤكد على دور الضغوط التي مارسها سكان هاتين المنطقتين على المسئولين والجهات المختصة للاعتراف بالأمر الواقع من خلال مد خطوط الكهرباء والمياه كما سيتضح بعد ذلك.

وفيما يتعلق **بمصادر المياه**، تشير البيانات الواردة بالجدول نفسه إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فقط بالنسبة للمتغير الثاني (طلمبة بالمنزل)، حيث كانت هذه الفروق لصالح المنطقة الثانية. بينما أوضحت البيانات أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة للمتغيرات الأخرى (توصيلات عمومية، وطلمبة أو حنفية بالمنطقة). وعلى الرغم من عدم وجود فروق دالة إحصائيا، إلا أن النسب الإحصائية الواردة بالجدول تشير إلى اختلافات بين المنطقتين في هذا الجانب. فبينما جاءت نسبة المصدر الثالث (طلمبة أو حنفية بالمنطقة) (٣٨,٥%) في المنطقة الأولى، جاءت نسبتها (٢٠%) في المنطقة الثانية. ورغم ذلك فهناك سمة عامة مشتركة بين المنطقتين تتمثل في أن المصدر الأول للمياه (التوصيلات العمومية) جاءت نسبته متقاربة على مستوى المنطقتين (٤٩,٢%) في المنطقة الأولى، و (٥٠%) على مستوى المنطقة الثانية. فضلا عن أن البيانات الواردة بالجدول تشير إلى أن مستوى الخدمات والمرافق (الكهرباء والمياه) متدني في المنطقتين العشوائيتين بالمقارنة بالمناطق والأحياء السكنية الحضرية الأخرى في مدينة كفر الشيخ.

ومما يؤكد على ذلك، ما توضحه البيانات الواردة بالجدول نفسه والتي تتعلق **بالمشكلات الخاصة بالمرافق والخدمات**، فعلى الرغم من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لأي من المشكلات الواردة بالجدول بين المنطقتين، إلا أن البيانات الإحصائية الواردة بالجدول تؤكد على وجود اختلافات بين المنطقتين في هذه المشكلات وبخاصة مشكلات (انقطاع التيار الكهربائي، ضعف التيار الكهربائي، ضعف المياه، طفح المجاري، وعدم وجود دورة مياه خاصة)، حيث جاءت نسب هذه المشكلات بالنسبة للمنطقة

الأولى علـى النحو التالي (٨,٢%، ٦,٨%، ٨,٢%، ١٣,٧%، ١,٤%) على التوالي. في حين جاءت نسبتها في المنطقة الثانية (٥,٧%، ٤,٣%، ١١,٤%، ١٨,٦%، ١٠%) علـى التوالي. وعلـى الرغم من هـذه الفروق والاختلافات بين المنطقتين، فإن المشكلة الأساسية التي احتلت أهمية خاصة بالنسبة للمبحوثين على مستوى المنطقتين والتي جاءت في المرتبة الأولى فقد تمثلت في عدم وجود كهرباء، حيث جاءت نسبتها (٣٧%) في المنطقة الأولى، و (٢٧,١%) في المنطقة الثانية. كما أن مشكلة انقطاع المياه قد احتلت المرتبة الثانية من حيث أهميتها بالنسبة للمبحوثين على مستوى المنطقتين، حيث جاءت نسبتها (٢٤,٧%) بالنسبة للمنطقة الأولى و (٢٢,٩%) بالنسبة للمنطقة الثانية.

ويمكن القول، أنه إذا كانت الفروق والاختلافات بين المنطقتين من حيث مستوى المرافق والخدمات السكنية (الكهرباء والمياه والصرف الصحي) يمكن تفسيرها في ضوء تاريخ نشأة وتطور كل منطقة، إلا أن السمة العامة المشتركة تتمثل في نقص تلك المرافق والخدمات أو انخفاض مستواها وتدهورها في المنطقتين بالمقارنة بالمناطق والأحياء السكنية الأخرى في مدينة كفر الشيخ. فضلا عن أنها تكاد تمثل سمة عامة أيضا في جميع المناطق العشوائية على مستوى الحضر المصري على وجه التحديد، والمدن في البلدان النامية بشكل أكثر عمومية.

٣- أنماط العلاقات القرابية والاجتماعية:

يمكننا توضيح أنماط العلاقات القرابية والاجتماعية على مستوى عينتي الدراسة من خلال البيانات الواردة بالجدول التالي:-

جدول رقم (٧)
علاقة المبحوثين بالموطن الأصلي، والأقارب المقيمين في نفس المنطقة

العينة / المتغيرات	القنطرة البيضاء		منشأة ناصر		النسبة الحرجة	مستوى الدلالة
	ك	%	ك	%		
صلة المبحوثين بالموطن الأصلي						
نعم	٤٩	٧٥,٤	٣١	٧٥,٥	٠,٠١	–
لا	١٦	٢٤,٦	٩	٢٢,٥	٠,٢٢	–
المجموع	٦٥	١٠٠%	٤٠	١٠٠%		
٢- طبيعة العلاقة بالموطن الأصلي:						
الزيارات المتبادلة	١٤	٢٨,٦	٧	٢٢,٦	٠,٦١	–
المساعدات المتبادلة	٢	٤,١	٤	١٢,٩	١,٤٩	–
الاثنان معا	٣	٦,١	–	–	١,٤٤	–
الزيارات في المناسبات	٢٥	٥١,٠	١٨	٥٨,١	٠,٦٤	–
قضاء المصالح	٥	١٠,٢	٢	٦,٤	٠,٦٠	–
المجموع	٤٩	١٠٠%	٣١	١٠٠%		
٣- طبيعة العلاقة بالأقارب في نفس المنطقة:						
حسنة	٣٥	٧٤,٥	١٨	٦٢,١	١,٢١	–
سيئة	٢	٤,٣	٢	٦,٩	٠,٥٢	–
عادية	٧	١٤,٩	٤	١٣,٨	٠,١٤	–
ليس لي علاقة بهم	٣	٦,٣	٥	١٧,٢	١,٥٩	–
المجموع	٤٧	١٠٠%	٢٩	١٠٠%		

يتضح من الجدول السابق فيما يتعلق **بصلة المبحوثين بالموطن الأصلي** عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة للمتغيرات الواردة بالجدول. ومن ثم فهناك سمات عامة مشتركة بين المنطقتين سواء بالنسبة للمتغير الأول (نعم)، أو المتغير الثاني (لا). حيث جاءت نسبة الإجابة بنعم على مستوى المنطقتين في المرتبة الأولى (أي الذين ما يزالون مرتبطين بالموطن الأصلي) بنسبة (٧٥,٤%) بواقع (٤٩) حالة في المنطقة الأولى، و (٧٥,٥%) بواقع (٣١) حالة في المنطقة الثانية. في حين جاءت نسبة الذين أجابوا بأنه ليس لهم علاقة بموطنهم الأصلي في المرتبة الثانية بنسب متقاربة على مستوى المنطقتين على النحو التالي (٢٤,٦%) بواقع (١٦) حالة في المنطقة الأولى و (٢٢,٥%) بواقع (٩) حالات في المنطقة الثانية.

وتكشف البيانات الواردة بالجدول ذاته والتي تتعلق **بطبيعة العلاقة بالموطن الأصلي** عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لجميع المتغيرات الواردة بالجدول السابق (رقم ٧) على مستوى منطقتي الدراسة. وعلى الرغم من عدم وجود فروق دالة إحصائيا، إلا أن النسب الإحصائية الواردة بالجدول تشير إلى وجود بعض الاختلافات بين المنطقتين فيما يتعلق

بطبيعة العلاقة بين المبحوثين وموطنهم الأصلي تتضح هذه الفروق على مستوى جميع المتغيرات الواردة بالجدول. فبينما جاءت نسبة (الزيارات في المناسبات) (٥١%) في المرتبة الأولى بالنسبة للمنطقة الأولى، كانت نسبة المتغير ذاته والذي يحتل المرتبة الأولى أيضا على مستوى المنطقة الثانية (٥٨,١%). ورغم الفروق القليلة بين النسبتين، إلا أن ذلك يبين أن علاقة المبحوثين بالموطن الأصلي تتجسد بشكل واضح عند مستوى الزيارات في المناسبات. بينما جاء المتغير الأول (الزيارات المتبادلة) في المرتبة الثانية على مستوى المنطقتين رغم الاختلاف بين النسبتين (٢٨,٦%) في المنطقة الأولى و(٢٢,٦%) في المنطقة الثانية. أما نسبة المساعدات المتبادلة فقد جاءت متباينة أيضا (٤,١%) في المنطقة الأولى، و (١٢,٩%) في المنطقة الثانية بشكل يعكس الفروق النسبية بين المنطقتين، وكذلك بالنسبة للمتغيرات الأخرى (الاثنان معا، وقضاء المصالح).

ولقد أكدت العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت الهجرة الريفية الحضرية وطبيعة العلاقة بين المهاجر وموطنه الأصلي هذه النتيجة. حيث أشارت تلك الدراسات إلى أن هذه العلاقة تتخذ أنماطاً متعددة ومتنوعة مثل: استقبال مهاجرين جدد من الموطن الأصلي، وتقديم المساعدات لهؤلاء المهاجرين(بلدياتهم) حتى يستقروا بالمدينة ويجدوا مأوى وعمل. وأن بعض المهاجرين المقيمين في المدينة - ما يزالون - يحصلون على معونات مادية من مجتمعاتهم الأصلية، وأن بعضهم الآخر يرسل معونات لأقاربه في الموطن الأصلي.. الخ.

وإذا كانت الدراسة الراهنة والدراسات الأخرى قد أكدت على أن ثمة علاقة بين المهاجر الريفي المقيم في المدينة وموطنه الأصلي، وأن هذه العلاقات تتخذ أشكالا متنوعة مما يؤكد على استمراريتها، إلا أننا نرى أن هذه العلاقات كثيرا ما تستمر عند جيل الآباء الذين ما يزالون يرتبطون بأصولهم وانتماءاتهم القرابية في موطنهم الأصلي، الأمر الذي يجعلهم يترددون بشكل أو بآخر على قراهم. بينما تقل تدريجيا في جيل الأبناء، وتكاد تختفي إلى حد كبير عند مستوى جيل الأحفاد الذين يولدون ويعيشون في المدينة، ومن ثم يبتعدون تماما عن الأصول الريفية لآبائهم وأجدادهم. وهذا يعني أن العلاقة بالموطن الأصلي تتخذ مستويات متباينة وفقا للفئات العمرية المختلفة.

وبالنسبة **للسن وطبيعة العلاقة بالموطن الأصلي**، فيمكننا توضيحها من خلال البيانات الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم (٨)
السن وطبيعة العلاقة بالموطن الأصلي

الفئات / المتغيرات	القنطرة البيضاء						منشاة ناصر					
	السن						السن					
	٣٠-٣٥	٣٥-٤٠	٤٠-٤٥	٤٥-٥٠	٥٠-٥٥	٥٥-٦٠ فأكثر	٣٠-٣٥	٣٥-٤٠	٤٠-٤٥	٤٥-٥٠	٥٠-٥٥	٥٥-٦٠ فأكثر
الزيارات المتبادلة	,٢٦١*	,١٤١	,٠٢٥-	,٢٦٠-*	,٠٢٦-	,٠٧٩-	,٠٨٦-	,٠٣٦-	,٠٥١	,٠١٧-	,٠٨٦	,١٧١
المساعدات المتبادلة	,٢٦٢*	,٠٤٧-	,٠٥٣-	,٠٤٦-	,٠٤٧-	,٠٣٩-	,١١١-	,٣٢٦*	,٢٨٥	,١٧٩-	,١١١-	,٠٩٤-
الاثنان معا	,٠٣٧	,١٣٣-	,٠١٠-	,١٧١	,٠١٨	,١١٠-	,١١١-	,٣٢٦*	,١٥٣-	,٢١٩	,١١١-	,٠٩٤-
الزيارة في المناسبات	,١٣٦	,٢٠٠-	,١١٩-	,٠٣١	,١٤٢	,٠٩١	,٠٥٠	,٠٦٣-	,١٣٦	,٠٩٩-	,٠٥٠	,٠٥٢-
قضاء المصالح	,٠٤٣	,٠٩٨-	,٠٨٦	,٠٩٥-	,٠٩٧-	,١٣٩	,٠٧٦-	,٢٢٤	,١٠٥-	,١٥١	,٠٧٦-	,٠٦٥-

* دالة عند مستوى ٠,٠٥

تكشـف التحليلات الإحصائية الواردة بالجدول السابق عن وجود علاقة ارتـباطية دالـة إحصـائية عند مستوى ٠,٠٥ في القنطرة البيضاء بالنسبة للمـتغيرات (الـزيارات المتـبادلة، المساعدات المتبادلة) لدى الفئة العمرية الأولى (٣٠-٣٥ سـنة) حيث جاءت هذه العلاقة موجبة، بينما كانت العلاقة دالـة إحصـائيا أيضا عند مستوى ٠,٠٥ بالنسبة للمنطقة ذاتها عند المتغير الأول (الزيارات المتبادلة) لدى الفئة العمرية (٤٥-٥٠)، لكنها علاقة سالبة. وهـذا يعني أنه كلما ارتفع السن كلما قلت الزيارات المتبادلة بين المبحوثين وموطنهم الأصلي في المنطقة الأولى. بينما تشير البيانات الخاصة بالمنطقة الـثانية إلى وجـود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ بالنسـبة للمـتغيرين الثاني والثالث (المساعدات المتبادلة، والاثنان معا) لدى الفـئة العمرية (٣٥-٤٠ سنة) وقد جاءت العلاقة موجبة. ومن ثم يتضح أن الفـئات العمـرية الشـابة على مستوى المنطقتين هي الفئات الأكثر ارتباطا بموطـنها الأصـلي وأن هذه العلاقة بالموطن الأصلي تتخذ أشكالا متباينة ومتـنوعة سواء من خلال الزيارات المتبادلة أو المساعدات المتبادلة أو من خلال الاثنين معا.

ولا شـك أن طـبيعة العلاقات القرابية والاجتماعية بين سكان المنطقة العشـوائية تـنعكس بشكل أو بآخر على الأوضاع الأسرية لهؤلاء السكان، ومـن ثـم كيفيـة حل المشكلات الأسرية التي يواجهونها، ويتضح ذلك من بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (٩)

الأشخاص الذين يتم اللجوء إليهم لحل المشكلات الأسرية

العينة / المتغيرات	القنطرة البيضاء		منشأة ناصر		النسبة الحرجة	مستوى الدلالة
	ك	%	ك	%		
- الزوجة	٢٩	٣٩,٧	٢٣	٢٥,٨	١,٥٦	-
- الأبناء الكبار	١١	١٥,١	٨	٩,٠	١,٣٤	-
- الزوجة والأبناء	١٧	٢٣,٣	٤	٤,٥	٣,٩٦	٠,٠١
- أحد الأقارب	٣	٤,١	٦	٦,٧	٠,٨٠	-
- أحد الجيران	٤	٥, ٥	١٠	١١,٢	١,٤٤	-
- أحد الأصدقاء	٥	٦,٨	١٠	١١,٢	١,٠٨	-
- الزملاء في العمل	١	١,٤	٧	٧,٩	٢,١٢	٠,٠٥
- أي شخص أثق فيه	٣	٤,١	٢١	٢٣,٧	٣,٩٠	٠,٠١
المجموع	٧٣	%١٠٠	٨٩	%١٠٠		

توضـح الـبيانات الـواردة بالجدول السابق أن هناك فروقا ذات دلالة إحصـائية عـند مسـتوى ٠,٠١ بالنسبة للمتغيرات (الزوجة والأبناء)، (أي شـخص أثـق فيه)، وقد جاءت هذه الفروق لصالح القنطرة البيضاء بالنسبة

للمــتغير (الزوجة والأبناء) بينما جاءت لصالح منشأة ناصر بالنسبة للمتغير الآخــر (أي شخص أثق فيه). كما تشير البيانات أيضا إلى وجود فروق ذات دلالــة إحصــائية عند مستوى ٠,٠٥ بالنسبة للمتغير (الزملاء في العمل)، حيــث كان هذا الفرق لصالح منشأة ناصر. بينما لم توضح البيانات الواردة بــالجدول أيــة فروق أخرى دالة إحصائيا بالنسبة للمتغيرات الأخرى على مســتوى المنطقــتين. ومن ثم تؤكد هذه الفروق على بعض الاختلافات بين المنطقــتين فيما يتعلق بتحديد المبحوثين للأشخاص الذين يشاركونهم في حل مشــكلاتهم الأســرية الــتي تواجههم. الأمر الذي يشير إلى تباين الظروف الاجــتماعية والــثقافية على مستوى المنطقتين من ناحية، وأنماط العلاقات القــرابية والاجــتماعية من ناحية أخرى. وعلى الرغم من هذه الاختلافات، فــإن الــبيانات الإحصائية تشير إلى سمة عامة مشتركة تتمثل في أن معظم المــبحوثين عــلى مستوى المنطقتين يميلون إلى مناقشة مشكلاتهم الأسرية وحــلها فــي إطار المحيط الأسري وبخاصة مع الزوجـــة. حيث جاءت نســبة هذا المتغير في المــرتبة الأولى (٣٩,٧%) في القنطرة و(٢٥,٨ %) في منشأة ناصر. وعلى الرغم من ذلك، فإن البيانات الإحصائية الواردة بــالجدول تشــير إلى بعــض الفروق بين المنطقتين منها: بينما كانت نسبة المــبحوثين الذين يلجأون إلى الزوجة والأبناء لحل المشكلات الأسرية التي تواجههــم في القنطرة البيضاء تحتل المرتبة الثانية على مستوى المتغيرات الأخــرى بالنسبة للقنطرة البيضاء (٢٣,٣%)، جاءت نسبة الذين يلجأون في حــل مشكلاتهم الأسرية إلى أي شخص يثقون فيه في المرتبة الثانية بالنسبة للمــتغيرات الأخــرى عــلى مستوى منشأة ناصر (٢٣,٧%). وعلى صعيد آخــر، بيــنما يلجأ (١٥,١%) من إجمالي عينة الدراسة في القنطرة البيضاء إلى الأبــناء الكبار في حل المشكلات الأسرية التي تواجههم، فإن (٩%) من عينة الدراسة في منشأة ناصر هم الذين يلجأون للأبناء الكبار لحل مشكلاتهم الأســرية الــتي تواجههم. وبينما إنخفضت نسبة مشاركة (الأقارب، الجيران والأصــدقاء) فــي القنطرة (٤,١%، ٥ ,٥%، ٦,٨% على التوالي) في حل المشــكلات الأســرية، ارتفعت نسبتهم في منشأة ناصر (٦,٧%، ١١,٢%، ١١,٢% على التوالي).

وحــول طــبيعة العلاقة بين السن والأشخاص الذين يفضل المبحوثين الــلجوء إليهــم لحــل مشكلاتهم التي تواجههم، يمكننا توضيحها من خلال البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (١٠)

العلاقة بين السن والأشخاص الذين يفضل المبحوثون اللجوء إليهم لحل المشكلات التي تواجههم

الفئات / المتغيرات	القنطرة البيضاء – السن						منشأة ناصر – السن					
	٣٠-٣٥	٣٥-٤٠	٤٠-٤٥	٤٥-٥٠	٥٠-٥٥	٥٥-٦٠ فأكثر	٣٠-٣٥	٣٥-٤٠	٤٠-٤٥	٤٥-٥٠	٥٠-٥٥	٥٥-٦٠ فأكثر
الزوجة	*,٢٩٠	,٠٣٥-	,٠٣٩-	,١٤٧-	,١٤٢-	,٠٧٢-	,٠٣٣-	,٠٩٨	,٠٥٢	*,٣٥٥-	,٣٠١	,١٢٤-
الأبناء الكبار	,٢١٨-	,١٣١	,٠٨١-	,٠٤٦-	,٠٧٥	,١٣٧	,٠١٤-	,١٧٦-	,١٩٣-	,٠٥٨-	**,٥٦٠	,١١٩-
الزوجة والأبناء	,١٩٢-	,١٤٠-	,٠٣٧	,٠٠٩-	,٢٠٠	,٠٦٨-	,٠٥٣-	,٠٦٧-	,٠٧٣-	,٠٨٦-	,٠٥٣-	,٠٤٥-
أحد الأقارب	,٠٨٤	,٠٩٨	,١٠٩	,٠٨٢-	,٠٨٣-	,٠٧٠-	,٠٧٦-	,٠٩٦-	,١٩٦	,١٥١	,٠٧٦-	,٠٦٥-
أحد الجيران	,١٢١-	,٠٦١	,٠٦٨	,٠٩٨	,٠٩٧-	,٠٨١-	,١٢٦-	,٠٥٢	,٠٢٤	,٠٢٢-	,١٢٦-	,١٧٩
أحد الأصدقاء	,٠١١	,١٧٧	,١٢٣-	,١٠٨-	,١١٠-	,٠٩٢-	,١٦٦	,٠١٤-	,٠٦٥	,٢١٩	,١١١-	,٠٩٤-
الزملاء في العمل	*,٢٦٢	,٠٤٧-	,٠٥٣-	,٠٤٦-	,٠٤٧-	,٠٣٩-	,١٦٦	,٠١٤-	,٠٦٥	,٠٠٢	,١١١-	,٢٢١
أي شخص أثق فيه	,٠٨٤-	,٠٦٨-	,٠٧٥-	,٢٠٤	,٠٦٧-	,٠٥٦-	,٠١٤-	,١٩٣-	,١٩٦	,٠٨٥-	,٠٩٦-	,١٥٢

* دالة عند مستوى ٠,٠٥

** دالة عند مستوى ٠,٠١

تكشــف الــبيانات الــواردة بالجدول السابق عن وجود علاقة ارتباطية موجبة عند مستوى ٠,٠٥ بالنسبة للقنطرة البيضاء لصالح الفئة العمرية(٣٠-٣٥) بالنســبة للمتغير الأول (الزوجة)، والمتغير قبل الأخير (الزملاء في العمل). وهذا يعني أن ثمة علاقة إيجابية بين السن والأشخاص الذين يفضل المــبحوث الــلجوء إليهم لحل المشكلات الأسرية التي تواجهه سواء بالنسبة لــلزوجة أو للزملاء في العمل وذلك في المنطقة الأولى. في حين لم تكشف الــبيانات الإحصــائية عــن وجــود أية علاقات ارتباطيه أخرى ذات دلالة إحصــائية عــند بــاقي الفئات العمرية والمتغيرات الأخرى بالنسبة للمنطقة الأولى.

أمــا بالنســبة للمنطقة الثانية، فقد جاءت العلاقة الارتباطية ذات دلالة إحصــائية ســالبة عند مستوى ٠,٠٥ بالنسبة للفئة العمرية (٤٥-٥٠) عند المــتغير الأول (الــزوجة) وهذا يعني عكس النتيجة السابقة، وأنه كلما تقدم الســن كــلما قــل اعتماد المبحوث على الزوجة في مناقشة المشكلات التي تواجهــه. ومما يؤكد على ذلك أن البيانات تكشف عن وجود علاقة إرتباطية ذات دلالــة إحصــائية موجبة عند مستوى ٠,٠١ في المنطقة ذاتها بالنسبة للمــتغير الثاني (الأبناء الكبار) عند مستوى الفئة العمرية (٥٠-٥٥)، ومن ثــم كــلما ارتفــع الســن كــلما اتجه بعض المبحوثين في المنطقة إلى حل مشكلاتهم الأسرية من خلال مناقشتها مع أبنائهم الكبار. ولم تأت أية دلالات إحصــائية أخــرى بالنسبة للفئات والمتغيرات الأخرى على مستوى المنطقة الثانية.

أما بالنسبة للعلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين والأشخاص الذين يلجأون إليهم لحل مشكلاتهم الأسرية، فيمكننا توضيحها من بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (١١)

العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين والأشخاص الذين يلجأون إليهم في حل المشكلات التي تواجههم.

المتغيرات / الفئات	القنطرة البيضاء - المستوى التعليمي								منشأة ناصر - المستوى التعليمي							
	أمي	يقرأ ويكتب	الابتدائية	الإعدادية	متوسط	فوق المتوسط	جامعي	دراسات عليا	أمي	يقرأ ويكتب	الابتدائية	الإعدادية	متوسط	فوق المتوسط	جامعي	دراسات عليا
الزوجة	*,٣٠٨-	,١٠١-	,١١٢-	,٠٩٧	*,٢٦٧	*,٢٦٧	,٠١٩	-	,٢٠٦	,١١٨-	-	,٠٧٣	,١٢٣-	,١٢٣-	,٠٨٦-	-
الأبناء الكبار	,١١٠	,١١٧-	,٠٥٧-	,١٠١-	,٠٦٥-	,٠٨١-	,٠٨١-	-	,٠٥٦-	,٠٦٠	-	,١٠٦-	,٢٦٠	,٠٨٦-	,٠٦٠-	-
الزوجة والأبناء	,٠٣٨	,٠٦٦-	,٢١٠	,١٣٠-	,٠٦٥	,١٠٦-	,٠٩٦	-	,٠١٨-	,٢٠٢	-	,١٩٧-	,١٥٩-	,٠٨٥	,١١١-	-
أحد الأقارب	,٠٢٣	,٠٥٦-	,٠٢٧-	*,٣٠١	,٠٨٨-	,٠٣٩-	,٠٣٩-	-	,٢١٨-	,١٥٩-	-	*,٣٧٠	,٠٥٢-	,٠٥٢-	**,٦٩٨	-
أحد الجيران	,٢٠٢	,٠٦٥-	,٠٣٢-	,٠٥٦-	,١٠٢-	,٠٤٥-	,٠٤٥-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أحد الأصدقاء	,١٢٧-	**,٤٠٦	,٠٣٦-	,٠٦٣-	,٠٥١-	,٠٥١-	,٠٥١-	-	,١٥٢-	,١١١-	-	**,٥٦٢	,٠٣٦	,٠٣٦-	,٠٢٥-	-
الزملاء في العمل	,٠٩٨	,٠٣٢-	,٠١٥-	,٠٢٧-	,٠٥٠-	,٠٢٢-	,٠٢٢-	-	,٠١١	,١٥٩-	-	,٠٦٥-	,٠٥٢-	**,٤٧٣	,٠٣٦-	-
أي شخص أثق فيه	,٢٢٥-	**,٣٢٥	,٠٢٢-	,٠٣٩-	,١٨٦	,٠٣١-	,٠٣١-	-	,١٥٢-	,١١١-	-	,٠٤٥-	**,٦٩٨	,٠٣٦-	,٠٢٥-	-

* دالة عند مستوى ٠,٠٥   ** دالة عند مستوى ٠,٠١

حيث تكشفت البيانات الواردة بالجدول السابق عن وجود علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى٠,٠٥ في المنطقة الأولى بالنسبة للمستوى التعليمي الأول (أمي) والمتغير الأول (الزوجة)، حيث كانت العلاقة سالبة. بمعني أنه كلما انخفض المستوى التعليمي كلما قل الاعتماد على الزوجة في حل المشكلات الأسرية. كما جاءت العلاقة الارتباطيه دالة إحصائيا عند نفس المستوى لكنها علاقة موجبة بين المستوى التعليمي الإعدادي واللجوء لأحد الأقارب لحل المشكلات الأسرية. والمستويين التعليميين (المتوسط وفوق المتوسط) واللجوء للزوجة لحل المشكلات الاسرية، مما يؤكد على أن ثمة علاقة بين ارتفاع المستوى التعليمي والاعتماد على الزوجة لحل المشكلات الأسرية، بينما يرتبط انخفاض المستوى التعليمي بالاتجاه إلى أطراف أخرى لحل المشكلات الأسرية.

كما تشير البيانات الواردة في الجدول ذاته والتي تتعلق بالمنطقة الأولى إلى أن هناك علاقات ارتباطية دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠١، حيث جاءت تلك العلاقات موجبة بالنسبة للمستوى التعليمي الثاني (يقرأ ويكتب) واللجوء إلى أحد الأصدقاء وأي شخص يثق فيه لحل المشكلات التي تواجهه في نطاق الأسرة. بينما لم تتضح من البيانات وجود علاقات ارتباطية أخرى ذات دلالة إحصائية عند باقي المتغيرات والمستويات التعليمية الأخرى في المنطقة الأولى.

وعلى صعيد آخر، تشير البيانات الواردة بالجدول نفسه والخاصة بالمنطقة الثانية إلى أن هناك علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ بالنسبة للمستوى التعليمي (الإعدادية) واللجوء لأحد الأقارب لحل المشكلات الأسرية. كما يتضح من البيانات أيضا وجود علاقات ارتباطية (موجبة) وذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ في المنطقة ذاتها كانت هذه العلاقات لصالح المستويات التعليمية (الإعدادية واللجوء لأحد الأصدقاء لحل المشكلات)، (المستوى المتوسط واللجوء لأي شخص محل ثقة)، (فوق المتوسط واللجوء إلى الزملاء في العمل)، وأخيراً (المستوى الجامعي واللجوء لأحد الأقارب). ومن ثم يتضح أيضاً أن هناك علاقة بين ارتفاع المستوى التعليمي والتنوع في مجال اختيار الأشخاص لحل المشكلات الأسرية التي تواجه المبحوثين في المنطقة الثانية. في حين أوضحت البيانات الخاصة بالمنطقة الأولى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما زاد الاعتماد على الزوجة لحل المشكلات الأسرية.

٤- أساليب الضبط الاجتماعي وبناء القوة:

لاشك أن التعرف على أساليب الضبط الاجتماعي والأساليب التي يلجأ إليهـا المـبحوثون لحل المشكلات والخلافات التي تواجههم سواء كانت تلك الأسـاليب تقـليدية (غير رسمية Informal) أو حديثة (رسمية Formal) يمثل أحـد المحـاور الأساسية للدراسة الراهنة. ويمكننا توضيح ذلك من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (١٢)

المشكلات الأكثر حدوثا في منطقتي الدراسة وأساليب مواجهتها

العينة / المتغيرات	القطرة البيضاء		منشأة ناصر		النسبة الحرجة	مستوى الدلالة
	ك	%	ك	%		
١- الخلافات:						
- خلافات بسبب الحريم	١٧	٢٠,٩٩	٩	١٢,٩	١,٥٢	–
-خلافات بسبب الانتخابات	–	–	٢	٢,٩	١,٧٩	–
-خلافات بسبب الأبناء	٣٩	٤٨,١	٢٧	٣٨,٦	١,٣٦	–
-خلافات بسبب العمل	٢	٢,٥	٤	٥,٧	١,١٦	–
خلافات بسبب الاشتراك في المرافق	١٣	١٦,١	١٠	١٤,٢	٠,٣٧	–
- لا توجد خلافات	١٠	١٢,٣	١٨	٢٥,٧	٢,٤٤	٠,٠٥
المجموع	٨١	%١٠٠	٧٠	%١٠٠		
٢- أساليب حل الخلافات:						
- أحلها ودي	٥١	٦٢,٩٦	٣٦	٣٧,١	٣,٦٦	٠,٠١
- الاستعانة بكبار السن	١٥	١٨,٥	١٣	١٣,٤	٠,٩٩	–
- أذهب للشرطة	٤	٤,٩٤	٥	٥,٢	٠,٠٨	–
- أحد أعضاء الحزب الوطني	–	–	٢	٢,١	١,٤٠	–
- أحد أعضاء مجلس الشعب	–	–	٤	٤,١	١,٩٩	٠,٠٥
- أحد المعلمين في الحتة	٣	٣,٧	٧	٧,٢	١,٠٤	–
- أحد الأصدقاء	٣	٣,٧	٨	٨,٢	١,٣٣	–
- أحد الجيران	١	١,٢	١٢	١٢,٤	٣,٠٤	٠,٠١
- أحد الأقارب	٤	٤,٩	١٠	١٠,٣	١,٤٢	–
المجموع	٨١	%١٠٠	٩٧	%١٠٠		

يتضـح مـن الجدول السابق (رقم١٢) فيما يتعلق **بالخلافات الأكثر حدوثا في منطقتي الدراسة** أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فقـط بالنسبة للمتغير الأخير (لا توجد مشكلات)، حيث كانت لصالح منشـأة ناصر. وبالرغم من أن البيانات الواردة بالجدول لم توضح أية فروق أخـرى دالة إحصائيا بين المنطقتين، إلا أن تحليل النسب الإحصائية الواردة بـالجدول يـبين وجـود بعـض الفـروق بين المنطقتين فيما يتعلق بأنماط المشـكلات المنتشـرة أو الأكثر حدوثا على مستوى كل منطقة. وتتمثل هذه الاخـتلافات فيما يلي: بينما شكلت نسبة المشكلات التي تحدث بسبب الحريم نسـبة (٢٠,٩٩%) ومن ثم احتلت المرتبة الثانية في ترتيب المشكلات على مسـتوى المنطقة الأولى. جاءت المشكلات بسبب الاشتراك في المرافق في

نسبة (٢٠,٩٩%) ومن ثم احتلت المرتبة الثانية في ترتيب المشكلات على مستوى المنطقة الأولى. جاءت المشكلات بسبب الاشتراك في المرافق في المرتبة الثانية من حيث ترتيب المشكلات في المنطقة الثانية بنسبة قدرها (١٤,٢%) بينما احتلت تلك المشكلة المرتبة الثالثة بالنسبة للمنطقة الأولى بنسبة قدرها (١٦,١%). كما تتضح الفروق بين المنطقتين أيضا على مستوى المشكلات الأخرى (مشكلات بسبب الانتخابات، مشكلات بسبب العمل، مشكلات بسبب الحريم، ومشكلات بسبب الاشتراك في المرافق).

وعلى الرغم من هذه الاختلافات بين المنطقتين، فإن السمة العامة المشتركة تتمثل في أن أكثر المشكلات حدوثا على مستوى منطقتي الدراسة هي (المشكلات بسبب الأبناء) حيث احتلت هذه المشكلات المرتبة الأولى من حيث ترتيب المشكلات على مستوى المنطقتين وجاءت نسبتها (٤٨,١%) في القنطرة البيضاء، و(٣٨,٦%) في منشأة ناصر. وفي ضوء ذلك يمكن القول، أن معظم المشكلات التي تعاني منها منطقتي الدراسة تتعلق بطبيعة العلاقات الاجتماعية بين السكان (علاقات الجيرة) مثل المشكلات بسبب الأبناء، والمشكلات بسبب الحريم، فضلا عن المشكلات التي تتعلق بالمرافق والخدمات، وهذه المشكلات تمثل سمة عامة مشتركة على مستوى المناطق الحضرية الفقيرة والشعبية والعشوائية على وجه العموم.

وفيما يتعلق **بأساليب حل الخلافات**، توضح البيانات الواردة بالجدول ذاته أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ بالنسبة للمتغير (أحد أعضاء مجلس الشعب)، حيث كانت الدلالة لصالح منشأة ناصر. وأن ثمة فروقاً أخرى دالة إحصائيا بين المنطقتين عند مستوى ٠,٠١ بالنسبة للمتغيرات (أحلها ودي) حيث كانت الدلالة لصالح القنطرة البيضاء، والمتغير (أحد الجيران) وكانت الدلالة فيها لصالح منشأة ناصر. وعلى الرغم من عدم وجود فروق أخرى ذات دلالة إحصائية بين المنطقتين بالنسبة للمتغيرات الأخرى الواردة بالجدول، إلا أن تحليل النسب الإحصائية يؤكد على بعض الفروق وبخاصة عند المتغيرات (الاستعانة بكبار السن، الاستعانة بالشرطة، الاستعانة بأحد أعضاء الحزب الوطني، أحد المعلمين في الحتة، أحد الأصدقاء، أحد الأقارب). وفي معظمها فروق محدودة ومتقاربة. ولكن الظاهرة اللافتة للنظر تتمثل في أن الاستعانة بالأسلوب الأول (حل المشكلات بطريقة ودية) قد احتل المرتبة الأولى على مستوى منطقتي الدراسة رغم الفروق الدالة بينهما والتي جاءت في صالح المنطقة الأولى. وأن هذا الأسلوب التقليدي غير الرسمي هو أكثر الأساليب استخداما

فـــي المنطقـــتين من وجهة نظر عينتي الدراسة. ولقد جاءت النسبة متقاربة علـــى مســـتوى المنطقتين من حيث الإستعانة بالأساليب غير الرسمية والتي تمثـلت فـــي الحلول الودية للخلافات وذلك من خلال الإستعانة بكبار السن والأقـــارب والجيـــران والأصـــدقاء وأحد المعلمين، بواقـــــع ٩٥,٦% في المـــنطقة الأولى، و ٨٨,٦% فـــي المنطقة الثانية. وعلى صعيد آخر، ثمة ملاحظـــة أخرى تتمثل في أنه إذا كانت الأساليب التقليدية للضبط الاجتماعي هـــي الأســـاليب الأكـــثر اســـتخداما لحل المشكلات التي تحدث في المنطقة الأولى، فـــإن التـــنوع والتـــباين والـــتداخل بين الأسلوبين (الرسمي وغير الرســـمي) هو الأكثر استخداما في المنطقة الثانية، حيث تجمع المنطقة بين الأســـاليب الرسمية والأساليب غير الرسمية (الحل الودي، والاستعانة بكبار الســـن، أعضاء الحزب ومجلس الشعب، وأحد المعلمين، أحد الأصدقاء، أحد الجيـــران، وأحد الأقارب) مما يؤكد على الفروق والاختلافات بين المنطقتين فـــي هـــذا الجـــانب. الأمر الذي يؤكد أيضا على الفروق والاختلافات بين المنطقتين على مستوى العلاقات القرابية والاجتماعية كما أشرنا إلى ذلك في سياق تحليل البيانات الواردة بالجدول الخاص بالعلاقات الاجتماعية والقرابية على مستوى منطقتي الدراسة.

وفيمـــا يتعـــلق بالعلاقة بين السن وأساليب حل الخلافات والمشكلات التي تحدث في منطقتي الدراسة، فيمكننا توضيحها من البيانات الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم (١٣)
العلاقة بين السن وأساليب حل الخلافات والمشكلات التي تحدث في منطقتي الدراسة

الفئات / المتغيرات	القنطرة البيضاء – السن						منشأة ناصر – السن					
	٣٠-٣٥	٣٥-٤٠	٤٠-٤٥	٤٥-٥٠	٥٠-٥٥	٥٥-٦٠ فأكثر	٣٠-٣٥	٣٥-٤٠	٤٠-٤٥	٤٥-٥٠	٥٠-٥٥	٥٥-٦٠ فأكثر
أحلها وديا	,٠٥٦	,٠١٤	,٠١٥	,٠٣١-	,٠٨٥	,٠٩١-	,٠٣٣-	,٠٤٢-	,١٩٨	,١١٤-	,٠٣٣-	,٠٦٦
الاستعانة بأحد كبار السن	,٠٣٨	,٠٦٨	,٠٤٧-	,٠١٤-	,١٥٢-	,٠٢٦	,٢٠٥-	,٠٥٤	,٠٣٦-	*,٣٣٨	,٠١٨-	,٠٣٧
أذهب للشرطة	-	-	-	-	-	-	,٣٠٥	,٠٩٦	,١٠٥-	,١٢٣-	,٣٠٥	,٠٦٥-
أحد أعضاء الحزب الوطني	-	-	-	-	-	-	,٠٩٤-	,١١٩-	*,٣٦٨	,١٥٣-	,٠٩٤-	,٠٨١-
أحد أعضاء مجلس الشعب	-	-	-	-	-	-	**,٤٨٠	,٠٦٧-	,٠٧٣-	,٠٨٦-	,٠٥٣-	,٠٤٥-
أحد المعلمين في الحتة	,٠٥٩-	*,٢٦٣	,٠٥٣-	,٠٤٦-	,٠٤٧-	,٠٣٩-	**,٤٨٠	,٠٦٧-	,٠٧٣-	,٠٨٦-	,٠٥٣-	٠٤٥-
أحد الأصدقاء	,٠٨٤-	,٠٦٨-	,١٧٠	,٠٦٦-	,٠٦٧-	,٠٥٦-	**,٤٨٠	,٠٦٧-	,٠٧٣-	,٠٨٦-	,٠٥٣-	,٠٤٥-
أحد الجيران	,٠٨٤-	,٠٦٨-	,٠٧٥-	,٢٠٤	,٢٠٣	,٠٥٦-	,١١١-	,٠١٤-	,١٥٣-	,٠٠٢	**,٧٢٢	,٠٩٤-
أحد الأقارب	,٠٥٩-	,٠٤٧-	,٠٥٣-	,٠٤٦-	,٠٤٧-	,٠٣٩-	,٠٥٣-	,٠٧٦-	,٠٧٣-	,٠٨٦-	,٠٥٣-	,٠٤٥-

* دالة عند مستوى ٠,٠٥ ** دالة عند مستوى ٠,٠١

تكشف البيانات الواردة بالجدول السابق عن وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ وبين الفئة العمرية (٣٥-٤٠) واللجوء لأحد المعلمين في الحتة لحل الخلافات والمشكلات التي تواجههم. ولم يتضح من البيانات أية علاقات ارتباطية ذات دلالة إحصائية بالنسبة للمتغيرات والفئات العمرية الأخرى الواردة بالجدول في القنطرة البيضاء. في حين أوضحت البيانات الخاصة بمنشأة ناصر أن هناك علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥، كانت لصالح الفئة العمرية (٤٥-٥٠) واللجوء إلى أحد كبار السن لحل المشكلات التي تواجههم، وعلاقة ارتباطية أخرى موجبة عند نفس المستوى لصالح الفئة العمرية (٤٠-٤٥) والاستعانة بأحد أعضاء الحزب الوطني لحل المشكلات التي تواجههم. كما أوضحت البيانات أيضا وجود علاقات ارتباطية موجبة جميعها عند مستوى ٠,٠١ في المنطقة ذاتها جاءت على النحو التالي: الفئة العمرية (٣٠-٣٥) وتنوع الأساليب التي تستخدمها لحل المشكلات التي تواجهها والتي تراوحت بين (الأساليب التقليدية غير الرسمية والأساليب الحديثة الرسمية) (أحد أعضاء مجلس الشعب، وأحد المعلمين في الحتة، وأحد الأصدقاء). كما جاءت العلاقة الارتباطية الموجبة الأخرى عند الفئة العمرية (٥٠-٥٥) واللجوء لأحد الجيران لحل المشكلات التي تواجههم.

ونستخلص من ذلك أن المنطقة الثانية تضم أساليب متباينة ومتنوعة للضبط الاجتماعي Social Control تتراوح بين الأساليب التقليدية والتي تتمثل في الحل الودي والاستعانة بكبار السن والأصدقاء والجيران والأقارب وأحد المعلمين، والأساليب الحديثة والتي تتمثل في الاستعانة بالشرطة أو بأحد أعضاء الحزب الوطني أو أحد أعضاء مجلس الشعب، وهي أساليب متداخلة ومتفاعلة ومتعايشة داخل البنية الاجتماعية للمنطقة العشوائية، وكل منها يعكس أوضاعا اجتماعية وثقافية متباينة. فضلا عن أن استخدام أي من تلك الأساليب في حل الخلافات والمشكلات يعكس التنوع والتباين في الفئات العمرية لسكان هذه المنطقة بشكل عام.

وعلى صعيد أخر، فإن التعرف على نوعية الجرائم الأكثر حدوثا على مستوى منطقتي الدراسة والأساليب المختلفة المستخدمة لمواجهة تلك الجرائم يعد مفيدا في إلقاء الضوء على الخصائص العامة والمشتركة بين المنطقتين، وكذلك الفروق والاختلافات بينهما. ويمكننا توضيح ذلك من واقع البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (١٤)
الجرائم الأكثر انتشارا في منطقتي الدراسة وأساليب مواجهتها

العينة / المتغيرات	القنطرة البيضاء		منشأة ناصر		النسبة الحرجة	مستوى الدلالة
	ك	%	ك	%		
١- أنواع الجرائم:						
- قتل	٣	٣,٢	١	١,٢	٠,٩٥	–
- اعتداء	١	١,١	٣	٣,٥	١,١٤	–
- سرقة	١٧	١٨,٣	١٢	١٤,٠	٠,٨٢	–
- اغتصاب	٣	٣,٢	٥	٥,٩	٠,٩٢	–
- مخدرات	٢	٢,٢	٥	٥,٩	١,٣٤	–
- مشاجرات	٤١	٤٤,١	٣٤	٤٠,٠	٠,٥٩	–
- سب	١٩	٢٠,٤	١١	١٢,٩٤	١,٤١	–
- لا توجد جرائم	٧	٧,٥	١٤	١٦,٥	١,٩٧	٠,٠٥
المجموع	٩٣	%١٠٠	٨٥	%١٠٠		
٢- أساليب المواجهه:						
- نحلها بيننا ودي	٢٦	٣٨,٩	٢٣	٢٥,٨	٢,٠٠	٠,٠٥
- نلجا لأحد كبار السن	١٠	١٤,٩	١١	١٢,٤	٠,٥٢	–
- نلجا لكبير الحتة	٥	٧,٤	٥	٥,٦	٠,٥٢	–
- نلجا إلي البوليس	٢٥	٣٧,٣	٢٣	٢٥,٨	١,٧٦	–
- نلجا للقيادات المحلية	–	–	٥	٥,٦	٢,٢٥	٠,٠٥
أعضاء الحزب الوطني	–	–	٦	٦,٧	٢,٤٧	٠,٠٥
أعضاء مجلس الشعب	–	–	٧	٧,٩	٢,٧٠	٠,٠١
- رجال الدين	١	١,٥	٩	١٠,٢	٢,٥٠	٠,٠٥
المجموع	٦٧	%١٠٠	٨٩	%١٠٠		

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المنطقتين فيما يتعلق بأنواع الجرائم الأكثر انتشاراً على مستوى المنطقتين باستثناء المتغير الأخير (لا توجد جرائم) حيث جاء الفرق دال إحصائيا عند مستوى ٠,٠٥ لصالح منشأة ناصر. ولا شك أن هذه النتيجة تتفق إلى حد كبير مع ما أشرنا إليه في سياق الحديث عن المشكلات المنتشرة على مستوى بالمنطقة. وعلى الرغم من ذلك، فإن البيانات الإحصائية الواردة بالجدول ذاته تشير إلى عدد من الفروق والاختلافات بين المنطقتين بالنسبة لأنواع الجرائم الأكثر إنتشاراً رغم عدم دلالة تلك الفروق إحصائيا، وبخاصة فيما يتعلق بالجرائم التالية (السرقة، السب)، أما باقي الجرائم فنسبتها متقاربة إلى حد كبير على مستوى المنطقتين. غير أن السمة العامة المشتركة بين المنطقتين تتمثل في أن (المشاجرات) قد احتلت المرتبة الأولى من حيث ترتيب الجرائم الأكثر حدوثا على مستوى المنطقتين رغم الفارق البسيط بين النسبتين (٤٤,١%) في القنطرة البيضاء، و (٤٠%) في منشأة ناصر. ولا شك أن انتشار مثل هذه الجرائم يعبر بوضوح عن معدل التزاحم في المناطق العشوائية وارتفاع نسبة الكثافة السكانية، ومن ثم فإن معظم تلك المشاجرات

عـادة ما تكون بسبب الأطفال أو بسبب الخلافات بين الجيران على المرافق والخدمات المحدودة في المنطقة العشوائية بشكل عام. بالإضافة إلى الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والسكنية التي يعيش في ظلها هؤلاء السكان.

وفيمـا يتعـلق بأسـاليب مواجهـة تلك الجرائم فقد كشفت البيانات الإحصـائية الـواردة في الجدول ذاته عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بعضـها عـند مستوى ٠,٠٥ والبعض الآخر عند مستوى ٠,٠١ أما بالنسبة لـلفروق ذات الدلالـة الإحصـائية عـند المستوى الأولى فقد كانت لصالح القـنطرة البيضـاء بالنسبة للأسلوب الأول (نحلها بيننا ودي)، بينما جاءت الفـروق الأخـرى عند المستوى نفسه لصالح منشأة ناصر بالنسبة للأساليب (القيـادات المحـلية، أعضـاء الحـزب الوطني، رجال الدين). أما بالنسبة لـلفروق ذات الدلالـة عند المستوى الثاني ٠,٠١ فقد كانت لصالح المنطقة الثانية بالنسبة لأسلوب اللجوء لأعضاء مجلس الشعب لمواجهة الجرائم التي تحدث بالمنطقة.

ونسـتخلص من ذلك، أنه إذا كانت الأساليب الأكثر استخداما لمواجهة الجـرائم الـتي تحـدث فـي القنطرة البيضاء تتميز بالطابع التقليدي، فإن الأسـاليب التي يلجأ إليها المبحوثون في منشأة ناصر لمواجهة الجرائم التي تحـدث فـي المـنطقة تجمع بين النمطين (التقليدي غير الرسمي والحديث الرسـمي). ولقـد أشـرنا في موضع سابق في سياق الحديث عن الوسائل والأسـاليب الـتي يلجأ إليها المبحوثون على مستوى منطقتي الدراسة لحل الخلافـات والمشـكلات الـتي تواجههـم أن الأساليب التقليدية هي الأكثر اسـتخداما فـي المـنطقة الأولى، بيـنما المنطقة الثانية ينتشر فيها استخدام الأسـلوبين (التقـليدي والحديـث). وربمـا يمكن تفسير ذلك في ضوء قدم المـنطقة الأولى ومـن ثم سيادة نمط العلاقات الاجتماعية القوية وعلاقات الجيـرة، الأمر الذي ينعكس على استخدامهم لتلك الأساليب أكثر من الاتجاه لاستخدام الأساليب الرسمية. وأن حداثة المنطقة الثانية يمكن أن ينعكس على نمط العلاقات الاجتماعية السائدة ومن ثم الاتجاه لاستخدام البعض للأساليب الرسمية بجانب استخدام البعض الآخر للأساليب التقليدية.

وبالرغم من ذلك، فإن الظاهرة اللافتة للنظر والتي يمكن الإشارة إليها مـن واقع البيانات الإحصائية الواردة بالجدول ذاته تتمثل في أن هناك سمة عامـة مشـتركة على مستوى منطقتي الدراسة، حيث يحتل الأسلوب الأول (نحـلها بينـنا ودي) المرتـبة الأولى بيـن الأساليب الأخرى في القنطرة البيضـاء، وذلـك بنسـبة (٣٨,٩%)، وفي الوقت ذاته نجد أن اللجوء إلى

الــبوليس يحتل المرتبة الثانية على مستوى المنطقة ذاتها بنسبة (٣٧,٣%). وهــذا يعــني أن المــنطقة تجمــع أيضا بين الأسلوبين (التقليدي والحديث) كأســاليب للضــبط الاجــتماعي. وربما يرجع ذلك إلى أن هناك جرائم مثل (القتل والمخدرات والسرقات) قد يصعب في كثير من الأحيان حلها بالطرق والأساليب التقليدية، ويتطلب الأمر ضرورة الإبلاغ عنها أو حلها من خلال الأساليب الرسمية. وينطبق هذا التحليل أيضا على المنطقة الثانية، حيث نجد نسبة الأسلوب الأول بلغت (٢٥,٨%)، والأسلوب الآخر (نلجأ إلى البوليس) (٢٥,٨%) وهــي أعــلى نسبة على مستوى المتغيرات الواردة بالجدول في نفس المنطقة.

ونخــلص مــن التحــليلات الســابقة، أن أساليب الضبط الاجتماعي (الرســمية وغيــر الرســمية) المســتخدمة في حل الخلافات والمشكلات ومواجهــة الجــرائم على مستوى منطقتي الدراسة تتناسب وطبيعة وأنماط المشــكلات الــتي تحدث في المنطقة من جانب، كما أن تداخل وتعايش هذه الأســاليب المتباينة يعبر بشكل واضح عن طبيعة البنية الاجتماعية والثقافية للمنطقــتين مــن جــانب آخر. ويعكس أيضا التباين الواضح في مستويات الوعي الاجتماعي والثقافي وأنماط العلاقات الاجتماعية السائدة في المناطق العشوائية من جانب ثالث. فضلا عن مستوى الوعي السياسي والذي يتضح من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (١٥)

أصحاب القوة والنفوذ في منطقتي الدراسة

العينة / المتغيرات	القنطرة البيضاء ك	القنطرة البيضاء %	منشأة ناصر ك	منشأة ناصر %	النسبة الحرجة	مستوى الدلالة
أعضاء الحزب الوطني	–	–	١	٢,٥	١,١٥	–
أعضاء المجالس المحلية	٧	١٠,٨	٣	٧,٥	٠,٥٠	–
كبار الحتة	٤١	٦٣,١	٢٢	٥٥,٠	٠,٧٤	–
أصحاب العصبيات والنفوذ	٢	٣,١	١	٢,٥	٠,١٦	–
المتعلمين	٣	٤,٦	١	٢,٥	٠,٤٩	–
المعلمين	١	١,٥	٥	١٢,٥	٢,١٢	٠,٠٥
رجال الدين	١١	١٦,٩	٧	١٧,٥	٠,٠٧	–
المجموع	٦٥	%١٠٠	٤٠	%١٠٠		

تكشـــف البيانات الواردة بالجدول السابق والذي **يتعلق بأصحاب القوة والنفوذ على مستوى منطقتي الدراسة** أن هناك فرقا واحداً ذا دلالة إحصائية عـــند مســـتوى ٠,٠٥ لصـــالح منشأة ناصر بالنسبة للمتغير (المعلمين)، ولم يتضـــح من البيانات الواردة بالجدول وجود فروق أخرى ذات دلالة إحصائية بالنســـبة لـــباقي المـــتغيرات الواردة بالجدول على مستوى المنطقتين. وعلى الرغم مما تشير إليه البيانات الإحصائية من وجود فروق بين المنطقتين رغم أنهـــا ليســـت دالـــة إحصائيا، فإن نسبتها تكاد تكون متساوية بالنسبة لبعض المـــتغيرات أو متقاربة بالنسبة للبعض الآخر. ومن السمات العامة والمشتركة بيـــن المنطقتين أن (كبار الحتة) يمثلون أعلى نسبة كأصحاب قوة ونفوذ على مستوى المنطقتين، حيث جاءت نسبتهم (٦٣,١%) في القنطرة البيضاء،و(٥٥ %) في منشأة ناصر.

وحـــول طـــبيعة العلاقة بين السن وتحديد المبحوثون لأصحاب القوة والنفوذ في مناطق إقامتهم، يمكننا توضيحها من بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (١٦)

العلاقة بين السن وتحديد المبحوثون لأصحاب القوة والنفوذ في مناطق إقامتهم

الفئات / المتغيرات	القنطرة البيضاء						منشأة ناصر					
	السن						السن					
	٣٠–٣٥	٣٥–٤٠	٤٠–٤٥	٤٥–٥٠	٥٠–٥٥	٥٥–٦٠	٣٠–٣٥	٣٥–٤٠	٤٠–٤٥	٤٥–٥٠	٥٠–٥٥	٥٥–٦٠
أعضاء الحزب	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
أعضاء المجالس المحلية	٫٠٩٠	٫١٣٣-	٫١٤٨-	٫١٣٠-	٫٠١٨	٫٠٦٠	٫٠٥٣-	٫٠٦٧-	٫٠٧٣-	٫٢٩٧	٫٠٥٣-	٫٠٤٥-
كبار الحتة	٫١٩٩	٠٫٢٦٢	٫٠٢٧-	٫٠٠٤-	٫٠٨٦	٫٠٢٣	٫١٩٢	٫٠٨٠-	٫٠٣٨-	٫٠٣٨-	٠٫٣٤٦	٫١٩٢-
أصحاب العصبيات والنفوذ	٫٠٨٦	٫١٥٢	٫٠٧٧-	٫٠٦٢-	٫٠٦٩-	٫٠٥٧-	٫٠٥٣-	٫٠٦٧-	٫٠٧٣-	٫٠٨٦-	٫٠٥٣-	٫٠٤٥-
المتعلمون.	٫١٠٤-	٫٠٨٤-	٫٠٩٣-	٫٠٨٢-	٫١٣٩-	٫٠٧٠-	٫٠٧٦-	٫٠٩٦-	٫١٩٦	٫١٢٣-	٫٣٠٥	٫٠٦٥-
المعلمون.	٫٠٥٩-	٫٠٤٧-	٫٠٥٣-	٫٠٤٦-	٫٠٤٧-	٫٠٣٩-	٫٠٧٦-	٫٠٩٦-	٫١٩٦	٫١٢٣-	٫٣٠٥	٫٠٦٥-
رجال الدين	٫١٦٥-	٫٢٣٧	٫١٢٦	٫١٣٠-	٫٠٤٠	٫١١٠-	٫١٢٦-	٫٢٦٤	٫٢٤٩	٫٢٠٣-	٠٫٣٧٨	٫١٠٧-

* دالة عند مستوى ٫٠٥

تكشف البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (١٦) عن وجود علاقة ارتباطيه موجبة دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠٥ لصالح الفئة العمرية (٣٥-٤٠ سنة) الذين أكدوا على أن كبار الحتة يمثلون أصحاب القوة والنفوذ في القنطرة البيضاء. بينما لم توضح البيانات أية علاقات ارتباطيه أخرى دالة إحصائياً بالنسبة للفئات العمرية والمتغيرات الأخرى الواردة بالجدول والخاصة بالمنطقة ذاتها. كما كشفت البيانات الخاصة بمنشأة ناصر عن وجود علاقات ارتباطيه موجبة أيضا جاءت جميعها عند مستوى دلالة ٠,٠٥ لصالح الفئة العمرية (٥٠-٥٥ سنة) الذين أكدوا على أن (كبار الحتة ورجال الدين) هم أكثر الفئات التي تمثل القوة والنفوذ على مستوى المنطقة الثانية.

ويتضح مما سبق، أن أكثر الفئات التي تمثل القوة والنفوذ على مستوى منطقتي الدراسة من وجهة نظر الفئات العمرية المختلفة (٣٥-٤٠) في المنطقة الأولى، و (٥٠-٥٥ سنة) في المنطقة الثانية (أي من وجهة نظر الشباب وكبار السن) هي (كبار الحتة ورجال الدين). أي أن المحددات التقليدية لمراكز القوة والنفوذ هي المحددات الأكثر وضوحا وتأثيرا على العلاقات الاجتماعية في المنطقتين. بمعنى آخر أن هذه الفئات لا تزال تحتل أهمية ومكانة خاصة بين السكان من حيث الاحترام والحكمة في معالجة الأمور ومواجهة المشكلات ومساعدة الأخرين على حل مشكلاتهم.

٥- المشاركة السياسية والموقف من بعض القضايا المجتمعية:

نظراً لأن المشاركة السياسية تمثل أحد محاور الدراسة الراهنة، وذلك لأنها تعكس مستوى الوعي الاجتماعي والسياسي والثقافي لسكان المناطق العشوائية ومدي مشاركتهم بفعالية في القضايا السياسية والاجتماعية. لذلك فإن الأمر يتطلب التعرف على طبيعة هذه المشاركة من حيث أبعادها ومجالاتها وبخاصة فيما يتعلق بالمشاركة في الانتخابات، وكذلك المشاركة في المشروعات الخاصة بالمنطقة (الجهود الأهلية)، فضلاً عن طبيعة الموقف من قضيتي العنف والإرهاب. ومدى الوعي بالمشكلات الأساسية التي تعاني منها هاتين المنطقتين العشوائيتين، والمشكلات المشتركة والفروق النوعية بين المنطقتين الخاصة بتلك الجوانب والأبعاد. ويمكننا التعرف على تلك الخصائص والسمات العامة والفروق بين المنطقتين من واقع بيانات الدراسة الميدانية الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم (١٧)
المشاركة في الانتخابات والعوامل المسئولة عن عدم مشاركة بعض السكان المقيمين في منطقتي الدراسة.

المتغيرات / العينة	القنطرة البيضاء		منشأة ناصر		النسبة الحرجة	مستوى الدلالة
	ك	%	ك	%		
المشاركة في الانتخابات:						
نعم	٣٦	٥٥,٤	٢٢	٥٥,٠	٠,٠٤	–
لا	٢٩	٤٤,٦	١٨	٤٥,٠	٠,٠٤	–
المجموع	٦٥	%١٠٠	٤٠	%١٠٠		
مدى مشاركة السكان في الانتخابات:						
نعم	٤١	٦٣,١	٢٧	٦٧,٥	٠,٤١	–
لا	٢٤	٣٦,٩	١٣	٣٢,٥	٠,٤٢	–
المجموع	٦٥	%١٠٠	٤٠	%١٠٠		
العوامل المسئولة عن عدم المشاركة:						
لأنه لا قيمة لأصواتهم	١٥	٣٠,٦	٤	١٢,٥	١,٩١	–
لأنهم غير مهتمين	٢٠	٤٠,٨	٧	٢١,٩	١,٧٩	–
لأن عندهم مشاكل كثيرة	١٢	٢٤,٥	١٤	٤٣,٧	١,٨٤	–
لا أعرف	٢	٤,١	٧	٢١,٩	٢,٥٣	٠,٠٥
المجموع	٤٩	%١٠٠	٣٢	%١٠٠		

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المنطقتين بالنسبة للمتغيرات الواردة بالجدول والتي تتعلق بالمشاركة في الانتخابات. وأن هناك سمات عامة مشتركة على مستوى المنطقتين العشوائيتين تتمثل في ارتفاع نسبة الذين يشاركون بايجابية في الانتخابات، حيث بلغت نسبتهم (٥٥,٤%) في المنطقة الأولى، و (٥٥%) في المنطقة الثانية، وهي نسبة متساوية والفارق بينها فقط ٠,٤%، لذلك ليست ذات دلالة إحصائية. ومن ناحية أخرى جاءت نسبة الذين أجابوا بعدم المشاركة في الانتخابات متقاربة أيضا على مستوى منطقتي الدراسة (٤٤,٦%) في المنطقة الأولى، و (٤٥%) في المنطقة الثانية، حيث كان الفرق بين النسبتين محدوداً جداً ومن ثم جاء غير دال إحصائياً.

ونستخلص من ذلك، أن المشاركة في الانتخابات تعد سمة عامة ومشتركة على مستوى المنطقتين العشوائيتين. وفي الوقت ذاته تعد نسبة الذين لا يشاركو ن في الانتخابات مرتفعة أيضا على مستوى المنطقتين. ويمكننا تفسير ذلك في ضوء مجموعة من العوامل منها: إنخفاض المستوى التعليمي وارتفاع نسبة الأمية وانخفاض مستوى الوعي الثقافي والاجتماعي

والسياسي، فضلا عن الضغوط الاقتصادية والأعباء المعيشية والمشكلات السكنية والاجتماعية التي يواجهها هؤلاء السكان والتي تعد سمات عامة للمناطق العشوائية الحضرية. حيث تنعكس هذه الأمور جميعها على عملية المشاركة السياسية لسكان هذه المناطق ذات الطبيعة الخاصة بالمقارنة بالأحياء السكنية الحضرية الأخرى والتي قد يتوافر فيها ظروف معيشية أفضل.

وفيما يتعلق بآراء المبحوثين في **مدى مشاركة السكان في الانتخابات**، كشفت البيانات الواردة بالجدول ذاته عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية. وأن البيانات الإحصائية الواردة بالجدول توضح أن هناك سمات عامة مشتركة بين المنطقتين تتمثل في التقارب الواضح بين تلك النسب على مستوى المنطقتين سواء تلك النسب التي تؤكد على مشاركة السكان في المنطقتين في الانتخابات والتي جاءت على النحو التالي (٦٣,١ %) من إجمالي عينة الدراسة في القنطرة البيضاء، و (٦٧,٥%) من إجمالي العينة في منشأة ناصر. أو فيما يتعلق بالنسب التي تؤكد على عدم مشاركة السكان في المنطقتين في الانتخابات والتي جاءت هي الأخرى متقاربة إلى حد كبير ومن ثم جاءت الفروق بينها غير دالة إحصائيا، وهذه النسب جاءت على النحو التالي (٣٦,٩%) بالنسبة للمنطقة الأولى، و (٣٢,٥%) بالنسبة للمنطقة الثانية. هذا يعني أن آراء المبحوثين في عدم المشاركة الفعالة للسكان في منطقتي الدراسة في الإنتخابات يعبر عن عدم اهتمامهم بهذه القضية، أو لأن لديهم مشكلات حياتية يعيشون فيها، أو لأنهم مقتنعين بأنه لا قيمة لأصواتهم في النهاية.

وفي ضوء ذلك، فإن التعرف على **العوامل المسئولة عن عدم مشاركة السكان في منطقتي الدراسة في الانتخابات** يعد مسألة ضرورية يمكن الكشف عنها من خلال وجهة نظر المبحوثين وذلك من البيانات الواردة في الجدول ذاته والتي تتعلق بهذا الجانب. حيث أوضحت تلك البيانات عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المنطقتين باستثناء العامل الأخير (لا أعرف) حيث كان الفرق بين النسبتين ذا دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ لصالح منشأة ناصر. أما باقي العوامل الواردة بالجدول لم تظهر بياناتها آية فروق دالة بين المنطقتين. وعلى الرغم من ذلك، فإن تحليل النسب الواردة بالجدول يؤكد على أن هناك فروقاً واختلافات بين المنطقتين رغم عدم دلالاتها الإحصائية. فبينما احتل العامل الثاني (لأنهم غير مهتمين) المرتبة الأولى من حيث ترتيب العوامل المسئولة عن عدم

مشـــاركة السكان في المنطقة الأولى من وجهة نظر المبحوثين، حيث كانت هــذه النســب (٤٠,٨%) بالنسبة للمنطقة الأولى. جاء العامل الثالث (لأن عــندهم مشاكل كثيرة) في مقدمة العوامل المسئولة عن عدم مشاركة السكان فــي منشــأة ناصر من وجهة نظر المبحوثين في تلك المنطقة، حيث كانت نســبتهم (٤٣,٧%) مــن إجمالي عينة الدراسة في تلك المنطقة. ومن جانب آخــر، نجد أن ثمة فروق أخرى تؤكدها النسب الإحصائية الواردة بالجدول وبخاصـــة بالنســبة للعوامل: (لأنه لا قيمة لأصواتهم ٣٠,٦%، في المنطقة الأولى، ١٢,٥% فــي المــنطقة الثانية)، وكذلك العامل (لأنهم غير مهتمين ٤٠,٨% فــي المنطقة الأولى، و٢١,٩% في المنطقة الثانية)، وأيضا بالنسبة لــلعامل (لأن عندهم مشاكل كثيرة ٢٤,٥% في المنطقة الأولى، و ٤٣,٧% فــي المــنطقة الــثانية). فضلا عن الفرق الواضح بين النسبتين فيما يتعلق بالعامل الأخير والذي جاء دال إحصائيا.

نســتخلص من تلك الفروق والاختلافات التي تؤكدها النسب الواردة فــي الجــدول الســابق والــتي تتعلق بمجموعة العوامل المسئولة عن عدم مشاركة السكان بإيجابية في الانتخابات وذلك من وجهة نظر المبحوثين على مســتوى المنطقــتين نــتيجة هامة مؤداها: أن هذه الاختلافات تعكس تباينا واخــتلافا واضــحا في مستوى الوعي الاجتماعي والثقافي والسياسي بين المــبحوثين عــلى مســتوى المنطقتين. فبينما تركزت العوامل التي حددها المــبحوثون في المنطقة الأولى حول سلبية سكان هذه المنطقة وذلك لأنه لا قيمـــة لأصواتهم أو لأنهم غير مهتمين أو لأن عندهم بعض المشاكل، جاءت العوامل التي حددها المبحوثون في المنطقة الثانية مركزة بشكل أساسي على المشــكلات التي يعاني منها السكان في المنطقة كدافع أساسي لعدم المشاركة بفعالية في الانتخابات تليها في الأهمية العوامل الأخرى (عدم الاهتمام، وأنه لا قيمـــة لأصـــواتهم). ومـــن ثـــم يمكـــن القـــول أن الأوضـاع الاجتماعية والاقتصـــادية والثقافية تلعب دوراً مؤثراً في عملية المشاركة السياسية سواء بشـــكل إيجـــابي أو بشـــكل سلبي من ناحية، ووفقا للمناخ السياسي العام من ناحية أخرى.

وفيمـــا يتعلق بطبيعة العلاقة بين السن والمشاركة في الانتخابات، يمكننا توضيح تلك العلاقة من البيانات الواردة بالجدول رقم (١٨). وتكشف الــبيانات الواردة بهذا الجدول عن عدم وجود أية علاقات ارتباطية (موجبة أو ســالبة) ذات دلالـــة إحصائية لصالح أي من الفئات العمرية والمتغيرات الـــواردة بـــالجدول على مستوى منطقتي الدراسة. وهذا يعني أنه ليس ثمة

علاقـــة ارتـــباطيه بين متغير السن والمشاركة في الانتخابات على مستوى المنطقتين العشوائيتين. وأن متغير السن ليس مؤثراً في هذا الجانب.

ونظراً لأن قضية العنف والإرهاب قد تزايدت معدلاتها خلال السنوات الأخيرة ليس فقط على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ولكن أيضا على الصعيد المحلي، الأمر الذي أضحت معه تشكل خطراً أو تحدياً يواجه المسئولين والمهتمين في مختلف التخصصات والقطاعات المختلفة (الرسمية والأهلية). وذلك لما يترتب عليها من آثار مدمرة على صعيد البني (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية.. إلخ)، فقد جاء اهتمامنا بالتعرف على أبعاد هذه القضية وعواملها في منطقتي الدراسة. ومن الأمور التي أدت إلى اهتمامنا بهذه القضية هي محاولة الكشف عن آراء المبحوثين فيما تردد خلال السنوات الأخيرة على المستويين الرسمي وغير الرسمي، وأيضا على مستوى المتخصصين وغير المتخصصين حول ما إذا كان العنف والإرهاب ينتشر بين الشباب الذين يقيمون في المناطق العشوائية، وأن المناطق العشوائية تمثل أوكاراً للجريمة والسلوكيات الانحرافية المختلفة وعلى وجه التحديد أنها تمثل مزرعة لإنتاج مرتكبي حوادث العنف والإرهاب.

جدول رقم (١٨)

العلاقة بين السن والمشاركة السياسية (الانتخابات)

الفئات	القنطرة البيضاء						منشأة ناصر					
	السن						السن					
المتغيرات	٣٠-٣٥	٣٥-٤٠	٤٠-٤٥	٤٥-٥٠	٥٠-٥٥	٥٥-٦٠ فأكثر	٣٠-٣٥	٣٥-٤٠	٤٠-٤٥	٤٥-٥٠	٥٠-٥٥	٥٥-٦٠ فأكثر
نعم	-,٠٥١	-,١١٨	-,١٣١	,١٤٧	,٠٥٩	,٠٧٢	-,١٨٣	-,١٦١	,٣٠٦	-,٠٨٦	,٣١٧	,٠٨٠
لا	,٠٥١	,١١٨	,١٣١	-,١٤٧	-,٠٥٩	-,٠٥٩	,٢٠١	,١٨٣	-,٢٨٤	,١١٤	-,٣٠١	-,٢٥٧

لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية

ويمكننا توضيح هذه الأمور من خلال البيانات الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم (١٩)

آراء المبحوثين حول ما إذا كان العنف والإرهاب يزداد انتشاره بين الشباب المقيمين في المناطق العشوائية والأسباب التي تؤكد الموافقة أو عدم الموافقة

العينة / المتغيرات	القنطرة البيضاء ك	القنطرة البيضاء %	منشأة ناصر ك	منشأة ناصر %	النسبة الحرجة	مستوى الدلالة
١- أراؤهم في القضية:						
صحيح	١٧	٢٦,٢	٨	٢٠,٠	٠,٦٥	–
غير	٤٨	٧٣,٨	٣٢	٨٠,٠	٠,٦٥	–
المجموع	٦٥	%١٠٠	٤٠	%١٠٠		
٢- أسباب الموافقة:						
- لأن غالبيتهم بدون عمل	٩	٥٢,٩	٣	٣٧,٥	٠,٧١	–
- لأن غالبيتهم ليس لديهم دخل	٣	١٧,٦	١	١٢,٥	٠,٣٢	–
- لأنهم يواجهون مشاكل كثيرة	٣	١٧,٦	٢	٢٥,٠	٠,٥١	–
- لأن ظروف هذه المناطق سيئة	٢	١١,٨	٢	٢٥,٠	٠,٨٢	–
المجموع	١٧	%١٠٠	٨	%١٠٠		
٣- أسباب عدم الموافقة:						
- لأنه ليس لدينا عنف أو إرهاب	٣٦	٧٥,٠	٢٣	٧١,٩	٠,٣١	–
اللي بيشارك في العنف من مناطق تانية	١٢	٢٥,٠	٩	٢٨,١	٠,٣٢	–
المجموع	٤٨	%١٠٠	٣٢	%١٠٠		

يتضح من البيانات الواردة بالجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند أي مستوى دلالة بين المنطقتين فيما يتعلق بآراء المبحوثين حول أن العنف يزداد انتشاره بين الشباب المقيمين في المناطق العشوائية. ومن ثم تشير النسب الإحصائية رغم تباين معدلاتها بين المنطقتين إلى وجود سمات عامة ومشتركة على مستوى آراء المبحوثين تتمثل في أن معظمهم قد أكدوا على عدم الموافقة. حيث جاءت نسبتهم (٧٣,٨%) بالنسبة للقنطرة البيضاء، و (٨٠%) بالنسبة لمنشأة ناصر. وأن نسبة الذين أجابوا على المتغير الأول (نعم) رغم تقارب نسبتها على مستوى المنطقتين، إلا أنها تعد نسبة منخفضة بالمقارنة بنسبة الذين أكدوا على عدم الموافقة، حيث جاءت نسبتهم (٢٦,٢%) بالنسبة للقنطرة البيضاء، (و (٢٠ %) بالنسبة لمنشأة ناصر.

وفيما يتعلق بالعوامل والأسباب المسئولة عن موافقة بعض المبحوثين على انتشار العنف بين الشباب الذين يقيمون في المناطق العشوائية، تكشف البيانات الواردة بالجدول نفسه عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند أي مستوى دلالة بين المنطقتين. وبالرغم من عدم وجود

فـــروق دالـــة إحصائياً، إلا أن النسب الإحصائية الواردة بالجدول تشير إلى اخـــتلافات تتعلق بتحديد المبحوثين للعوامل المسئولة عن موافقتهم من حيث ترتيب هذه العوامل حسب أهميتها. فبينما احتل العاملان الثاني والثالث (لأن غالبيـــتهم ليـــس لديهم دخل، ولأنهم يواجهون مشاكل كثيرة) المرتبة الثانية بالنســـبة لـــترتيب العوامل في المنطقة الأولى بنسبة (١٧,٦%) من إجمالي عيـــنة الدراســـة فـــي المنطقة، جاءت نسبة العاملين (الثالث والرابع) (لأنهم يواجهـــون مشاكل كثيرة، لأن ظروف هذه المناطق سيئة) في المرتبة الثانية بالنســـبة للمـــنطقة الثانية بنسبة متساوية للعاملين (٢٥%) من إجمالي عينة الدراسة بالمنطقة. وثمة فروق أخرى تتعلق بنسبة العامل الأخير (١١,٨%) بالنسبة للمنطقة الأولى، والعامل الثاني (لأن غالبيتهم ليس لديهم دخل) بنسبة (١٢,٥%) بالنسبة للمنطقة الثانية.

وعـــلى الرغم من اختلاف النسبة بين المنطقتين فيما يتعلق بالعامل الأول (لأن غالبيـــتهم بـــدون عمـــل)، إلا أن هذا العامل قد جاء في مقدمة العوامل التي حددها المبحوثون على مستوى منطقتي الدراسة والذي يعد من وجهـــة نظرهم السبب الأساسي الذي يؤدي إلى انتشار العنف والإرهاب بين الشباب الذين يقيمون في المناطق العشوائية. حيث اعتبروا أن البطالة وعدم توافـــر فرص العمل لهؤلاء الشباب الذين يرتكبون حوادث العنف والإرهاب يعد عاملاً أساسيا من العوامل التي تدفعهم لارتكاب هذه الجرائم. الأمر الذي يؤكد على ضرورة الاهتمام بهذه الفئات والاستفادة من هذه الطاقات البشرية فـــي مجـــال الإنـــتاج وتحويـــلهم مـــن قوى مستهلكة وعالة على الاقتصاد الحضـــري والقومـــي إلى قوة منتجة وذلك للمشاركة بفعالية في مشروعات التنمية على كافة المستويات والأصعدة.

أما بالنسبة **للعوامل المسئولة عن عدم موافقة الآخرين على إنتشار العـــنف بين الشباب في المناطق العشوائية**، فقد كشفت البيانات الواردة في الجدول ذاته عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند أي مستوى دلالة بيـــن المنطقتين. وأن هناك خصائص وسمات عامة مشتركة واتفاق عام بين معظـــم المـــبحوثين على مستوى منطقتي الدراسة على أن السبب الأساسي لعـــدم موافقـــتهم على أن العنف والإرهاب يزداد إنتشاره بين الشباب الذين يقيمـــون فـــي المـــناطق العشوائية يتمثل في أن المنطقتين ليس فيهما عنف وإرهـــاب. حيـــث جاء هذا العامل في مقدمة العوامل التي ذكرها المبحوثون عـــلى مســـتوى عينتي الدراســـة، وكانت نسبته (٧٥%) بالنســـبة للقنطرة البيضاء، (٧١,٩%) بالنسبة لمنشأة ناصـــر. ولا شك أن حســـاسية القضية

وخطورتها ربما يحول دون صراحة المبحوث في إبـــداء رأيه بشأنها، ومن ثـــم فإن الأمر يتطلب عدم إصدار تعميمات بشأن هذه القضية الهامة لمجرد آراء المـــبحوثين حولهـــا. فالأمر يتطلب أيضاً إجراء المزيد من الدراسات المتخصصة والمتعمقة لمعرفة أسبابها وجذورها وأبعادها المختلفة ومعدلات انتشـــارها. وقـــد جاء العامل الثاني (اللي بيشارك في العنف والإرهاب من مـــناطق ثانية) في المرتبة الثانية بنسب متقاربة على مستوى المنطقتين على النحو التالي: (٢٥%) في المنطقة الأولى، و (٢٨,١%) في المنطقة الثانية.

وانطلاقـــاً مـــن ذلـــك، يرى الباحث ضرورة إعادة النظر فيما تردد كـــثيرا حـــول ما إذا كانت المناطق العشوائية في المدن على وجد التحديد هـــي موطن العنف والإرهاب. الأمر الذي يحتاج إلى المزيد من الدراسات والبحوث الاجتماعية (المسوح الاجتماعية) لهذه المناطق وذلك للتعرف على هـــذه المشـــكلة وأبعادها وعواملها المختلفة. وهنا يبرز دور علماء الاجتماع والمتخصصـــين فـــي العلوم الاجتماعية من خلال إعداد مشروعات بحوث قوميـــة تعـــتمد على التنسيق الواعي والمخطط بين المهتمين سواء في أقسام الاجـــتماع في الجامعات المصرية والمتخصصين في مراكز البحوث، وبين الجهات الحكومية الرسمية المسئولة عن تنفيذ نتائج وتوصيات هذه البحوث. ومـــن ثـــم، فإن تعميم تلك النتائج سوف يتوقف على ما تفرزه تلك المسوح الاجـــتماعية المتخصصة وبخاصة إذا ما أثبتت صدق هذه المقولة وهي أن المـــناطق العشوائية على وجه التحديد، والمناطق الحضرية الفقيرة والمتخلفة على وجه العموم تمثل موطنا للإرهابيين ومرتكبي حوادث العنف.

وفيمـــا يتعـــلق بطـــبيعة العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين وآرائهـــم فـــي مدى انتشار العنف بين الشباب الذين يقيمون في المناطق العشوائية، يمكننا توضيحها من البيانات الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم (٢٠)
العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين وآرائهم في مدى إنتشار العنف والإرهاب بين الشباب الذين يقيمون في المناطق العشوائية

الفئات / المتغيرات	القطرة البيضاء								منشأة ناصر							
	المستوى التعليمي								المستوى التعليمي							
	أمي	يقرأ ويكتب	الابتدائية	الإعدادية	متوسط	فوق المتوسط	جامعي	دراسات عليا	أمي	يقرأ ويكتب	الابتدائية	الإعدادية	متوسط	فوق المتوسط	جامعي	دراسات عليا
صحيح	-,٣٢١*	-,١٠٤	,٣١١*	-,٠٨٩	,٠٩٤	,١٨٥	,١٨٥	-	-,١٥٢	-,١١١	-	-,٠٤٥	-,٠٣٦	,٦٩٨**	-,٠٢٥	-
غير صحيح	,٠١٠	,٠٥٥	-,١٦٨	,١٦٢	,٠١٧	-,٠٥٤	-,٠٥٤	-	-,٢٥١	,٢٢١	-	-,٠٢٠	,١٥٠	-,١٠٠	,١٤٠	-

* دالة عند مستوى ٠,٠٥

** دالة عند مستوى ٠,٠١

تكشف البيانات الواردة بالجدول السابق عن وجود علاقة ارتباطيه (سالبة) دالة عند مستوى ٠,٠٥ بالنسبة للمستوى التعليمي الأول (أمي) الذين أجابوا بالموافقة على أن العنف ينتشر بين الشباب الذين يقيمون في المناطق العشوائية. في حين كانت العلاقة الارتباطيه (موجبة) بالنسبة للمستوى التعليمي (الابتدائية) الذين أجابوا بالموافقة أيضاً على انتشاره في تلك المناطق. بينما لم تكشف البيانات الأخرى عن وجود أية علاقات ارتباطية عند أي مستوى بالنسبة للمتغيرات والمستويات التعليمية الأخرى الواردة بالجدول بالنسبة للقنطرة البيضاء.

أما بالنسبة لمنشأة ناصر، فقد كشفت البيانات الواردة بالجدول عن وجود علاقة ارتباطيه (موجبة) دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠١ لصالح المستوى التعليمي (فوق المتوسط) بالنسبة للمتغير الأول. والذي يعني الموافقة على انتشار العنف في المناطق العشوائية، بينما لم تكشف البيانات الخاصة بالمنطقة ذاتها عن وجود علاقات ارتباطية أخرى ذات دلالة إحصائية بالنسبة للمستويات التعليمية الأخرى الواردة بالجدول.

ونظراً لخطورة هذه المشكلة وتنوع آثارها على كافة المستويات، فقد تطلب الأمر التعرف على آراء المبحوثين حول الأساليب التي يجب أن تتبعها الحكومة والجهات المسئولة لمواجهة هذه المشكلة الخطيرة، هذا إلى جانب التعرف على توقعاتهم المستقبلية للمشكلة من حيث ارتفاع معدلاتها أو انخفاضها خلال السنوات القادمة، ويمكننا توضيح ذلك من خلال البيانات الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم (٢١)

أساليب مواجهة العنف والإرهاب والتوقعات المستقبلية

المتغيرات / العينه	القنطرة البيضاء		منشأة ناصر		النسبه الحرجة	مستوي الدلالة
	ك	%	ك	%		
- أساليب مواجهة المشكلة:						
تحاربهم حتى تقضي عليهم	١٥	٢٠,٠	٧	١١,٧	١,٣٠	–
تتفاهم معاهم	٥	٦,٧	٦	١٠,٠	٠,٧٠	–
تقوم بتوعيتهم	٢١	٢٨,٠	٣٢	٥٣,٣	٢,٩٩	٠,٠١
تعمل على حل مشاكلهم	٢٩	٣٨,٦	٨	١٣,٣	٣,٢٨	٠,٠١
لا أعرف	٥	٦,٧	٧	١١,٧	١,٠١	–
المجموع	٧٥	%١٠٠	٦٠	%١٠٠		
- التوقعات المستقبلية للمشكلة:						
- حيقل	٣٤	٥٢,٣	١٦	٤٠,٠	١,٠١	–
- يزيد	١٢	١٨,٥	٤	١٠,٠	١,٠٦	–
- حسب الظروف	١٠	١٥,٤	١٤	٣٥,٠	٢,٠٩	٠,٠٥
لا أعرف	٩	١٣,٨	٦	١٥,٠	٠,١٥	–
المجموع	٦٥	%١٠٠	٤٠	%١٠٠		

يتضح من الجدول السابق والخاص بآراء المبحوثين في **الأساليب التي يجب أن تتبعها الحكومة لمواجهة هذه المشكلة، أن هناك فروقا دالة** إحصائيا بين المنطقتين جميعها عند مستوى دلالة ٠,٠١ كانت لصالح منشأة ناصر بالنسبة للمتغير (تقوم بتوعيتهم)، بينما كانت الدلالة لصالح القنطرة البيضاء بالنسبة للمتغير (تعمل على حل مشاكلهم). وعلى الرغم من عدم وجود فروق دالة إحصائيا عند باقي المتغيرات والأساليب الواردة بالجدول، إلا أن النسب الإحصائية الواردة بالجدول تشير إلى تباين تلك الأساليب واختلاف نسبة كل منها على مستوى المنطقتين.

ونخلص من ذلك، إلى نتيجة مؤداها: أن هناك اختلافات واضحة في وجهات نظر المبحوثين حول الأساليب التي يجب أن تتبعها الحكومة لمواجهة هذه المشكلة، فإذا كان أسلوب (ضرورة حل مشاكلهم) يحتل المرتبة الأولى بالنسبة للعينة في المنطقة الأولى، وهذا ما تؤكده النتائج الخاصة بالعوامل المسئولة عن المشاركة في أحداث العنف، فإن الأسلوب الذي احتل المرتبة الأولى بالنسبة للعينة في المنطقة الثانية تمثل في ضرورة توعية هؤلاء الشباب. ولا شك أن هذا ما يتفق إلى حد كبير وآرائهم حول العوامل المسئولة عن مشاركة الشباب في أحداث العنف والإرهاب، حيث أكدوا على أن هؤلاء الشباب مضللين من قبل آخرين وأن هناك من يدفعونهم لارتكاب هذه الجرائم، ومن ثم فالأمر يتطلب من وجهة نظرهم ضرورة توعية هؤلاء الشباب ثقافيا واجتماعيا.

أما بالنسبة **لتوقعاتهم حول مستقبل هذه المشكلة** من حيث ارتفاع معدلاتها أو انخفاضها. فقد كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود فرق دال إحصائيا عند مستوى ٠,٠٥ فقط بالنسبة للمتغير (حسب الظروف)، حيث كان لصالح منشأة ناصر. وعلى الرغم من أن البيانات الواردة في الجدول لم تفصح عن أية فروق أخرى دالة إحصائيا، فإن النسب الإحصائية تشير إلى وجود بعض الفروق بالنسبة للمتغيرات (يزيد، لا أعرف) حيث كانت نسبتها على النحو التالي: (١٨,٥%، ١٣,٨%) في المنطقة الأولى على التوالي، و (١٠% و ١٥%) في المنطقة الثانية على التوالي.

وعلى الرغم من عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين المنطقتين بالنسبة للمتغير الأول (حيقل) حيث جاءت نسبته (٥٢,٣%) في المنطقة الأولى، و (٤٠%) في المنطقة الثانية، إلا أن تلك البيانات تشير إلى أن توقعات معظم المبحوثين على مستوى منطقتي الدراسة تركز على أن العنف والإرهاب سوف تقل معدلاته في المستقبل. ربما يرجع إلى الجهود التي

تبذلها الدولة من خلال أجهزتها الأمنية على كافة المستويات من أجل مكافحة هذه المشكلة ومن ثم القضاء عليها، وذلك لأنها أصبحت تمثل أخطر المشكلات التي فرضت نفسها على الساحة السياسية خلال السنوات الأخيرة من ناحية، ولما لها من آثار سلبية على كافة المستويات ليس فقط على الصعيد المحلي (ريف وحضر، أو أحياء سكنية حضرية راقية ومناطق فقيرة وعشوائية)، ولكن أيضا على مستوى المجتمع المصري بشكل عام.

وإذا كان تحقيق التنمية الشاملة يتطلب جهوداً حكومية ومؤسسية ضخمة، فلا شك أن الجهود الأهلية والمشاركة الاجتماعية الفعالة للسكان تعد مطلبا هاماً وضروريا لتحقيق هذا الهدف. بمعني أن تحقيق التنمية الشاملة لا يعد مسئولية النظم السياسية والأجهزة الحكومية الرسمية فقط، ولكنه يعتبر مسئولية اجتماعية تشتمل على كافة الفئات والشرائح الاجتماعية، فضلا عن المشاركة الفعالة من جانب المؤسسات الأهلية (مؤسسات المجتمع المدني). ومن ثم فالأمر لا يختلف كثيرا بالنسبة للمناطق العشوائية والتي تمثل أكثر المناطق الحضرية احتياجا للجهود المكثفة الرسمية والأهلية لمواجهة المشكلات الكثيرة التي تعاني منها تلك المناطق على كافة الأصعدة والمستويات. وانطلاقا من ذلك فإن التعرف على مدى استعداد سكان هذه المناطق للمشاركة في المشروعات الخاصة. بمناطق إقامتهم، والعوامل المسئولة عن عدم المشاركة بفعالية في هذه المشروعات يعد من بين أهداف الدراسة الراهنة. ويمكن توضيح هذه الأمور من واقع البيانات الواردة في الجدول التالي.

جدول رقم (٢٢)

مدى الاستعداد للمشاركة في المشروعات الخاصة بالمنطقة والعوامل المسئولة عن عدم المشاركة

العينة / المتغيرات	القطرة البيضاء		منشاة ناصر		النسبة الحرجة	مستوى الدلالة
	ك	%	ك	%		
- الاستعداد للمشاركة:						
-نعم	٤٦	٧٠,٨	٢٧	٦٧,٥	٠,٣٢	–
-لا	١٩	٢٩,٣	١٣	٣٢,٥	٠,٣١	–
المجموع	٦٥	%١٠٠	٤٠	%١٠٠		
- العوامل المسئولة عن عدم المشاركة:						
لأن هذا من عمل الحكومة	٢	١٠,٥	٣	٢٣,١	١,٦٥	–
لأننا تعبانين وعندنا مشاكل	٣	١٥,٨	٤	٣٠,٨	١,٠١	–
لأن كل واحد بيراعي مصالحه	٣	١٥,٨	١	٧ر٧	٠,٦٨	–
لأنه لا توجد مشروعات	١١	٥٧,٩	٥	٣٨,٤	١,٠٨	–
المجموع	١٩	%١٠٠	١٣	%١٠٠		

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق بالنسبة للاستعداد للمشاركة عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين المنطقتين. وعلى الرغم من أن النسب الإحصائية الواردة في الجدول تشير إلى وجود بعض الفروق بين

أن النسب الإحصائية الواردة في الجدول تشير إلى وجود بعض الفروق بين هذه النسب على مستوى المنطقتين إلا أنها ليست فروقا ذات دلالة إحصائية. ومــن ثــم فــإن السمة العامة والمشتركة بين المنطقتين تتمثل في أن معظم المــبحوثين قــد عــبروا عن استعدادهم للمشاركة في المشروعات الخاصة بالمــنطقة التي يقيمون فيها، حيث جاءت نسبتهم على النحول التالي (٧٠,٨ %) فــي القنطرة البيضاء، و (٦٧,٥%) في منشأة ناصر. بينما جاءت نسبة الذيــن أبــدوا عــدم استعدادهم للمشاركة متقاربة أيضا (٢٩,٣%) بالنسبة للمنطقة الأولى، و (٣٢,٥%) بالنسبة للمنطقة الثانية.

كمــا يتضــح من البيانات الواردة بالجدول ذاته والخاصة **بالعوامل المسئولة عن عدم المشاركة في المشروعات الخاصة بالمنطقة** عدم وجود فــروق ذات دلالــة إحصائية بين المنطقتين بالنسبة لجميع العوامل الواردة بــالجدول. وعــلى الــرغم من ذلك، فإن تحليل البيانات الإحصائية الواردة بــالجدول يشــير إلى وجود بعض الفروق والاختلافات بين المنطقتين فيما يتعلق بالعوامل المسئولة عن عدم المشاركة بفعالية في هذا المجال. وتتضح هــذه الاخــتلافات والفروق بالنسبة لجميع العوامل حيث جاءت نسبتها (لأن هــذا من عمل الحكومة) بنسبة (١٠,٥%) في المنطقة الأولى، و (٢٣,١%) فــي المــنطقة الثانية، و (لأننا تعبانين وعندنا مشاكل) بنسبة (١٥,٨%) في المــنطقة الأولى، و (٣٠,٨%) فــي المنطقة الثانية. وكذلك بالنسبة للعوامل (لأن كل واحد بيراعي مصالحه) بنسبة (١٥,٨%) في المنطقة الأولى، و(٧,٧%) فــي المنطقة الثانية. وعلى الرغم من اختلاف النسبة الإحصائية بين المنطقــتين بشكل واضح بالنسبة للعامل الأخير (لأنه لا توجد مشروعات)، إلا أن هــذا السبب جاء في مقدمة الأسباب والعوامل التي أكدت عليها عينتنا الدراســة عــلى مســتوى المنطقتين باعتباره أهم العوامل المؤدية إلى عدم مشاركتهم وذلك لعدم وجود مشروعات أساساً لتطوير المنطقتين حتى يمكن المشاركة في إنجازها وتنفيذها.

وفيمــا يتعــلق **بالعلاقــة بين المستوى التعليمي للمبحوثين ومدى اســتعدادهم للمشــاركة فــي المشروعات الخاصة بمناطق إقامتهم** فيمكننا توضيحها من البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (٢٣)

العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين ومدى استعدادهم للمشاركة في المشروعات الخاصة بمناطق إقامتهم

الفئات / المتغيرات	القنطرة البيضاء								منشأة ناصر							
	المستوى التعليمي								المستوى التعليمي							
	أمي	يقرأ ويكتب	الابتدائية	الإعدادية	متوسط	فوق المتوسط	جامعي	دراسات عليا	أمي	يقرأ ويكتب	الابتدائية	الإعدادية	متوسط	فوق المتوسط	جامعي	دراسات عليا
نعم	,١١٦-	,١١٦-	,٠٨٠	,٠١٩-	,١٥٩	,٠٨١-	,٠٨١-	-	,١٤١-	,٠٦١	-	,٠٠٩	,٠٧٢-	,١٦٨	,١١٧	-
لا	,١٩٤	,١١٥-	,٠٥٦-	,٠٩٩-	,٠٦٢-	,١٥٧	,١٥٧	-	,٢٦٠	,١٥٤-	-	,١٦٤-	,١٣٢	,١٣٢-	,٠٩٢-	-

* لا يوجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية

ويتضح من الجدول السابق عدم وجود علاقات ارتباطية (موجبة أو سـالبة) ذات دلالات إحصائية عند أي مستوى بين الفئات التعليمية المختلفة وطبيعة تلك المشاركة. وهذا يعني أنه ليس ثمة علاقة بين المستوى التعليمي للمـبحوثين فـي المنطقتين العشوائيتين والمشاركة في المشروعات الخاصة بمناطق إقامتهم.

أمـا بالنسـبة لطبيعة العلاقة بين المستوى التعليمي وأسباب عدم اسـتعدادهم للمشـاركة في المشروعات الخاصة بمناطق إقامتهم، فيمكننا توضيحها من البيانات الواردة بالجدول رقم (٢٤).

وتكشف البيانات الإحصائية الواردة في هذا الجدول عن وجود علاقة ارتباطية (سالبة) ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ في المنطقة الأولى بالنسبة للمستوى التعليمي الأول (أمي) وذلك حيث جاء تركيزهم على العامل الثاني المتمثل في (لأننا تعبانين وعندنا مشاكل). وهذا يعني أن هناك علاقة بين انخفاض المستوى التعليمي وكثرة المشاكل والضغوط الاجتماعية والمادية والمشاكل التي يواجهها هؤلاء، الأمر الذي ينعكس على مدى استعدادهم للمشاركة بفعالية في تلك المشروعات إن وجدت في الأساس. ولم توضح البيانات وجود علاقات ارتباطية أخرى ذات دلالة إحصائية بالنسبة للمستويات التعليمية والمتغيرات الأخرى الواردة في الجدول نفسه والتي تتعلق بالمنطقة ذاتها. في حين جاءت العلاقة الارتباطيه (موجبة) وذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ بالنسبة للمنطقة الثانية، حيث كانت تلك العلاقة لصالح فئة المستوى التعليمي الجامعي بالنسبة للعامل الأخير (لأنه لا توجد مشروعات). مما يؤكد على أن هناك علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين ارتفاع المستوى التعليمي في تلك المنطقة والوعي بعدم وجود مشروعات أساسا يمكنهم المشاركة في إنجازها وتنفيذها.

جدول رقم (٢٤)

العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين

وأسباب عدم استعدادهم للمشاركة في المشروعات الخاصة بمناطق إقامتهم

الفئات	القنطرة البيضاء								منشأة ناصر							
	المستوى التعليمي								المستوى التعليمي							
المتغيرات	أمي	يقرأ ويكتب	الابتدائية	الإعدادية	متوسط	فوق المتوسط	جامعي	دراسات عليا	أمي	يقرأ ويكتب	الابتدائية	الإعدادية	متوسط	فوق المتوسط	جامعي	دراسات عليا
لأن هذا من عمل الحكومة	,١٧٣	-,٠٥٦	-,٠٢٧	-,٠٤٨	-,٠٨٨	-,٠٣٩	,٠٣٩	–	,١٦٨	-,١١١	–	-,٠٤٥	-,٠٣٦	-,٠٣٦	-,٠٢٥	–
لأننا تعبانين وعندنا مشاكل	**,٣٣٧	-,٠٨٨	-,٠٤٣	,١٦٠	,١٤٨	,٢٢٥	,٢٢٥	–	-,٠٩٤	-,١٠٠	–	-,١٠٧	,٢٦٠	-,٠٨٦	-,٠٦٠	–
لأن كل واحد بيراعي مصالحه	,٠٠٧	-,٠٩٥	-,٠٤٦	-,٠٨٢	,١٢٠	-,٠٦٦	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
لأنه لا توجد مشروعات	,١٥٢	-,٠٨٤	-,٠٤١	,١٨١	-,١٣٢	-,٠٥٨	,٠٦٦ – ,٠٥٨	–	– ,١١٩	,٠٠٧	–	-,١١٩	,١١٩	-,٠٩٦	*,٣٨١	–

* دالة عند مستوى ٠,٠٥

** دالة عند مستوى ٠,٠١

وعلى الرغم من وجود فروق بين المنطقتين فيما يتعلق بالاستعداد للمشاركة في المشروعات، حتى وإن كانت معظمها غير دالة إحصائيا، كما أشرنا قبل قليل، فإن ثمة اتفاقا عاما على مستوى معظم المبحوثين بأنه ليس هناك مشروعات تتطلب أن يشاركوا فيها أساساً، الأمر الذي يعكس مدى اهتمام الحكومة والمسئولين بهاتين المنطقتين وأسباب عدم الاهتمام الحكومي وهذا ما توضحه البيانات الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (٢٥)
مدى اهتمام الحكومة بمنطقتي الدراسة والعوامل المسئولة عن عدم اهتمامها

العينة / المتغيرات	القططرة البيضاء		منشأة ناصر		النسبة الحرجة	مستوى الدلالة
	ك	%	ك	%		
١- مدى الاهتمام الحكومي:						
نعم	٢١	٣٢,٣	١٠	٢٥,٠	٠,٧٢	–
لا	٤٤	٦٧,٧	٣٠	٧٥,٠	٠,٧٢	–
المجموع	٦٥	١٠٠%	٤٠	١٠٠%		
أسباب عدم الاهتمام الحكومي						
لأن أهالي المنطقة صوتهم ضعيف	١٦	٣٣,٣	٤	١٠,٣	٢,٤٥	٠,٠٥
لا يوجد ناس مهمين هنا	٦	١٢,٥	١٢	٣٠,٨	٢,٠٢	٠,٠٥
لأن المنطقة كلها مشاكل	٤	٨,٣	٦	١٥,٤	٠,٩٩	–
لأن الحكومة بتهتم بالأحياء الأخرى	٢٢	٤٥,٩	١٧	٤٣,٥	٠,٢٢	–
المجموع	٤٨	١٠٠%	٣٩	١٠٠%		

يتضح من البيانات الواردة بالجدول عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين المنطقتين فيما يتعلق **بمدى الاهتمام الحكومي**. وعلى الرغم من ذلك فإن النسب الإحصائية تشير إلى وجود فروق بين المنطقتين بالنسبة للمتغيرات الواردة في الجدول. حيث كانت نسبة الذين أجابوا بأن الحكومة تهتم بمناطق إقامتهم (٣٢,٣%) من إجمالي عينة الدراسة في المنطقة الأولى، مقارنة بنسبة الذين أكدوا على ذلك في المنطقة الثانية (٢٥%) من إجمالي العينة فيها. كما أن نسبة الذين أكدوا على عدم اهتمام الحكومة بمناطق إقامتهم بالنسبة للمنطقة الأولى قد بلغت (٦٧,٧%)، في حين كانت نسبة الذين أكدوا على ذلك في المنطقة الثانية (٧٥%) من إجمالي العينة في تلك المنطقة. وإذا

كانت هناك فروق واضحة بين المنطقتين ورغم عدم دلالتها الإحصائية، فإن السمة العامة والمشتركة بين المنطقتين تتمثل في أن معظم المبحوثين قد أكدوا على عدم اهتمام الحكومة بمناطق إقامتهم العشوائية. الأمر الذي يدفعنا إلى الكشف عن العوامل والأسباب المسئولة عن عدم اهتمام الحكومة بهذه المناطق من وجهة نظر عينتي الدراسة. حيث تكشف البيانات الواردة بالجدول ذاته والتي تتعلق **بأسباب عدم الاهتمام الحكومي** عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المنطقتين جميعها عند مستوى ٠,٠٥ كانت تلك الفروق لصالح القنطرة البيضاء بالنسبة للعامل الأول (لأن أهالي المنطقة صوتهم ضعيف)، بينما كانت لصالح منشأة ناصر بالنسبة للمتغير الثاني (لا يوجد ناس مهمين هنا). وعلى الرغم من أن الفروق كانت غير دالة إحصائيا بالنسبة للعاملين (الثالث والرابع)، إلا أن النسب الإحصائية تشير إلى وجود فروق بين المنطقتين في هذا الجانب. حيث جاءت نسبة العامل الثالث (لأن المنطقة كلها مشاكل) (٨,٣%) بالنسبة للمنطقة الأولى و (١٥,٤%) في المنطقة الثانية. أما العامل الأخير (لأن الحكومة بتهتم بسكان الأحياء الأخرى) وإن كانت نسبته متقاربة على مستوى المنطقتين إلا أنه قد جاء في مقدمة العوامل والأسباب التي ذكرها المبحوثين على مستوى المنطقتين العشوائيتين والمسئولة عن عدم اهتمام الحكومة بتلك المناطق. مما يشير إلى وعي المبحوثين في المنطقة بالسياسات الحضرية التي تتبناها وتنفذها الحكومة والمتمثلة في سياسات التحيز الحضري بشكل عام، والتحيز لمناطق وأحياء سكنية حضرية وتجاهل مناطق وأحياء سكنية أخرى. **ويرى الباحث** أن عدم اهتمام الحكومة بهاتين المنطقتين العشوائيتين ربما يرجع إلى عدم اعتراف الحكومة والمسؤولين بشرعية وقانونية هذه المناطق، وذلك لأن تكونها في الأساس قد جاء مخالفا لقوانين الإسكان من ناحية، وقوانين التخطيط والبناء من ناحية أخرى وبخاصة البناء على الأراضي الزراعية. ومن ثم فاهتمام الحكومة بهذه المناطق يعني الاعتراف بها وبأحقية أصحابها في ملكية الأراضي التي أقاموا عليها هذه المباني والتي استولوا عليها بطرق غير قانونية Illegal من خلال وضع اليد كما أشرنا قبل ذلك.

ومن جانب آخر، يمكن القول أنه إذا كانت الفروق جاءت دالة إحصائيا لصالح القنطرة البيضاء فيما يتعلق بالعامل الأول (لأن أهالي المنطقة صوتهم ضعيف)، بينما جاءت الفروق دالة إحصائيا لصالح منشأة ناصر بالنسبة للعامل الثاني(لا يوجد ناس مهمين هنا)، فإننا نرى أن العاملين يشتركان في المضمون، ويعنيان أن عدم وجود شخصيات مهمة ومؤثرة

عــلى مستوى المنطقتين أدى إلى إهمال الحكومة وعدم الاهتمام بتطويرهما. وأن الأمــر يمكن أن يختلف إذا ما توافرت هذه الشخصيات بالنسبة للموقف الحكومي من هاتين المنطقتين العشوائيتين.

وعــلى الرغم من أننا قد أشرنا قبل ذلك، وبخاصة في سياق الحديث عن أساليب الضبط الاجتماعي وبناء القوة والنفوذ والمشاركة السياسية، إلى أن هناك فروقا بين المنطقتين ورغم عدم دلالاتها الإحصائية، فقد كانت هذه الفــروق في معظمها في صالح منشأة ناصر بالمقارنة بنسبتها في القنطرة البيضـــاء، وأن منشأة ناصر تضم مسئولين سواء ممثلين للإدارة المحلية أو أعضـــاء لـــلحزب الوطـــني، إلا أن اهتمامهم بمشكلات المنطقة يكاد يكون ضـــعيفا، والدليل على ذلك ما كشفت عنه البيانات الواردة بالجدول السابق، وربمـــا يـــرجع عـــدم اهتمام المسئولين بهذه المنطقة إلى تلك العوامل التي أوضحناها سابقا.

وإذا كانت معظم الدراسات والبحوث التي تناولت المناطق الحضرية الفقيـــرة والشـــعبية فـــي المـــدن المصرية الكبرى قد ركزت اهتمامها حول الكشـــف عن المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها هذه المناطق، فقد تطلب الأمـــر بالنســـبة للدراسة الراهنة أن نتعرف على أهم المشكلات التي تعاني مـــنها منطقـــتي الدراســـة باعتبارهما منطقتين عشوائيتين في إحدى المدن الإقليمية المصرية. وذلك بهدف التعرف على المشكلات الأكثر إنتشاراً على مستوى المنطقتين والتي تمثل سمات عامة مشتركة، وكذلك الفروق النوعية بين المنطقتين من حيث أنماط المشكلات التي تعاني منها كل منطقة. ويمكننا توضيح ذلك من واقع البيانات الواردة من الجدول التالي:

جدول رقم (٢٦)

أهم المشكلات المنتشرة في منطقتي الدراسة

العينة / المتغيرات	القنطرة البيضاء		منشأة ناصر		النسبة الحرجة	مستوى الدلالة
	ك	%	ك	%		
سوء حالة المسكن	٢٨	١٠,٨	١٠	٨,٣	٠,٧٩	–
الرائحة الكريهة والتلوث	٣٨	١٤,٧	٩	٧,٥	٢,٢٢	٠,٠٥
انتشار الأمراض	٢٥	٩,٧	٤	٣, ٣	٢,٦١	٠,٠١
عدم الإحساس بالأمان	٢٠	٧, ٧	٩	٧,٥	٠,٠٧	–
عدم وجود مرافق وخدمات	٤٢	١٦,٢	٢٦	٢١,٧	١,٢٥	–
العزلة والبعد عن العمران	١٥	٥,٨	١٥	١٢,٥	٢,٠٠	٠,٠٥
انتشـــار العديـــد مـــن الجـــرائم	٩	٣,٥	٧	٥,٨	٠,٩٥	–
المشاجرات المستمرة بين السكان	٤٥	١٧,٤	١٥	١٢,٥	١,٢٨	–
الزبالة	٣٢	١٢,٣	٢٢	١٨,٤	١,٢٨	–
لا يوجد	٥	١,٩	٣	٢,٥	٠,٣٦	–
المجموع	٢٥٩	%١٠٠	١٢٠	%١٠٠		

يتضح من الجدول السابق والذي يتعلق بأهم المشكلات المنتشرة في منطقتي الدراسة أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ كانت هذه الفروق لصالح القنطرة البيضاء بالنسبة لمشكلة (الرائحة الكريهة والتلوث)، بينما كانت لصالح منشأة ناصر بالنسبة لمشكلة (العزلة والبعد عن العمران). في حين جاءت الفروق دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠١ لصالح القنطرة البيضاء بالنسبة لمشكلة (انتشار الأمراض). وعلى الرغم من عدم وجود فروق أخرى دالة إحصائيا بين المنطقتين فيما يتعلق بالمشكلات الأخرى الواردة بالجدول، إلا أن البيانات الإحصائية الواردة بالجدول تشير إلى وجود فروق بين المنطقتين بالنسبة لأنماط المشكلات المنتشرة في كل منطقة. فبينما احتلت (المشاجرات المستمرة بين السكان) المرتبة الأولى من حيث ترتيب المشكلات في المنطقة الأولى حيث بلغت نسبتها (١٧,٤%)، جاءت مشكلة (عدم وجود مرافق وخدمات) في المرتبة الأولى بالنسب للمنطقة الثانية بنسبة (٢١,٧)، وفي حين جاءت مشكلة (عدم وجود مرافق وخدمات) في المرتبة الثانية بالنسبة للمنطقة الثانية بنسبة (١٦,٢%)، جاءت مشكلة (الزبالة) في المرتبة الثانية بالنسبة للمنطقة الثانية بنسبة (١٨,٤%). أما بالنسبة للمشكلات الأخرى الواردة في الجدول فعلى الرغم من أن نسبة كل منها في كل منطقة تكاد تكون متقاربة مع نسبتها في المنطقة الأخرى، إلا أنها تؤكد على أن جميع المشكلات الواردة بالجدول منتشرة في المنطقتين بالرغم من تباين أحجامها ومعدلاتها. وهذا يعني أن سكان تلك المنطقتين العشوائيتين يعيشون في ظروف اجتماعية وسكنية وبيئية وأمنية سيئة. الأمر الذي يتطلب مزيداً من الاهتمام من جانب المسئولين عن التخطيط والتنمية الحضرية بالمحافظة بهاتين المنطقتين. حيث أن هاتين المنطقتين وغيرهما الكثير من المناطق العشوائية الأخرى أصبحت تمثل أمراً واقعاً وتحديا يواجه الحكومة على كافة الأصعدة والمستويات (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية والبيئية والثقافية).

ثامنا: استخلاصات الدراسة

توصلت الدراسة من خلال التحليلات النظرية والأمبريقية إلى مجموعة من الاستخلاصات نستطيع أن نوجزها فيما يلي:

١- أن النمو الحضري المتزايد وما يعكسه ذلك النمو من مشكلات حضرية معقدة ومتشابكة أصبح يمثل ظاهرة عالمية، إلا أن ثمة فروقاً واختلافات بين البلدان المتقدمة صناعياً والبلدان النامية فيما يتعلق بحجم هذه المشكلات ومعدلاتها وعواملها وتأثيراتها المختلفة. تلك الاختلافات يمكن تفسيرها في ضوء تباين معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية من جانب، وخصوصية عمليات التحضر وما تعكسه من سياسات واستراتيجيات تنفذها حكومات البلدان النامية للحد من هذه الظاهرة وما تعكسه من مشكلات أضحت تمثل تحديات هامة تواجه المدن الرئيسية في تلك البلدان من جانب آخر. ومن ثم ينبغي أن تفهم هذه المشكلات في إطار السياق المجتمعي الذي توجد فيه واضعين في الاعتبار الظروف البنائية - التاريخية التي أفرزت تلك المشكلات الحضرية، في مراحل معينة، وتلك التي أسهمت في ازدياد معدلاتها وتأثيراتها السلبية في مراحل أخرى.

٢- لقد تبين من تحليل البيانات الإحصائية والتحليلات النوعية المتوافرة عن بعض المستوطنات العشوائية على المستويين العالمي والإقليمي، وكذلك على المستوى المحلي، أن تلك المشكلة أصبحت تمثل تحدياً خطيراً يواجه الحكومات والمسئولين عن التخطيط والتنمية الحضرية ليس فقط على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، ولكن أيضاً على الصعيدين السياسي والأمني، فضلاً عن تأثيراتها الواضحة على الأوضاع البيئية الحضرية. حيث تبين من تلك البيانات والتحليلات أن هناك مجموعة من الخصائص والسمات العامة المشتركة بين تلك المستوطنات رغم اختلاف مسمياتها من مجتمع لآخر، تلك الخصائص العامة تمثلت في النشأة غير القانونية، وافتقارها للعديد من المرافق والخدمات الأساسية،

بالإضـــافة إلى ارتـــباطها بالعديد من المشكلات الحضرية الأخرى مـــثل الفقـــر الحضري ومشكلات الإسكان والتباين الطبقي والأمية والـــبطالة.. وغيرها من المشكلات الأخرى التي تعد انعكاساً للنمو المـــتزايد لتـــلك المســـتوطنات كانتشـــار الجريمة وأنماط السلوك الانحـــرافي الأخرى، فضلاً عن المشكلات البيئية بشكل عام. الأمر الذي يتطلب ضرورة فهم تلك المشكلة من منظور شمولي يضع في الاعتـــبار التداخل بين جوانب المشكلة وأبعادها المختلفة. فالمشكلة نـــتاج لمجموعة من العوامل، كما أنها تعكس العديد من المشكلات الحضـــرية الأخـــرى الـــتي أصـــبحت تشـــكل خطورة على البنى الحضـــرية فـــي البلدان النامية بشكل عام، وفي الحضر المصري بصفة خاصة.

٣- أنـــه عـــلى الـــرغم من خطورة مشكلة النمو المتزايد للمستوطنات العشـــوائية عـــلى المستويين الإقليمي والمحلي، إلا أن مواجهة تلك المشكلة ووضع الحلول المناسبة لها تختلف في طبيعتها من مجتمع لآخـــر، وفقاً لعدد من العوامل والظروف من بينها اختلاف طبيعة البـــنى الاجـــتماعية والنظم السياسية والتوجهات الأيديولوجية لكل دولـــة، والامكانيـــات والموارد المتاحة لدى كل مجتمع، فضلاً عن نوعية السياسات والبرامج والخطط التي يمكن من خلالها الحد من معدلات الفقر الحضري ومواجهة مشكلة الإسكان الحضري. ناهيك عـــن ضـــرورة وضع السياسات التي تضمن في الواقع وقف تيار الهجـــرة الـــريفية للمـــناطق الحضـــرية وذلك من خلال استحداث مجـــتمعات عمـــرانية جديدة، أو الاهتمام بتطوير وتنمية القطاعات الـــريفية وخـــلق فـــرص عمل للريفيين تحول دون توجههم للمدن وبخاصـــة العواصـــم في تلك البلدان النامية. أو من خلال التشجيع عـــلى الهجـــرة العكســـية الحضرية – الريفية – والتي بدأت تظهر ملامحهـــا فـــي بعض البلدان النامية خلال السنوات الأخيرة، على الـــرغم مـــن أنها لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب، وذلك بسبب الفجـــوة الواســـعة بيـــن المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية وخاصة العواصم والمدن الضخمة.

٤- لقـــد أوضـــحت التحـــليلات الميدانيـــة أن إحـــدى السمات العامة والمشـــتركة عـــلى مستوى عينتي الدراسة أن معظمهم ينتمون إلى أصـــول ريفية، تليها فئة أخرى أوضحت النتائج أنها كانت تقيم في

مـناطق حضـرية أخـرى سواء في مدينة كفر الشيخ أو في مدن أخـرى. وتؤكـد هذه النتيجة ما توصلت إليه العديد من الدراسات والـبحوث التي تناولت عدداً من المناطق والمستوطنات العشوائية على الصعيدين الإقليمي والمحلي وبخاصة فيما يتعلق بدور الهجرة الريفية – الحضرية في نمو هذه المناطق، وأنها تشكل مناطق جذب للسـكان الفقراء سواء القادمين من الريف أو من الأحياء الحضرية الأخـرى داخل المدينة ذاتها أو خارجها. ومن ثم فالمناطق الريفية ليسـت وحدهـا مـناطق طرد للفقراء الريفيين، ولكن أيضاً تمثل الأحياء الحضرية الفقيرة مناطق طرد للفقراء الحضريين الذين تتفق ظـروفهم وإمكانيـاتهم المادية وطبيعة تلك المستوطنات العشوائية الفقيـرة، وذلـك من حيث طبيعة المسكن ونوعه وأنماطه المختلفة والـتي تـتراوح مـا بيـن العشش بأنواعها المختلفة، والحجرات المسـتقلة، والشـقق السكنية الصغيرة، فضلاً عن الأنماط السكنية الأخرى والتي نشأت بطريقة غير قانونية وغير شرعية، والتي تعد عشوائية من حيث البناء والتخطيط.

٥- أوضـحت الدراسة أيضاً أن المهن التي يمارسها معظم المبحوثين مـن عينتي المنطقتين تتمثل في الأعمال الفنية والحرفية (السباكة، الكهـرباء، الخراطة، الميكانيكا، سمكرة السيارات، أعمال البياض والمحارة والدهانات، والنجارة).

٦- كمـا أوضـحت التحليلات الميدانية كذلك ارتفاع نسبة البطالة على مسـتوى عينتي الدراسة، والتي تعد مشكلة اجتماعية عامة وخطيرة لا تواجه فقط سكان المناطق العشوائية الحضرية، ولكنها تمثل أحد الـتحديات التي تواجه المجتمع المصري بشكل عام. ولقد أوضحت التحـليلات الـنظرية أن البطالة تمثل إحدى المشكلات التي تزداد معدلاتهـا بين سكان المستوطنات العشوائية في مدن البلدان النامية بشـكل عـام، الأمر الذي يتطلب ضرورة تحليل تلك المشكلة وفهم أبعادهـا وجوانـبها المختـلفة ووضـع الاقـتراحات والتوصيات لمواجهـتها والحد من تزايد معدلاتها لما لها من خطورة ليس فقط عـلى الصـعيدين الاجـتماعي والاقتصـادي، ولكـن أيضاً على الصعيدين السياسي والأمني.

٧- أوضحت التحليلات الميدانية أيضاً الانخفاض الملحوظ في مستويات الدخول بالنسبة لمعظم المبحوثين على مستوى منطقتي الدراسة. ولاشك أن هذه النتيجة تعد أمراً طبيعياً بسبب انتشار المهن الحرفية من جانب، والأعمال الهامشية غير المنتجة كالبيع المتجول من ناحية أخرى. وعلى الرغم من أن العمل في المهن الحرفية التي أشرنا إليها سابقاً كان يمثل مصدراً للدخول العالية للحرفيين والقائمين بتلك الأعمال خلال حقبتي السبعينيات والثمانينيات، إلا أنها قد تراجعت كثيراً خلال السنوات الأخيرة، ربما بسبب ارتفاع مستويات المعيشة من ناحية، وعدم الارتفاع الملحوظ في مستويات الدخول من ناحية أخرى، ونقص فرص العمل أمام تلك الفئات من ناحية ثالثة.

٨- أن المنطقتين تضمان أنماطاً سكنية متباينة تعكس إلى حد كبير التفاوت والتباين الواضح في الظروف الاجتماعية والاقتصادية لسكان المنطقتين بشكل عام. على الرغم من أن النمط الأكثر انتشاراً على مستوى منطقتي الدراسة هو " البيت المستقل" أو بيت من بابه والذي يتكون في الغالب من طابق واحد أقيم بالجهود الذاتية والذي يعكس في الوقت ذاته إمكانياتهم المادية المحدودة والمتواضعة. هذا فضلاً عن تنوع المواد المستخدمة في بناء تلك المساكن والتي تتمثل في الطوب الأحمر والمسلح، والطوب الأحمر والخشب، والحجارة الخشب والصفيح والخشب والكرتون. غير أن نسبة المساكن المقامة بالصفيح والخشب والكرتون تعد نسبة محدودة بالمقارنة بالمستوطنات العشوائية المنتشرة في معظم مدن البلدان النامية، والتي أقيمت من المواد البالية المتمثلة في الخردة والمعادن والصفيح والكرتون، كما تعكسها ما يعرف بمدن الأكواخ Shanty Towns على سبيل المثال.

٩- تبين من الدراسة الميدانية أيضاً أن منطقتي الدراسة تعانيان من مشكلات تتعلق بنقص المرافق والخدمات الأساسية، أو عدم توافر بعضها في الأساس. ومن تلك المشكلات: انقطاع التيار الكهربائي، ضعف المياه، وطفح المجاري، وعدم وجود دورات مياه خاصة. ولا شك أن المناطق السكنية الأخرى في مدينة كفر الشيخ أقل معاناه من نقص تلك الخدمات بالمقارنة بهاتين المنطقتين.

١٠- وفيما يتعلق بالخلافات والمشكلات التي يتعرض لها سكان المنطقتين، فقد جاءت على رأسها الخلافات بين الأبناء، وكذلك الخلافات بين الحريم، تليها الخلافات بسبب الاشتراك في المرافق، وعن أساليب مواجهة تلك الخلافات وسُبل حلها، فقد جاءت النسب متقاربة على مستوى المنطقتين من حيث الاسعانة بالأساليب غير الرسمية والتي تمثلت في الحلول الودية للخلافات من خلال الاستعانة بكبار السن أو الأقارب أو الجيران أو الأصدقاء، والأساليب الرسمية والمتمثلة في الاستعانة بالشرطة أو أحد أعضاء الحزب الوطني أو مجلس الشعب، وبخاصة فيما يتعلق بالمبحوثين في المنطقة الثانية. في حين لم يظهر أي تمثيل لهذه الأساليب الرسمية في المنطقة الأولى.

١١- وفيما يتعلق بنوعية الجرائم الأكثر انتشاراً في منطقتي الدراسة فقد أوضحت التحليلات الإحصائية أن المشاجرات بين السكان قد جاءت في المرتبة الأولى على مستوى المنطقتين حيث إن انتشار مثل هذه الخلافات والمشكلات يعبر بشكل واضح عن الكثافة السكانية والتزاحم في المناطق العشوائية، وعادة ما تكون هذه المشاجرات بسبب الأبناء أو النساء، أو الخلافات بين الأسر والجيران بسبب المرافق والخدمات المحدودة، بالإضافة إلى الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والسكنية التي يعيش في ظلها هؤلاء السكان. في حين جاءت جرائم السرقة والاغتصاب والمخدرات لتحتل أهمية أقل بين تلك الجرائم على مستوى المنطقتين. وفيما يتعلق بأساليب مواجهة تلك الجرائم، فقد أوضحت البيانات وجود فروق بين المنطقتين، فإذا كانت الأساليب التقليدية غير الرسمية هي الأكثر انتشاراً على مستوى عينة المنطقة الأولى (القنطرة البيضاء)، فإن المنطقة الثانية تجمع بين الأسلوبين الرسمي وغير الرسمي لمواجهة تلك الجرائم. ويمكن تفسير ذلك في ضوء قدم المنطقة الأولى، ومن ثم سيادة نمط العلاقات الاجتماعية القوية، وسيادة قيم الجيرة والقرابة، في حين أن حداثة المنطقة الثانية يمكن أن يعكس هذا الاستخدام لتلك الأساليب الرسمية كانعكاس لأنماط العلاقات الاجتماعية السائدة والأكثر انتشاراً.

١٢- وفيما يتعلق بآراء المبحوثين حول قضية العنف والإرهاب ومدى انتشاره بين الشباب الذين يقيمون في المناطق العشوائية، فقد جاءت نسبة من أجابوا بالرفض مرتفعة على مستوى عينتي الدراسة، وقد تراوحت أسباب رفضهم ما بين أن مناطق إقامتهم لا توجد بها حالات من العنف والإرهاب، وأن الذين يقومون بهذه الأحداث من أحياء ومناطق أخرى. أما الذين أجابوا بأن هذه المقولة صحيحة، فقد جاءت أسباب موافقتهم تتمثل في أن غالبية الشباب الذين يقومون بالعنف بدون عمل، أو أن غالبيتهم بدون دخل، أو لأنهم يواجهون مشاكل كثيرة، أو لأن ظروف المناطق التي يعيشون فيها ظروف سيئة. ولا شك أن خطورة هذه القضية وحساسيتها ربما تحول دون إبداء إجابة أو آراء صحيحة بشأنها، الأمر الذي يجعلنا نتحفظ إلى حد ما في إصدار تعميمات من خلال آرائهم حول هذه القضية.

١٣- وتعاني منطقتا الدراسة العشوائيتان شأنهما شأن المناطق العشوائية الأخرى سواء على مستوى الحضر المصري، أو على مستوى مدن البلدان النامية بشكل عام من العديد من المشكلات مثل: سوء حالة المسكن، نقص المرافق والخدمات الحضرية الأساسية من مياه وكهرباء وصرف صحي، فضلاً عن المشكلات البيئية، تلك المشكلات تزيد من سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية لسكان هذه المناطق، الأمر الذي ينعكس على تدهور تلك المناطق وزيادة مشكلاتها الاجتماعية، كالجريمة والانحراف، والبطالة، والأمية... وغيرها من المشكلات الأخرى. ومن ثم فالأمر يتطلب مزيداً من الاهتمام بتلك المناطق من قبل المسئولين عن التخطيط الحضري. فوجود هذه المناطق وغيرها من المناطق العشوائية الأخرى أصبح يمثل أمراً واقعياً، كما أن إزالة تلك المناطق يمثل تحدياً يواجه المسئولين، أيضاً لانخفاض الإمكانيات والموارد لدى السلطات الحضرية المسئولة لتحقيق هذا المطلب.

تاسعاً: المناطق العشوائية: حلول مقترحة ورؤية مستقبلية:

إذا كانت بعض التحليلات قد أكدت على ازدياد أهمية "المدينة الدولة" خلال التسعينيات بسبب النمو السريع في مجالات الانترنيت والثورة المعلوماتية، والتوسع الاقتصادي الذي أسرع من عمليات التبادل العالمي

على الصعيدين المالي والتجاري، فإن التحدي الذي يواجه معظم دول العالم خلال القرن الحادي والعشرين يتمثل في تسخير كل القوى لوضع استراتيجية للتخطيط على الصعيدين الإقليمي والمحلي، وذلك بسبب المنافسة في الاقتصاد العالمي. غير أن بعض الدراسات التي أجريت حديثاً على ظاهرة النمو الحضري في البلدان النامية والمشكلات الحضرية المصاحبة لهذا النمو المتزايد، والتي تمثل المستوطنات العشوائية من أهمها وأخطرها على الصعيدين الحضري والقومي في مدن البلدان النامية بصفة عامة، قد بدأت تلك الدراسات تهتم بالمدن من الناحية القومية والعالمية(٥٣).

بينما تؤكد تحليلات أخرى على أن مواقع المدن العواصم الآن قد اختلفت عما كانت عليه منذ قرن مضى، وكذلك سوف يستمر تغير العواصم في القرن الحادي والعشرين وذلك كنتيجة لإعادة بناء الدولة القومية وأنماط التحضر. وتشير تلك التحليلات إلى أن ثمة تحديات ثلاثة ستواجه هذه العواصم خلال السنوات القادمة هي:

١- تراجع دور الدولة القومية باعتبارها التي تدعم الثروة والسلطة في العواصم القومية.

٢- تصاعد عدد المدن العالمية Globalcities كبديل للعواصم القومية.

٣- الانتقال من مستوى المركزية في اتخاذ القرارات إلى مستوى العالمية (٥٤).

وانطلاقاً من ذلك فإن التحليل السياسي الاجتماعي للوضع العالمي الحديث ينبغي أن ينطلق من مسلمات أساسية منها: الوعي بالتدخل العالمي نتيجة للالتقاء حول مشاكل ذات اهتمامات ومصالح مشتركة مثل (النمو السكاني، والمشاكل البيئية، والعنف، والجريمة، والبطالة، والفقر، والنمو المتزايد للمستوطنات العشوائية)، وأن ما يحدث الآن من تطورات وتغيرات على الساحة العالمية ينعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على الأوضاع الداخلية للبلدان النامية. ومن ثم فإن مواجهة تلك المشكلات والعمل على حلها لا ينبغي أن يركز فقط على الأبعاد الداخلية، وإنما ينبغي أن يراعى كذلك الاعتبارات الدولية والتطورات العالمية التي تحدث في ظروف وواقع العولمة التي تعيشها تلك البلدان بشكل عام، ومجتمعاتها الحضرية على وجه التحديد. فمشكلة البطالة على سبيل المثال لا يمكن حلها بمعزل عن أنماط التجارة العالمية والغلاء العالمي والهجرة وغيرها من الأبعاد والمتغيرات المحلية كسياسات التكيف الهيكلي والخصخصة التي تنفذها الآن العديد من حكومات البلدان النامية. كما أن مشكلة المستوطنات العشوائية وما تعكسه من ظروف

وأوضاع سكنية واجتماعية وثقافية وصحية وبيئية متدهورة، لا يمكن فهمها بمعزل عن المشكلات الحضرية الأخرى كالبطالة والفقر الحضري والجريمة والعنف ومشكلة الإسكان الحضري.. وغيرها من المشكلات الأخرى المتداخلة والمتشابكة.

وإذا كانت المشكلات الحضرية كالفقر والجريمة والعنف والبطالة قد شكلت خلال العقود الثلاثة الأخيرة أهم التحديات التي واجهت المدن في البلدان النامية، وفي العديد من المدن الكبرى في البلدان المتقدمة، فلاشك أن مشكلة النمو المتزايد للمستوطنات العشوائية وما تعكسه من مشكلات اجتماعية أخرى، فضلاً عن المشكلات البيئية، أضحت تشكل تحدياً خطيراً يواجه العالم الآن بشكل يفوق كثيراً العقود الماضية.

والواقع أن تلك المشكلة تختلف من مجتمع لآخر وتتأثر بالعديد من العوامل والمتغيرات مثل : حجم المدينة، ومعدل النمو الحضري، ومستويات الدخول، وأوضاع الفقر والفقراء الحضريين، والبيئة الجغرافية، والإمكانيات المالية للحكومات المحلية، فضلاً عن طبيعة التوجهات السياسية والأيديولوجية والتي تنعكس بشكل مباشر على برامج وسياسات التخطيط والتنمية الحضرية، وموقف المسئولين من النمو المتزايد للمستوطنات العشوائية، والحلول المطروحة لمواجهة ذلك النمو.

وانطلاقاً من معطيات الواقع العالمي المتغير في ظل تشكل نظام عالمي تمثل العولمة أحد أساليبه وآلياته التي يسعى من خلالها لإعادة إنتاج نفسه وفرض هيمنته على العالم على كافة الأصعدة: الاقتصادية والسياسية والثقافية والتكنولوجية والإعلامية.. الخ. فإن صياغة رؤية استشرافية حول مستقبل البلدان النامية بعامة ومدنها بخاصة، ومشكلاتها الحضرية على وجه أخص، ومشكلة المستوطنات العشوائية على وجه أكثر تحديداً، يتطلب المزيد من الفهم والتحليل المتعمق للتغيرات والتحديات التي تفرضها العولمة من جانب، والتعرف على الإمكانيات المتاحة واقعياً لدى البلدان النامية والتي من خلالها تستطيع تلك البلدان أن تواجه العولمة أو تتفاعل معها من جانب آخر، فضلاً عن أن بناء تصور حول ما يمكن أن تحدثه العولمة، وتلك التطورات من تأثيرات إيجابية أو سلبية في البنى الحضرية لتلك المجتمعات النامية هذا البناء التصوري يتوقف على الفهم الموضوعي لإمكانيات وظروف تلك المجتمعات من جانب، وطبيعة التوجهات التنموية من جانب آخر. وما إذا كانت تلك التحديات سوف تفرز مشكلات اجتماعية وحضرية جديدة، أم أنها ستزيد وتعمق من حدة المشكلات الموجودة الآن.

ورغم ما كتب ويكتب عن إيجابيات وسلبيات العولمة، إلا أن الواقع الفعلي يشير إلى أن العولمة بمفهومها الشامل وتحدياتها المتعددة ومجالاتها المتنوعة سوف تزيد المجتمعات الغنية غنى، وتزيد وتعمق من فقر المجتمعات النامية وبخاصة الأكثر فقراً. الأمر الذي سيصاحبه انعكاسات وتأثيرات سلبية كثيرة على كافة الأصعدة وبخاصة على الصعيد الاجتماعي. فالمعطيات الواقعية تشير إلى تزايد حدة المشكلات الاجتماعية وبخاصة: الفقر والبطالة والأمية والجريمة والعنف، والتباين الطبقي، فضلاً عن النمو المتزايد والمستمر للمستوطنات العشوائية في حضر البلدان النامية، تلك المشكلات لا تنفصل عن المشكلات الحضرية الأخرى. وأن الأمر سيزداد سوءاً خلال العقود القادمة. فالمشكلات الحضرية في الواقع تمثل تجسيداً لواقع التخلف والتبعية الذي تعيشه تلك البلدان النامية بعامة، ومجتمعاتها الحضرية بخاصة. وطالما أن العولمة تسعى إلى تعميق الفروق والتناقضات بين القوى الرأسمالية المتقدمة والبلدان النامية، فمن المتوقع أن تستمر حالة التخلف والتبعية بكل ما تفرزه من مشكلات اجتماعية وحضرية. وطالما استمر الفقر الحضري في تزايد من حيث معدلاته فلاشك أن مشكلة المستوطنات العشوائية سوف تستمر ممثلة تحدياً هاماً وخطيراً يواجه حكومات تلك الدول إذا لم توضع السياسات والبرامج والخطط المناسبة التي يمكن لهذه الحكومات أن تواجه من خلالها هذا التحدي الداخلي خلال العقود القادمة.

وعلى الرغم من أن ثمة حلولاً مطروحة أمام تلك الحكومات تتمثل في إزالة تلك المستوطنات العشوائية، أو تطويرها وتحسينها، وأن كلا الأمرين يواجه بمجموعة من التحديات والصعوبات، إلا أن المسألة تتطلب ضرورة إعادة النظر في مسألة التوزيع غير المتوازن للمصادر والموارد وخطط التنمية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. حيث يمكن للحكومات أن تعمل على تحسين ظروف أولئك الذين يعانون في المدن، مع التركيز على وضع الإجراءات التي تحد من الهجرة الريفية الحضرية، وذلك لمنع التأثيرات السلبية التي يفرزها النمو المتزايد والسريع للمدن، وما يصاحبه من نمو للمستوطنات العشوائية.

المراجـــع

1- See:

- Tahire Erman, "Becoming urban or Remaining Rural," The view of Turkish rural-to urban Migrants on the integration, *International Journal of Middle East studies*. Vol 30, N.4 (Nov 1998)-pp.541-559.
- Michael P.Todaro, "*Economic Development in the Third World,* "(Fourth Edition), Longman, New York, London, 1993. pp.263-275.
- Chris Paul, "Is urbanization the cause of Environmental Begradation"?

http://01.middlebury.edu/ec428a/conferences/urbanization/2001/paul-urban.htm.p.1.

2- See:

- Johnj Macions,"*Society the Basic*," Prentic Hall, Englewood cliffs, New Jersey, (Second Edition), 1994.pp.376-378.
- International Labour Organization (Report) *Unemployment Threatens world cities: Jobs are needed to check*. Growth in Urban Poverty, Geneva (may 1996)P.2.
- David Drakakis-smith, "Third world cities," sustainable urban Development II-population, Labour and poverty, *Urban studies*, vol 33, No, 4/5. 1996. pp.676-679.
- Alan Gilbert, "Third world cities, " The changing national settlements System" Urban studies, vol 30, No, 4/5. 1993. pp.721-740.
- Ports, A, "Latin American urbanization during the years of the cities," Latin American Research Review. 25.1990 pp.7-44.
- George chu-shenglin," Changing Theoritical perspectives on urbanization in Asian Developing Countries," Third world planning Review. Vol. 16, No.1. 1994. pp. 5-6.
- Meghan McGuinness, What is the cause of Third world urbanization? Economic Efficiency.
- http://www.kimep.k3/sse/popdev-k/topics/conferences/urbanization/mcguinness4.html.p.1.
-
- See:
- Peter Gizewski, Thomas H. Dixon, "Appendix: The World's Urban Populations-1950 to 2010,"
- http://www.library.utoronto.ca/pcs/eps/urban/urbanpop.thm.p.1

- Shahid Javed Burki, "Callenges of rapid urbanization local strategies to Access financial Markets"
http/www.worldbank.org/html/extdr/offer//lac/jbsp102698.htm.pp.5-6
- The World Bank, "World Development Report 1998-99 (Washington. DC..1998) Table 1-2 pp.190-193.
- James M. Henslin, "Sociology: Adown-to – Earth Approach," (Second Edition), Copyriht, 1995.p. 569.
- UNFPA, "The state of world population," New York, 1993. p.5.
- Green Cities: Urban Environmental Solutions, Global Issues.
http://usinfo.state.gov/journals/itgic/0300/ijge0300.htm.2000.p.1

3- See:
- Snchez-salazar, Marat. Coll-Hurtado, Atlntida, "The Mexico City Metropolitan Area at the Urban space. Revista Geografica, No.121. 1995. pp. 65-78.
- World Resources Institute "Population and Human WellBeing: Urban Growth,"
- http://www.igc.org/wri/wri/wr-98-99/citygrow.htm.1998.99.pp.1-3.
- Centre for Environment and Human Settlements Providing Knowledge based Services in field of environoment and Human Settlements for Developing Countries.
- http://www.eca.ac.uk/oldsite/planning/cehs.htm.p.1.
- S.V. Sethur aman, "Urban poverty and the informal Sector, Acritical Assessment of Current strategies",
- http://www.Ilo.org/public/english/employment/recon/eiip/publ/1998/urbover.htm.p.4.

4- See:
- IFPRI Report, "Coping with Urbanization in Latin America." Vol. 20, No.1, 1998.p.1.
- Ward, Peter M, "Cities and Urbanization," In Encyclopedia of latin American History and Culture. Barbara A. Tenenbaum, (ed.), New York : Charles Scribner's sons. Vol, 2.1996. p.168.

5- See:
- World Resources Institute, "Urban Growth, Global Trends.
- http://www.wri.org/wr-98-99/citygrow.htm.p.2-3.
- Goumbo A. Touray, The Role of planning in Urban Settlement.
- http://archives.geez.org/Addis.tribune/archives/2000/05/urban.htm.p.1.

- See:
- "Urban Problems and Attempts at reform,".
- http://his.lowell.k12.ma.us/kothymec/social studies/history/paper/uran.html.pp.1-4.
- William A. Schwab." The sociology of cities," Prentice Hall, Englewood cliffs, new Jersey. 1991. p.51.
- Urban Nightmares.
http://Jinx.sistm.unsw.edu.au/greenlft/1994/1461/146cen.htm.pp.1-5.

6- See:
- Gugler, Jose F., "Cities in the Developing world: Issues, Theory, and policy", Oxford University press, New York. 1997.p.396.
- Linden Eugene, "The exploding Cities of the Developing world, "Foreign Affairs, Vol. 75. No. 1. 1996. pp.52-65.
- Alan Gilbert, "The Mega-city in Latin America. ISBN. United Nations University Press. 1996. pp.53-70.

٧- عبد القادر القصير، *أحياء الصفيح: دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري*، مثال: "المجتمع المغربي" دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.١٩٩٣. ص ص٩ -١٢.

٨- للمزيد حول اختلاف مسميات المستوطنات العشوائية في مدن العالم الثالث إنظر:-
- William Komblum, "Sociology in Achanging world," Second Edition, Harcourt Brace Jovanovich Inc, The Dryden Press, 1991. p. 152.
- Hari Srinivas, Defining Squatter Settlements.
http://www.gdrc.org/uem/squatters/define_squatter,html.pp.3-4.
- Michael. Webber, "population growth in Third world cities is largely out of control".
http://www.unimelb.edu.au/Extrels/Gazette/spring95/Features.html.p.4
- Nan Volinsky, "cities and urbanization in latin America",
http://www.uiuc.edu/unit/lat/20.outreach-urbanism.html.1998.

٩- المعهد العربي لإنماء المدن، *ظاهرة السكن العشوائي في بلدان العالم الثالث: أسبابها وآثارها السلبية*، تعريب المعهد العربي لإنماء المدن، عمان، الأردن، ١٩٩٠. ص ص ١٢٨-١٢٩، ص ١٤٤.

١٠- إسماعيل قيرة، من هم فقراء الحضر؟، قاع المدينة نموذجاً، المستقبل العربي، العدد ٢٠٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، مارس ١٩٩٦، ص ٧٠.

11- See:

- Fernando Almansa, "1996, *year of Eradication of poverty*". http://www.fespinal.com/espinal/english/visua/en72thm.p.1
- Shahid. Javed Burki, "Callenges of rapid Urbanization: Local Strategies to Access financial Markets, "op,cit. p.3.
- United Nations conference on human settlement (second Report) Habitat 11, Istanbul June 3-14, 1996.
- Wratten, E., "Conceptualization Urban Poverty, Environment and Urbanization, 7, (1), 1995-pp.11-37.

- محمد الجوهري، الدرس السوسيولوجي في الفقر: رؤية تأملية للحالة المصرية، *الندوة السنوية السادسة " الفقر في مصر، الجذور والأسباب والتداعيات وآفاق المستقبل*(٨-٩ مايو ١٩٩٩) قسم الاجتماع، كلية الآداب ، جامعة القاهرة. ١٩٩٩. ص ص ٢١ -٢٣.

- السيد الحسيني، الأحياء العشوائية في حضر العالم الثالث، رؤية تحليلية، *المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الحادي والثلاثون، العدد الثاني، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة. ١٩٩٤، ص ص ٦٠-٦٥.*

12- See:

- Hari Srinivas, "*Urban Development and Urban Poverty*", Urban Squatters and slums. http://www.gdrc.org/uem/squatters/urban-poverty.html.pp.1-3.
- Kumata Y, et al, "Acity is notacity: Refletions on a new Language for Megacities," paper presented at the pre-Habitat 11 conference on the World cities and the Urban future, 23-25 August, 1995.

13- See:

- John Maletis, "Is Urbanization the cause of Third world unemployment and Poverty?"

http://cweb.middlebury.edu/99/ec428a/conferences/urbanization/maletis5.html.p.4.
- World Report, *Living in Slums* .
http://www.care.org/publications/worldreport/spring99/slum.html.p.1.
- Elizabeth Gamson, "*Is Urbanization the Cause of Unemployment and Poverty*".
http://s10.middlebury.edu/ec428a/conferences/Urbanization/2001/Gamson.Urban.htm.p.3.
- The world bank group, world Bank says world's worst slums can be Transformed,
http://www.worldbank.org/html/extdr/extme/slums pr..htm.p.1
- *Global Trends, Tools and statistics Unit.*
http://www/Unchs org/prg/habrdd/global.htm.p.3.
- The world Bank Annual Report 2000, The Poverty challenge: where we are today,
http://www.worldbank.org/html_extpb/annrep/poverty.htm.p.1.
- Two Thirds of worlds poor live in 10 countries, poverty as a Rural Problem.
http://www.euroburma.com/survival/development/nov46=o6nov96-5.html.p.1.
- Cities of the Future-Dream Or nightmare, panos Briefing N34, June 1999.
http://www.oneworld.org/panos/briefing/brief34.htm.pp.2-3.

14- See:
- Russlong, "*Urbanization Sociology*".
http://www.csb.utsa.edu/user/rlong/Intro/urb.htm.pp.1-3.
- Christian, K. and Henk, M, "Informal Spaces: The Geography of Informal Economic activities in Brussels", International Journal of Urban and Regional Research, Vol 23. No2. 1999. p.202.
- Lulincheng and Gary Gereffi, "The Informal Economy in East Asian Development", International Journal of Urban and Regional Research, Vol 18. No2, 1994.

١٥- محمد عبد الله الحماد، *السكن العشوائي وأحياء الصفيح، الانفجار الحضري في البلدان النامية والدول العربية*، في: ظاهرة السكن العشوائي في بلدان العالم الثالث، أسبابها وآثارها السلبية، تعريب المعهد العربي لإنماء المدن.، مصدر سابق، ص ١١.

١٦- المصدر نفسه، ص ص١٢ –١٣.

١٧- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قطاع الإحصاء، *أسماء المناطق العشوائية بأقسام محافظة القاهرة* – طبقاً لتعداد ١٩٩٦.

١٨- أنظر:

- السيد الحسيني، *الأحياء العشوائية في حضر العالم الثالث، رؤية تحليلية ..*، مصدر سابق، ص ص ٦٢-٦٣.

- مديحة السفطي، الإسكان العشوائي، دراسة اجتماعية من الواقع المصري، *المؤتمر السنوي الأول لتخطيط المدن والأقاليم، النمو العشوائي حول التجمعات السكنية في* مصر ٢٦-٢٨ يناير ١٩٨٦. جمعية المهندسين المصرية، القاهرة. ١٩٨٦. ص٢.

- شريف كمال دسوقي، حسين صبري الشنواني، الإسكان لذوي أدنى الدخول، مدخل لتطوير سكن العشوائيات، *المؤتمر الدولي السادس للبناء والتشييد*، "انتربيلد ٩٩"، ٢٦-٣٠ يونيو ١٩٩٩، مركز القاهرة للمؤتمرات ، القاهرة، ١٩٩٩، ص٢٢٩.

- ميلاد حنا، الإسكان والقرار السياسي في مصر، *الأهرام الاقتصادي*، العدد ٨٩٣ ، القاهرة، ١٩٨٦، ص ص١٢-١٥.

19- Hari Srinivas, "*Defining squatter settlements*". Op, cit. p.1.

20- See:
- *Squatter Settlement in Developing Countries*", http://www.people-center.com/a-level/geog..says/squatter-settlements-in-developi.htm.pp.1-2.
- UNCHS, *Information about "Informal Settlements*", http://www.sli.unimelb.edu.au/informal/inform-set.html-p.1.
- Machira Apollos, "*Urban Violence, The Case of Kiambu and Nyahururu municipalities*", Wysiwyg://61http://www.ccrenya20m.com/violence.htm.p.6.

21- See:
- GOG225 *World cities: Definition of key words and concepts*, http://www.albany.edu/9p/facultystaff/cjsmith/909225/week-10-definitions10.htm.p.2.

- World Habitat Day,
http://www.unchs.org/english/whd99/whd99.htm.p.7.

22- Survey Article, *Living dangerously*,
http://vh1.economic.com/editorial/justforyou/21-3-98/e7box.html.p.1

23- See:
- Hari Srinivas, *Defining Squatter settlements*, op,cit,p.2.
- Media Reports, *Institute sounds Alarm over Rapid urban Growth*,
http://www.iisd.ca/media/mediapopulation.html.2001.p.1

24- See:
- Michael Webber, *"Population growth in third world cities is largely out of control*. Op, cit.p.4.
- *"Characteristics of Developing Countries"*,
http://hsb.baylor.edu/html/kellyt/mills%5cmills17.htm.p.2.

25- Hornby. A.S, *Oxford student's Dictionary of Current English*, Oxford University, Press, 1980. p.95.
26- Chang Shui Kiong, Acase study of squatter settlements within the Kota Kinabalu-Penampang Conurbation.
http://www.ids.org.my/homepage/publications/Research paper/Articles/review58.htm.pp.2-3.

27- Peace Brigades International – Guatemala The housing crisis in Guatemala,
http://www.igc.org/pbi/guatemala/cap95-01.html.pp.1-2.
28- See:
29- Singh, Ajit, "Urbanization, Poverty and Employment: The Large Metropolis in the Third world", Contributions to Political Economy, Vol 11, 1992.p.22.
30- Rabial Mallick, "Urban Poor in Calcuta",
http://www.achr.net/sup-india-c.htm.p.1

31- Moha Asri Abdullah & Assoc, "The Other Side of squatter Settlements in Developing countries: A Case of penang, Malaysia,
http://www.ids.org.my/homepage/publication..hpaper/articles/borneo.review/review68.htm.p.1.
32- Gobbi L, "Cultural change and urban Integration in a Favelas in Riode Janerio", Study of sociology, 26,2,1988. pp.204-215.

33- Castello M.A. "slums & Squatter Areas as entepots for Rural-Urban Migration in less Development Society", Social Forces, 66,2, Dec.1987. pp.427-445.

٣٤-إسماعيل قيرة، الهامشية بين الخرافة والواقع، *المستقبل العربي*، العدد ١٥٣، نوفمبر١٩٩١. ص ص ٢٧-٢٩.

٣٥-ثروت إسحق، أبعاد الهامشية، حالة مصر، *جدل*، كتاب العلوم الاجتماعية، العدد ٤، ١٩٩٣. ص١٢٨.

٣٦-المصدر نفسه، ص١٢٨.

٣٧-محمد عبد المعبود المرسي، البناء الاجتماعي لبعض مناطق النمو الحضري العشوائي، دراسة مقارنة بين مدينتي الإسكندرية والمنيا، *المجلة العلمية بكلية الآداب*، جامعة المنيا، ١٩٩٢. ص ص٦٢-٦٨.

٣٨-إنظر:

- المعهد العربي لإنماء المدن، *ظاهرة السكن العشوائي في بلدان العالم الثالث، أسبابها وآثارها...*، مصدر سابق، ص ص ٦٦-٦٧.
- عادل عازر، ثروت إسحق، *المهمشون بين الفئات الدنيا في القوى العاملة*، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٨٧. ص ص ١٢-١٣.

٣٩-إنظر:

- السيد الحسيني، الأحياء العشوائية في حضر العالم الثالث، رؤية تحليلية، *المجلة الاجتماعية الجنائية..*، مصدر سابق، ص٥٩.
- Hari Srinivas, *Urban Development and urban Poverty*," op, cit.p.2

40- See:
- John J. Macionis, "Society the Basics", op, cit.pp.194-195.
- Steve Juanio, "Modernization/Dependency Theories, Wysiwyg://74/

http://www.geocities.com/southbeach/tidepool/8194/index14.html.1999.p.6.

- عثمان ياسين الرواف، مدرستا التنمية والتبعية، أوجه التباين بين الطرح النظري والواقع التطبيقي، *مجلة العلوم الاجتماعية*، المجلد ١٧، العدد الثاني، الكويت. ١٩٨٩، ص ص ٥٤ – ٥٦.

41- Ralph M. Coury, "*New Modernization Theory and its Search for Economies*: The Role of the Arabs and Islam", http://www.ncal.verio.com/leftcurv/lc21webpages/neomodern html.pp.1-2.

42- Peter Nstearns, "*Modernization,*" http://soc.unm.edu/nvaldes/soc221001/modernization.htm.pp.1-4.

43- William A. Schwab, "*The sociology of cities,*" Op, cit. p. 48.

44- See:

- John J. Macionis, "*Society the Basics*, "op, cit. pp.198-200.

- عثمان ياسين الرواف، *مدرستا التنمية والتبعية، أوجه التباين بين الطرح النظري والواقع التطبيقي..*، مصدر سابق، ص ص ٦٣-٦٤.

- نزية نصيف الأيوبي، *الدولة المركزية في مصر*، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ١٩٨٩، ص ٣٠.

45- Licia V, and Magda c, "Urban Research in Latin America," Towards a Research Agenda. Unesco. http://www-unesco.org /most/valleng.htm.p.12.

٤٦-السيد الحسيني، *الأحياء العشوائية في حضر العالم الثالث، رؤية تحليلية..*، مصدر سابق، ص ص ٧١-٧٢.

٤٧-المصدر نفسه، ص ص ٧٢-٧٦.

48- Pilar Malla, " *Poverty in the fourth world and its Eradication,*" In: 1996, Year of Eradication of Poverty. http://www.fespinal.com/espinal/english/visua/en72.htm.p.9.

49- Bret L.Billet, "*Modernization Theory and Economic Development discontent in Developing world,* " http://info.greenwood.com/books/0275944/0275944468.html.p.1.

50- Research Project, "Beyond Dependency Vs- Modernization Theory: Processes of Differentiation in the World Society and their Explanation",

http://www.research projects.unizh.ch/phil/unit62500/area231/p437.htm.2000pp.1-2

٥١-أميرة مشهور، عالية المهدي، *القطاع غير الرسمي في شياخة معروف، دراسة استطلاعية* ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة. ١٩٩٤، ص ص ٤-٥.

52- See:

- *What's a citistate? The citistates group*", http://www.citistates.com/whatis.htm.2000.pp.1-2

Petet Hall, "*Megacities, World cities and globalization*," http://www.megacities.N/lecture_hall.htm.2000.p.7.

- Leslie sklair,"*Globalization*", in sociology issues and debates (ed.)Macmilan, press, LTD. 1999.pp.339-340.

- Telecommunications, *World cities and Urban Policy*, http://www.mitchellmoss.com/articles/urbpol.html.p.6.

53- Scott Campbell,"*The changing role and identity of Capital Cities the global Era,*" Paper presented at the *Association of American Geographers Annual Meeting*. Pitttsburgh, April 4-8, 2000,p. 14.